فلسطين 2030

عقدٌ من الوضوح والتجديد

مسح التحولات في دوائر التأثير الثلاث: إسرائيل والإقليم والعالم

مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي

حزيران 2020

Oxford Research Group
Strategic Peacebuilding Programme

مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي
PALESTINE STRATEGY GROUP

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

EU Peacebuilding Initiative

PalThink
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

MADAR

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

Cover image: PalFest 2016 / Flickr Creative Commons

إخلاء المسؤولية: *"تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مادي من الاتحاد الأوروبي و وزارة الخارجية النرويجية، وهي مسؤولية مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي بالشراكة مع مجموعة أكسفورد البحثية ومدار وبالثينك وإعلام، ولا يمكن اعتبار انها تحت أي ظرف من الظروف تعكس موقف الاتحاد الأوروبي. الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي ولا تعكس بالضرورة آراء الشركاء الآخرين".*

ا لمحتويات

ملخّص تنفيذي: فلسطين 2030 - عقدٌ من الوضوح والتجديد

مدخل 1

1. التغييرات البنيوية 1

فلسطين وإسرائيل 3

فلسطين والإقليم 5

فلسطين والعالَم 6

2. تربية الأمل وصناعة التغيير 7

3. كل شيء يبدأ بشعب فلسطين 8

الفصل الأول ـ فلسطين وإسرائيل

1. مدخل إلى إسرائيل الراهنة 10

2. النيوليبرالية الاقتصادية كمحرّك لقوى اليمين السياسي 10

3. "الكتلة اليمينية المُهيمنة" تخطف الدولة 11

4. "الدولة العميقة" في قبضة اليمين الإسرائيلي 13

5. الديمغرافيا "ورقــة لعب" 14

6. إسرائيل ـ من انتظار اللحظة إلى اقتناصها 16

7. بين نظامين من الأبرتهايد 17

7.1 نظام الأبرتهايد الناعم 19

7.2 نظام الأبرتهايد المتوحّش 19

8. الفِعل إسرائيلي والتحدي فلسطيني 20

9. أكثر من مشروع اعتراض واحد 21

الفصل الثاني ـ فلسطين والإقليم

1. مدخل 23

2. المراكز العربية المحيطة بفلسطين وتحوّلاتها 24

3. حضروا هم وغابت فلسطين 25

4. محاور في الإقليم ـ مراكز وأطراف 26

4.1 المحور الإسرائيلي 26

4.2 المحور التركي 28

4.3 المحور الإيراني 29

4.4 المحور السعودي 30

4.5 محور مصر والأردن (دول الطوق سابقا) 31
5. متغيّر الوعي والخطاب 32
6. سيناريوهات ممكنة في الإقليم 33
6.1 سيناريو المواجهة الواسعة بين إيران وإسرائيل 33
6.2 سيناريو نجاح الموجة الثانية من الربيع العربي 34
6.3 سيناريو السيولة المستمرّة 34
7. الإقليم ـ القفز فوق الحافة 34
7.1 ما يسدّ الأفق 35
7.2 ما يفتح الأفق 36

الفصل الثالث ـ فلسطين والعالم

1. مدخل 38
2. الحرب الكونية من جديد 42
3. اللاعبون الدوليون المرئيون واللاعبون غير المرئيين 44
4. مصالح أكثر وشرعية دولية أقلّ 45
5. استشراف الآتي دوليًا 46
5.1 سيناريوهات الاجتماع المُعوْلم 47
5.2 سيناريو استمرار الصراعات الكبرى وتأجيل الصُغرى 47
5.3 سيناريو التفاهمات الدولية 48
5.4 سيناريو استمرار السيولة دون تصعيد 48
5.5 سيناريو الحضور والغياب 48
5.6 سيناريو العالم الرصين 48
6. "فلسطين الغريبة" 49
7. الأمم المتحدة ـ نقطة الارتكاز 50
8. المجتمع المدني العالمي ـ نصير فعلي و/أو بالاحتمال 53
9. مشروع فلسطيني ومشروع اعتراض إسرائيلي 53
10. ما العمل الآن ـ اتجاهات ممكنة 54

ملخّص تنفيذي:
فلسطين 2030 - عقدٌ من الوضوح والتجديد

هذا التقرير ليس الأول من نوعه الذي تنشره مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجيّ. لأكثر من عقد، تجمع فلسطينيين من كافّة مناحي واقعنا المجزأ - في فلسطين (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة)، وفي الداخل، وفي فضاء اللجوء ، وفي الشتات. على مدار سنوات، استكشفنا في دراستنا، وأكّدنا في نقاشاتنا، كما وأبلغنا في تقاريرنا السابقة عن المعالم الرئيسية للنضال الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال والعودة.

مدخل

كنا قد حذرنا منذ العام 2008 من الفشل التام لاتفاقيات اوسلو لعمليّة السّلام التي احتكرتها الولايات المتّحدة، وذلك قبل أن يتمّ دفنها بزمنٍ. وقد طرحنا في العام 2011 الحاجة إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى أصلها، إلى الأمم المتحدة، ومحاسبة إسرائيل أخيرًا، وكذلك تقييد الدول بالتزاماتها بموجب النظام العالمي القائم على القوانين التي أنشأتها. كما عرضنا في العام 2017 كيفية التشبيك والتنسيق بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، كل بطريقته، بمواجهة دولة إسرائيل القمعيّة.

يُعد هذا التقرير تتويجا لثلاث سنوات من العمل، والتي امتدّت من عام 2017 إلى عام 2020، وهي الفترة التي كان خلالها جميع أطراف الصراع في حالة تغير. هذه الأهداف المتحركة وتأثيرها على فلسطين هي ما يحاول هذا التقرير الوقوف عند تحليله. المجالات الثلاثة التي نركز عليها هي: إسرائيل، الإقليم والمجتمع الدولي. وقد استند البحث الذي أحاطّ هذا الجهد على أوراق بحثية متخصصة. كل ورقة تمت مناقشتها بشكل مفصّل ومعمّق في سياق شَمَل فلسطينيين من كافّة أماكنهم الجغرافية - فلسطين والداخل وفضاء اللجوء والشتات.

1. التغييرات البنيوية

بدأ العام 2020 بإعلان البيت الأبيض عن رؤيته لمستقبل فلسطين وإسرائيل: «السلام لأجل الازدهار: رؤية من أجل تحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». كان حدث ما يسمى ب «صفقة القرن» حدثًا طال انتظاره واستلزمَ انعكاسًا رصينًا لتفاصيله وآثاره. تنظر مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي (PSG) إلى «الصفقة» كدليل جليّ على الخطط الإسرائيلية طويلة الأمد، بالتواطؤ المطلق مع حليفتها الولايات المتحدة، لكنها افتقرت إلى الدعم الدولي، باستثناء عدد قليل من الحكومات اليمينية السياسية الدوليّة الهامشية.

تشكّل «الصفقة» الأمريكية تهديدًا وجوديًا على المشروع الوطني الفلسطيني. تهديدًا بتصفيته. توقّع أولئك الذين أعدوا الوثيقة الأمريكية أنه رغم الاحتجاجات الأولية، سوف يذعن المجتمع الدولي لهذه الخطة، وسوف يقبل الفلسطينيون بالهزيمة السياسية مقابل مكاسب اقتصادية.

في الوقت الذي كان الهدف من ورائه ترجيح كفّة الجانب الإسرائيلي بشكل مطلق، ومساندة إدارة ترامب واليمين الإسرائيلي انتخابيًا، أعاد إعلان "الصّفقة" فلسطين إلى رأس سلم الأولويات العالمية

الرد الاستراتيجي الفلسطيني في هذا التقرير بعنوان «فلسطين 2030» هو رفض «الصفقة» الأمريكية برمتها.

في ضوء كل ما لحق بالشعب الفلسطيني منذ عام 1948، والذي بلغ ذروته في هذا العدوان الأمريكي-الإسرائيلي الأخير على فلسطين والفلسطينيين أينما كانوا، تؤمن مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي أن العقد القادم هو عقد الوضوح بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المشاركة، وعقد تجديد لفلسطين وشعبها ونضالها.

يمكننا، كفلسطينيين، أن نرى إلى ما أعلن عنه من تفاصيل وإلى «العروض الدعائية» التي رافقت إعلان «الصفقة» كمحاولة أخرى لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني. إنها محاولة سياسية وإعلامية كبرى لضرب إيمان شعبنا بعدالة قضيته وباحتمالات إحقاق حقوقه، التي بذل من أجلها تضحيات جسامًا. مع هذا، نقترح باعتبار موجة النشاط السياسي الأخيرة هذه فرصة بالعودة بقوّة إلى تجربتنا التاريخية في الصمود والثبات واستعادة العافية الوطنيّة والطاقة الدولية لفلسطين إقليميًا وعالميًا. في الوقت الذي كان الهدف من ورائه ترجيح كفّة الجانب الإسرائيلي بشكل مطلق، ومساندة إدارة ترامب واليمين الإسرائيلي انتخابيًا، أعاد إعلان «الصّفقة» فلسطين إلى رأس سلم الأولويات العالمية.

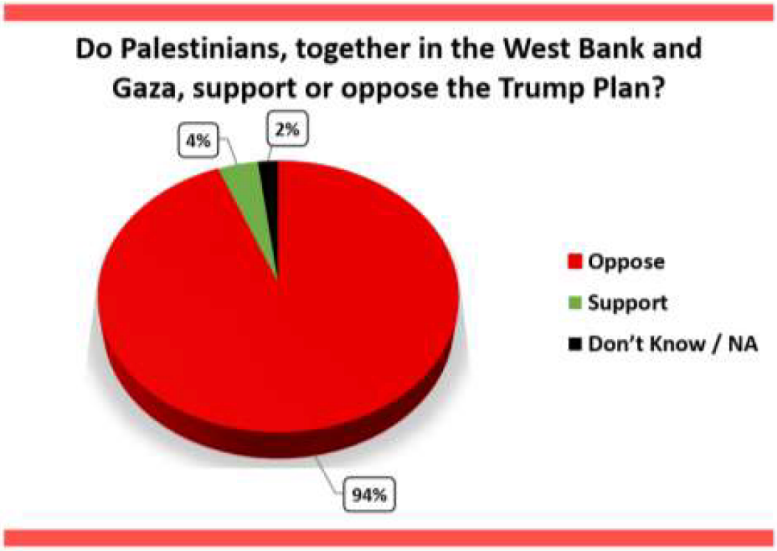

Source: Poll taken from 5-8 February 2020 by Palestinian Center for Policy and Survey

الاستنتاج من هذه الجهود هو أنه وبالنظر إلى توازن القوى الراهن، ثمّة نقص في السبل الفعالة لتحقيق الاستقلال الوطني على الفور، ودولة فلسطين المتأسسة على حدود عام 1967 وحل عادل لقضية اللاجئين كما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة.

وخلص الجهد إلى أنه في ضوء المتغيرات الحاصلة في إسرائيل والمنطقة والعالم، فإن العقد المقبل سيعزز الوضوح الذي طفا على السطح من قبل جميع أصحاب المصلحة بينما يتمّ الدفع قدمًا ب: الاستقلال والحرية **أولاً**، وتوحيد

توحيد وتجديد السياسة الوطنية الفلسطينية بشكل واقعيّ، بكافة أشكالها من أجل التعريف جماعيًا بالطريق قدما

1949-1967
de facto borders

2020 US Administration's
"Deal of the Century"

وتجديد السياسة الوطنية الفلسطينية بشكل واقعيّ، بكافة أشكالها، **ثانيًا**، من اجل التعريف جماعيًا بالطريق قدما. هذه الاستراتيجيات مجتمعة تمتلك القدرة على إعادة تعريف حق تقرير المصير للفلسطينيين بشكل كبير، وكذلك إعادة النظر بشكل منهجي في نموذج الاحتلال العسكري بأكمله كمؤطّر لنضالنا.

فيما يلي أهم ما خلصت إليه النقاشات والتفكير الاستراتيجي فيما يتعلق بالمستويات الثلاثة التالية المتواجدة قيد البحث والدراسة:

فلسطين وإسرائيل

حسم الجانب الإسرائيلي أمره بشأن تكريس الوضع القائم في فلسطين التاريخية بين البحر والنهر، مما ساهم في ادامة وتعزيز الوضع الراهن وعمق استعمار اسرائيل وسيطرتها واستحواذها على الأراض الفلسطينية بالقوة. وقد تجسد ذلك في اتفاق حكومة «الوحدة الوطنية» الإسرائيلية التي أدت اليمين في أيار عام 2020. وقد تجمّعت هذه الحكومة الإسرائيلية الجديدة على أساس سياسي يتضمن شروطاً لضم المزيد من أراضي الضفة الغربية المحتلة وبسط «السيادة» الإسرائيلية بحيث يكون نهر الأردن هو الحدود الشرقية لإسرائيل. كل هذا يحدث على خلفية السياسة الإسرائيلية المستمرة المتمثلة في حصار الفلسطينيين وإغلاقهم في معازلهم وإقامة المزيد من الأسوار وتقطيع أوصال الأراضي والمجتمع الفلسطينيين.

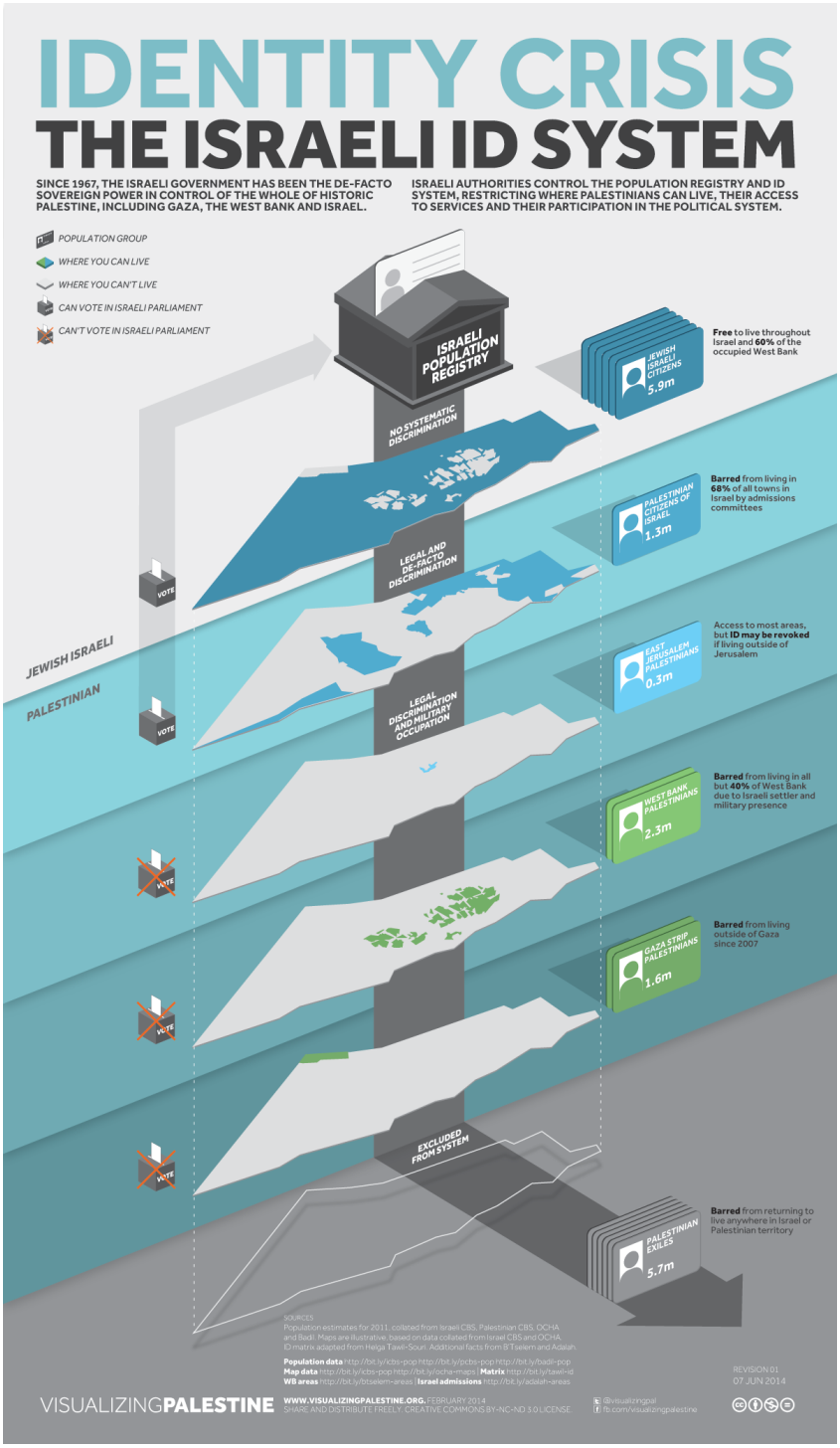

في نهاية عام 2018 ، شرّع البرلمان الإسرائيلي قانون اساس إسرائيل «الوطن القومي للشعب اليهودي». ينص هذا القانون على أن «حق تقرير المصير في إسرائيل هو حصريا للشعب اليهودي». يمنح القانون أفضلية وامتيازا خاصا لليهود في مناطق سيادة القانون الإسرائيلي مقابل أي مجموعة سكانية أخرى ، مهما كان تعدادها. في المدى المنظور، قد يكون هذا القانون نذيرًا بخفض مكانة المواطنين الفلسطينيين في «الداخل»، من رُتبة مواطنين يتمتعون بالحقوق ومساواتها بمكانة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة – مجرد تابعين تحت الحكم و «السيادة» الإسرائيليين. على

هذا النحو، تقوم إسرائيل بتكريس نظام سياسي يقوم على التمييز الصارخ والفصل العنصري، وتشرع لها علنا.

ضمن هذه التطورات الهامة ثمة تحولان يحدثان في إسرائيل: 1) انسحاب إسرائيل من الفكرة الليبرالية ومن الديمقراطية الإثنية اليهودية، والتي ضمنت ظاهريًا المواطنة لجزء من الشعب الفلسطيني الذي بقي في وطنه بعد النكبة، بما تعنيه من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية. النتيجة لهذه التحولات هي أن إسرائيل تتحرك بثبات نحو قلعة يهودية قومجية متعصبة تعيش على أساس العداء لبيئتها الإقليمية ورفض التفاهم أو الحوار معها بأي شكل من الأشكال. 2) انسحاب إسرائيل من اتفاقيات أوسلو والتفاهمات التي أنتجها مسار المفاوضات منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم وحتى اليوم. تعبر «صفقة القرن» التي أعلنت عنها الولايات المتحدة، بشكل صريح عن التخلي الإسرائيلي من جانب واحد عن قرار التقسيم ضمن نطاق تسوية تفاوضية مع الفلسطينيين، كما أقرتها الأمم المتحدة في خطة التقسيم لفلسطين عام 1947. كما أنها تشير إلى تحول إسرائيل إلى فرض «السيادة» من جانب واحد، دون تفاوض، على فلسطين التاريخية بين البحر والنهر. هذه التحولات تضع إسرائيل في حالة صراع ، ليس فقط مع فلسطين، ولكن مع العالم العربي والمجتمع الدولي بأسره.

استشرفت مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، في نقاشاتها وتقاريرها السابقة، هذه التحولات على المستوى الجغرافي والديمغرافي والسياسي. شاهدنا بشكل مؤلم ، يومًا بعد يوم ، تفريغ إسرائيل للقدس الشرقية بينما تمزق النسيج الاجتماعي للمقدسيين الفلسطينيين. وبالمثل، كان خنق غزة بلا هوادة، حدث في وضح النهار ليشهده الجميع، ووصل إلى نقطة اعتبرت فيه وكالة تابعة للأمم المتحدة عام 2020 عاما ستكون فيه غزة مكانا «لا يمكن العيش فيه». واليوم، يُفصح عن هذه التحولات من خلال سياسات تدعو إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، متمحورةً حول ما كان معرّفًا بـ «المنطقة C» في اتفاقيات أوسلو، وقضم الدولة الفلسطينية المفترضة، وتركها بلا مضمون ، والتخلص من المدنيين الفلسطينيين في منطقة المثلث في الداخل، عن طريق تحويل الحدود البرية من طرف واحد.

وقضم الدولة الفلسطينية المفترضة، وتركها بلا مضمون ، والتخلص من المدنيين الفلسطينيين في منطقة المثلث في الداخل، عن طريق تحويل الحدود البرية من طرف واحد

فلسطين والإقليم

يتّسم إقليم الشرق الأوسط بالسيولة الشديدة منذ بداية الربيع العربي. هذه السيولة هدمت أو أضعفت مراكز عربية محيطة بفلسطين، مع تداعيات خطيرة فيما يتعلق بعمقها الاستراتيجي ومصادر دعمها. كما أنها قوضت الحضور المركزي للقضية الفلسطينية بحكم تفجر دورات العنف المدمر الذي اندلع في جميع أنحاء سوريا والعراق وليبيا واليمن، تاركة فلسطين وحدها في وجه إسرائيل المرتاحة. تتوافق المصالح الإقليمية أو تتعارض مع المصالح الدولية، الأمر الذي أوجد نظامًا إقليميًا يصعب على فلسطين العمل فيه.

الإقليم منشغل بنفسه وبصراعاته. وبالتالي فقد يتحول سياسياً إلى إقليم غير ودود تجاه

وبالتالي، لا يمكن لفلسطين المراهنة على الإقليم، لأن قضيتها لا تقل أهمية عن خدمتها لمصلحة هذا المحور أو ذاك الصراع في هذه النقطة أو تلك

فلسطين، مما قد يزيد العبء على الواقع الفلسطيني. وبالتالي، لا يمكن لفلسطين المراهنة على الإقليم، لأن قضيتها لا تقل أهمية عن خدمتها لمصلحة هذا المحور أو ذاك الصراع في هذه النقطة أو تلك. من ناحية ثانية، يجب على فلسطين أن تأخذ في الحسبان احتمال تطور نزاعات الإقليم، ووجهة سيرها، والسيناريوهات المحتملة التي قد تنشأ، وبالتالي تطوير قدرتها وجاهزيّتها للتعامل مع هذا المستقبل. رغم ما سبق ذكره، فإن الموجة الثانية من الربيع العربي في لبنان والعراق، على سبيل المثال، وبداية الاستقرار في تونس، بعثت الأمل في فلسطين. هذا الأمل هو الذي سيساعد على تعزيز الإقليم كي ينمو ويكبر، وتنمو وتكبر معه فلسطين.

فلسطين والعالَم

يبدو النظام الدولي مشابهًا للنظام الإقليمي، من حيث السيولة الشديدة نتيجة لاندفاع سيرورات العولمة، التي خلطت تماما خارطة المصالح والموارد والاعتبارات الجيو-استراتيجية، لا سيما بالنسبة للمحاور العظمى. منذ انتهاء الحرب الباردة، كانت هناك زيادة في بروز الرأسمالية النيوليبرالية، التي أصبحت، بمرور الوقت ، أكثر وحشية. لقد تسبب هذا الواقع الجديد في إحداث أعطال جدية في فكرة الديمقراطية والاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية وضعف المراكز. كذلك الأمر فيما يتعلق بتوزيع الثروة داخل الدول وبينها ، وقد أصبح هذا واضحًا جدًا مع ظهور وباء كورونا، الذي اجتاح العالم وشحن العلاقات الدولية بالتوتر الشديد المرشح لتفجير المزيد من الصراعات.

تضيف أزمة كورونا، بدورها، احتمالات أخرى للمنظومة الدولية ، لا سيما أنها فجرت نقاشات وصراعات جديدة ، أو على الأقل كشفتها. وأبرز هذه التحديات هو استغلال الرئيس الأمريكي وإدارته للأزمة لتنفيذ هجمات إعلامية يومية على الصين، ومنظمة الصحة العالمية، ومختلف وسائل الإعلام الأمريكية ، في محاولة منه لتصدير الوباء. ضمن هذه المساحة الرحبة، تنشط محاور متصارعة متوافقة تلتقي أو تتصادم بدورها مع محاور في الإقليم مؤجلة القضايا غير المتفجرة وفق اعتباراتها، كفلسطين مثلا. وبدلاً من ذلك تهتم في المقام الأول بالقضايا التي تهم مصالحها، مثل العراق، أحد أهم مصادر الطاقة، وسوريه وليبيا، أو تركز اهتمامها في «إنجاز» ملفات كبيرة متعلقة بمصالحها المباشرة.

على صعيد آخر ، شهدت الشرعية الدولية ، بوصفها منظومة من الكوابح والأعراف والتفاهمات والقوانين الدولية، تراجعا ملحوظا في التأثير. بعد الحرب العالمية الثانية ، أنجز المجتمع الدولي العديد من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أثرت على جميع نواحي العلاقات الدولية في أوقات السلم والحرب. ومع ذلك، يبدو أن القوى المتنفذة، التي تعود إلى الصراعات وتحاول إعادة التموضع ، قد أرجأت العمل بهذه الكوابح وبدأت بالتملص من مسؤولياتها تجاه استحقاقاتها كترجمة حرة لعمل قوى السوق المندفعة إلى آخرها

شهدت الشرعية الدولية ، بوصفها منظومة من الكوابح والأعراف والتفاهمات والقوانين الدولية، تراجعا ملحوظا في التأثير

التي تدك في طريقها كل شيء لا سيما الكيانات المستضعفة. ومن ضمن ما يمكن أن تدكّه أن تقفز عليه حقوق الشعوب ومصالحها وقضاياها حيث يتعارض ذلك مع مصالحها كما تراها. أو كما فعلت «صفقة القرن» عندما اعتبرت فلسطين مسألة يمكن تصريفها ضمن توازنات القوى دون اي اعتبار لأصحابها، ومن خلال غبن حقوقنا الوطنية من جديد.

2. تربية الأمل وصناعة التغيير

إن الالتصاق بضغوط هذه المنظومة الثلاثيّة، الإسرائيلية- الإقليمية - الدولية، ووجهة سَيرها، يعني الاستسلام لليأس وإنزال الراية، يزيد حدّة هذا اليأس بسبب الانقسامات الفلسطينية الداخلية وتدخّل محاور إقليمية لتكريس الوضع القائم في فلسطين. علاوةً على الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على الحقّوق الوطنية للشعب الفلسطينيّ. جاءت «صفقة القرن» لتحاول، ضمن إحدى غاياتها، ضرب إيمان الفلسطينيين بحقهم المقدّس في تقرير المصير والسيادة ، فضلاً عن تعطيل ثقتهم بقدرتهم على الصمود، كي يزرعوا في وعيهم الجمعيّ فكرة أنّهم خاسرون في كلّ الأحوال.

في ظل انسداد الأفق أمام تحقيق الاستقلال الوطني وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال عملية المفاوضات، من المهم الحفاظ على التمثيل المركزي والشرعي للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة (ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية). يجب أن يكون هذا بالتزامن مع التمسك بالقانون الدولي كمرجعية سياسية وقانونية. قد تكون عناصر السيناريوهات الثلاثة، التي سنوردها الان، ضرورية من الناحية الاستراتيجية في نقاط مختلفة في النضال المستمر من أجل إدراك الحقوق القومية الفلسطينية، اعتمادًا على الفرص والظروف. لا يتخلى الفلسطينيون ضمن هذه السيناريوهات عن أي من حقوقهم الفردية والجماعية المشروعة كما أنهم لا يقبلون بأن عليهم أن يختاروا من بينها في هذه المرحلة.

نتوقف عند الخيارات (السيناريوهات) الممكنة الثلاثة أمام الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية:

الأول: **خيار ردّ الفعل الموازي** - العودة إلى ما قبل اتفاقيات أوسلو. تبدأ هذه العودة بإعلان الانسحاب الفوري من منظومة أوسلو والالتزامات اللاحقة، نتيجة الانسحاب الإسرائيلي منها، على ما يعنيه ذلك من آثار بنيوية على وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل فورًا. كما سيتضمن التوقف عن العمل باتفاق باريس الاقتصادي وملاحقه، وقطع كافة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي وإلغاء مبادرة السلام العربية وصولا إلى سحب الاعتراف بإسرائيل. قد يتطلب ذلك أيضا شمّل حل السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها نتاجًا لمنظومة أوسلو، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بحيث تستعيد منظمة التحرير الفلسطينية دورها الوطني والسياسي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وعلى قاعدة التجديد الديمقراطي وتشبيب الأطر القيادية. هذا، إضافة إلى خطوات أخرى في هذا الاتجاه تحمّل إسرائيل من جديد-

هذا، إضافة إلى خطوات أخرى في هذا الاتجاه تحمّل إسرائيل من جديد- وليس السلطة الوطنية - المسؤولية كاملة عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما كان الحال قبل أوسلو

وليس السلطة الوطنية - المسؤولية كاملة عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما كان الحال قبل أوسلو ، بصفتها دولة محتلة. وقت كتابة هذا التقرير ، كانت التطورات قد بدأت بالفعل في هذا الاتجاه.

الثاني: خيار بناء الاقتدار وفرض الاستقلال الوطنيّ - يقوم هذا على عقيدة إستراتيجية مفادها أن بالإمكان تحقيق الاستقلال الوطني وتجسيد حق تقرير المصير والعودة خارج إطار عملية التسوية السياسية المتفاوض عليها، وذلك من خلال عملية تراكمية على الأرض وفي السياسة الخارجية، تهدف إلى كبح توسع إسرائيل الاستعماري وبسط الوجود والسيادة الفلسطينية بطرق إبداعية. ويتطلب ذلك إعادة بناء النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والوطنية والشعبية الفلسطينية لتخرج من مأزق متطلبات والتزامات العقدين الماضيين، والتي أصبحت جزءًا من استدامة الأمر الواقع، وتتواءم مع عملية فرض الاستقلال والحقوق الوطنية.

ويتطلب ذلك إعادة بناء النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والوطنية والشعبية الفلسطينية لتخرج من مأزق متطلبات والتزامات العقدين الماضيين

الثالث: خيار الدولة الواحدة المنزوعة الكولونياليّة- برز حل الدولة الواحدة في مراحل عديدة من تاريخ النضال الفلسطيني. وهو يعود الآن بصيغ متعددة تأخذ بالاعتبار ما استجد في الجغرافيا والديمغرافيا ويقضي بالنضال من أجل دولة واحدة ، من البحر للنهر، والتي تجسد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أساس مبادىء المساواة التامة بين كل المواطنين، تكون الدولة مدنية وديمقراطية مجردة من نزعتها الكولونيالية وتهدف إلى تطبيق مبادىء العدل الانتقالي والتاريخي بما يضمن تعويضا متعدد الأشكال للشعب الفلسطيني وحل عادل لقضية اللاجئين يقوم على أساس الحق في الممتلكات، الحق في التعويض والحق في العودة

3. كل شيء يبدأ بشعب فلسطين

في مواجهة العدوان المادي والمعنوي والخطابي على فلسطين، الذي بلغ ذروةً جديدة خلال «صفقة القرن» واللغة والمناقشات التي روجت لها ، يقف شعبنا راسخا بتجربته التاريخية وحقوقه غير القابلة للتصرف. وهذا يثبت مرة أخرى قدرته الكبيرة وطاقته على تحمل أي أزمة أو صعوبة. لقد أثبت أبناء شعبنا، بوعيهم وتجربتهم، قدرتهم الفائقة على رفض الخطط لإخضاعهم وتهميشهم، وإفشال هذه الخطط بغض النظر عن منفّذها.

إن كل الخيارات المتاحة للفلسطينيين ستعيد الحيوية لفلسطين كقضية شعب وأمة ، مما يجعلها أكثر قدرة على إنتاج وتعزيز وتصدير الأمل لشعبها وللشعوب المتضامنة والدول المعنية بفلسطين. إن إرادة فلسطينية متجددة وواضحة، تتجسد في روح كافّة أشكال المقاومة الفعالة وبناء الأمة، لهي ضرورية للبناء عليها في المجتمعات والدول العربية والأجنبية. ونعني بذلك أنه في هذه المرحلة يجب تشكيل الإرادة الجماعية الفلسطينية من خلال تعزيزها وممارستها. إن الإرادة الجماعية الفلسطينية هي من أهم ما يميّز الشعب الفلسطيني وتوفر الأساس لاستراتيجياتهم لمعارضة المشروع الجديد الذي يهدف الى إخضاعهم وتصفية قضيتهم.

على الرغم من أن الشعب الفلسطيني والنضال يتواجدان في مفترق طرق جدي في الطريق إلى التحرر، فإننا واثقون من أن نضالنا العادل سيشكل مسارات جديدة قدمًا لتحقيق الحرية والاستقلال. ومن المتطلبات الأساسية للحفاظ على نضالنا هو توحيد الجبهة الداخلية والقبول الحقيقي للتعددية في النظام السياسي الفلسطيني.

لدينا ثقة مطلقة في نجاح نضالنا التحريري على المدى الطويل، وفي العدالة المعترف بها عالمياً للقضية الوطنية، وفي الصمود الذي لا يقهر وعزيمة الشعب الفلسطيني. يتطلع تقرير «فلسطين 2030» إلى الأمام بأمل من خلال المساهمة بتواضع في هذا التقرير لتعزيز الدّفع بنضالنا قدمًا.

الفصل الأول ـ فلسطين وإسرائيل

1. مدخل إلى إسرائيل الراهنة

صحيح أن إسرائيل بعد أكثر من سبعين عاما على قيامها تتمتّع بتفوّق استراتيجي متعدد المستويات مقابل الجانب العربي الفلسطيني إلا أن تفوّقها هذا لم يمنحها شرعية كاملة ولا وضعا مستقرّا على الصعيد الداخلي بدلالة وجود أزمة حكم ونظام. وهي ستظلّ تسعى بحكم ملابسات قيامها إلى كسب شرعية من الشعب الذي شرّدته وسلبته وطنه وحلّت مكانه. بالتوازي مع السعي إلى اكتساب شرعية إقليمية، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالشرعية الدولية التي حصّلتها في الأمم المتحدة بالتصويت على قرار تقسيم فلسطين. ولعلّ أبرز آلية يُمكن أن تتمسّك بها فلسطين لمواجهة هذا السعي الإسرائيلي هو توكيد الرواية الفلسطينية للصراع على أنه بين نظام استعماري إحلالي تجسّده إسرائيل الرسمية وبين شعب يسعى إلى ممارسة حق تقرير المصير ولو على جزء من فلسطين التاريخية وإلى عودة اللاجئين الذين تمّ تهجيرهم في سنوات النكبة وما تلاها. يستتبع ذلك الإبقاء على الفرضية القائلة بأن قضية فلسطين وشعبها هي لبّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأن حلّ هذا الصراع يبدأ بتسوية القضية الفلسطينية سياسيًا.

الأوراق الأربع التي أعدها مركز "مدار" بطلب من مجموعة التفكير الاستراتيجي، عن العُمق الإسرائيلي تؤشّر بوضوح على أن التغيّرات الحاصلة هناك عميقة وليست عابرة، وإن كانت غير نهائية. بمعنى أنها ككل التحولات من هذا النوع قابلة للتغير، للتراكم أو للاضمحلال خاصة وأنها في مجال الديمغرافيا والاقتصاد وطريقة الحكم والنظام الحزبي والإيديولوجيات. فهناك إمكانية أن تتغذّى هذه التحولات من الخارج، من التحولات الدولية أو الإقليمية، لكن حريّ بنا أن نقف عند هذه التحولات التي تصوغ الحالة الإسرائيلية الراهنة التي تترك أثرها الواضح على الحالة الفلسطينية أو على الأقلّ تفرض على الفلسطينيين تحديات جديدة.وأشارت الأوراق الأربع المُشار إليها بوضوح إلى أن التحولات مُجتمعة أفضت إلى "مجتمع" يؤيّد بغالبيته سياسات اليمين وفي رأسها الانسحاب من مسار التفاوض وتكريس الضم والاحتلال والسيطرة.

إنهاء حالة الانقسام وتوحيد الإرادة السياسية بين الضفة الغربية وغزة والشتات

2. النيوليبرالية الاقتصادية كمحرّك لقوى اليمين السياسي

تُشكّل البُنية الاقتصادية في إسرائيل القائمة على أساس السوق الحرة المنفلتة وعلى مبادئ النيوليبرالية بُنية تحتيّة لما نراه على السطح من تغيرات في المزاج السياسي العام وفي اصطفاف القوى. إن نجاة إسرائيل من الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008، وتسجيل الاقتصاد الإسرائيلي نتائج طيبة على مدار سنوات من حكم النُخب الحالية تحديدا، يزكّي هذه النُخب ويمنحها شرعية سياسية ويُطيل أمدها وسؤددها. فالشعور العام في إسرائيل أن الدولة غنية وأنها قادرة على تنفيذ مشاريع وطنية قُطرية (بُنية تحتية وشبكة طُرق ومفارق وتوسيع شبكة سكك الحديد وإنشاء قطار سريع وخفيف في عدد من المدن)، وإن كان التوزيع للموارد والثراء غير عادل أو ينطوي على إجحاف

واضح بحق فئات مسحوقة في الأحياء وبلدات الفقر خرجت إلى موجة احتجاج في صيف العام 2011 هزت النظام الاقتصادي لكنها لم تُحدث فيه تغييرات تُذكر. في جانب آخر من استمرار الدولة في الحفاظ على عناصر دولة الرفاه في تعاملها مع قطاعات تمدّها بالتأييد مثل قطاع المتدينين "الحريديم" وقطاع الجمعيات والمدارس الدينية التابعة لحركة "شاس" وجمهور المستوطنين من خلال تخفيضات ضريبية أو مخصصات دعم حكومية مباشرة للمستوطنين أنفسهم أو للاقتصاد الاستيطاني. أما زيادة مدخولات الدولة من الضرائب فتُستثمر لتمويل التقدمات الحكومية آنفة الذكر وبالتالي ضمان تأييد هذه للحكومة ومشاريعها السياسية.

على مستوى آخر من العمليات الاقتصادية فإن النيوليبرالية تسعى بحكم مصلحتها إلى تقطيع أوصال المجتمع وتحويله إلى قطاعات تناور في كسبها أو إقصائها، الأمر الذي يمنع تطوّر نزعات اجتماعية كلّية قد تُنتج بيئة نضالية جماعية للتغيير مثل التكافل والتضامن والتعاضد. بالتالي يسهل "شراء" قطاعات بعينها وزجّها في سيرورات اقتصادية اجتماعية تتطابق مع مصالح الأثرياء والرأسمال. وهو رأسمال يستفيد بطبيعة النظام والحالة الإسرائيلية من المتنفذين في الحُكم. وهنا حصل الالتقاء بين السلطة وبين رأس المال في إنتاج خطاب ومزاج وحالة إسرائيلية فكرية وإيديولوجية تحتوي الاحتلال وتتصالح معه وتتماشى مع النزعات الاستعمارية التوسّعية في النُخب الإسرائيلية.

النيوليبرالية تسعى بحكم مصلحتها إلى تقطيع أوصال المجتمع وتحويله إلى قطاعات تناور في كسبها أو إقصائها، الأمر الذي يمنع تطوّر نزعات اجتماعية كلّية قد تُنتج بيئة نضالية جماعية للتغيير مثل التكافل والتضامن والتعاضد

من اللافت هنا عظم تأثير الجاليات اليهودية والأثرياء من يهود العالم خاصة الجاليات في أمريكا الشمالية على الوضع في إسرائيل. فهؤلاء يشكّلون مصادر التمويل الأساسية للنُخب اليمينية الحاكمة. وليس فقط لها بل تنزع هذه الأوساط التي تبحث عن موطئ قدم وأرباح في دورة الاقتصاد الإسرائيلي عبر الحكومة وقياداتها إلى محاباة توجهات هذه القيادة من خلال تمويل مشاريع المجتمع المدني اليميني المُشرف كذراع غير حكومية على تعزيز اقتصاد الاستيطان وترسيخ أقدامه والترويج له عالميا. بمعنى إن انفتاح الاقتصاد الإسرائيلي على الاستثمار الخارجي يستقدم استثمارا سياسيا في العقيدة اليمينية على تياراتها ويدفع بها إلى مقدّمة المشهد مع استمرار تراجع الفئات الوسطى التقليدية التي شكّلت عبر عقود التيار النقدي في المجتمع الإسرائيلي.

3. "الكتلة اليمينية المهيمنة" تخطف الدولة

تطوّر اصطفاف القوى السياسية في إسرائيل على نحو نشأ فيه نظام "الكُتلة اليمينية المُهيمنة" على صناعة القرار والسياسات والأفكار لا سيما فكرة إمكانية ضمّ الضفة الغربية ومدّ الدولة الإسرائيلية رسميًا إلى مناطق غور الأردن وإدارة الصراع دون حلّه أو تحقيق "السلام الاقتصادي" أو إمكانية إرجاء تسوية المسألة الفلسطينية من خلال مشاريع استراتيجية إقليمية كالتحالف مع دول الخليج ضد إيران أو ما يُشاع الآن عن "صفقة القرن" أو عودة "الخيار الأردني" والضغوط لإخضاع المملكة لـ"الصفقة" التي تعني فيما تعنيه ترحيل المسألة الفلسطينية جغرافيا إلى الجهة الشرقية من النهر.

والكتلة اليمينية هنا هي الأحزاب اليمينية القادرة على تشكيل حكومات يمينية متتابعة دون الحاجة إلى أي حزب مركز أو يسار ـ حسب التعريف الإسرائيلي. هذا فيما الحالة العكسية غير ممكنة ـ أي من غير المُمكن تشكيل أي حكومة مركز ـ يسار دون الاتكاء على حزب يميني النزعة. استثمر اليمين الإسرائيلي هذا الوضع الذي تؤكّده استطلاعات الرأي الجارية وتلك المعمّقة التي تجري سنويا في مراكز أبحاث أكاديمية غير محسوبة على تيارات اليمين، إلى أبعد الحدود كما هو الحال في الحكومة الحالية الأكثر يمينية في السياسة الإسرائيلية في العقود الأخيرة. وهو ما تُدركه تيارات سياسية ـ اجتماعية كانت معتدلة وذات نزعة تفضّل التسوية. وهي التيّارات التي رأيناها تنضوي تحت لواء الكتلة المُهيمنة تماما وتقبل توجهاتها الإيديولوجية خاصة ما يتّصل منها بمفهوم "أرض إسرائيل" والمسألة الفلسطينية.

ليس هذا فحسب بل إن داخل الكُتلة المُهيمنة هناك حزب كبير هو حزب الليكود لا وجود للكتلة بدونه. من هنا اهتمام أحزاب اليمين نفسها أن يظلّ الحزب كبيرا وقويا ليجرّ العرَبة ويفرض أجندات اليمين وتطبيقاتها على الأرض. في وضع كهذا تنشأ حاجة لدى جميع الشركاء في الكتلة إلى الحفاظ على وجودها وضمانه لضمان تحقيق المصالح الحزبية والاقتصادية والسياسية لهؤلاء الشركاء المرتبطين بها. وهو الحاصل في إسرائيل.

ومن نتائج هذا التحوّل في اصطفاف القوى أن الكتلة المُهيمنة بخطها السياسي ومشاريعها وخطابها تصبح محور القياس حتى للقوى التي تعارضه. فإذ بهذه الأحزاب تُنشئ خطابا موازيا وقريبا في "تيماته" وطروحاته ومؤدّاه. فهناك حزب "أزرق أبيض" (لونا العلم الإسرائيلي ورمز من رموز هوية إسرائيل) الذي تشكل عشية الانتخابات الأولى في العام 2019، (في هذا العام جرت جولتان للانتخابات التشريعية) فهو يُنافس حزب الليكود والكتلة المهيمنة بلغتها ولا يطرح مشروعا سياسيا ـ اجتماعيا مغايرا أو متحدّيا، بل نراه يضم في قيادته أربعة جنرالات كانوا فيما مضى في رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي يشكلون "منتخبا" يمينيا في وجه يمينية الليكود ومَن حوله من تشكيلات. وهو ما ينسحب على حزب "يش عتيد ـ يوجد مستقبل" (حزب يميني بهيئة حزب وسط). حزبان توحّدا في الانتخابات الأخيرة (أيلول 2019) لمنافسة الليكود والكتلة المُهيمن دون طرح بديل جدّي ثمّ انفصلا بعد أن قرّر حزب «كاحول لبان» دخول ائتلاف حكوميّ مع حزي الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو.

فهو يُنافس حزب الليكود والكتلة المهيمنة بلغتها ولا يطرح مشروعا سياسيا ـ اجتماعيا مغايرا أو متحدّيا

ومن النتائج الأخرى، أيضا، نشوء ما يُمكن أن نسمّيه مصالحة تاريخية بين المُجتمع الإسرائيلي بفئاته الوسطى وبالتيارات الدينية المتزمّتة وبين مشروع الاستيطان. حتى لو أن هناك خطابا إسرائيليا ما لأجل إنهاء الاحتلال لكنه خطاب يُطمئن الاستيطان بأنه باق مهما تكن التسوية! بل رأينا أن التيارات الدينية المتزمّتة التي كانت على خصومة تاريخية مع الصهيونية العلمانية إلى سنين خلت قد تصالحت مع الدولة وتعاقدت مع الكتلة المُهيمنة واعتمدت خطابا إيديولوجيا يمينيا وحصلت على حصّتها من الموارد العامة.

ومن اللافت أن ننتبه إلى أثر نشوء الكتلة المُهيمنة اليمينية على الفلسطينيين في إسرائيل. فقد تطور مزاج سياسي إسرائيلي يقول بإمكانية التنازل عن مشاركة

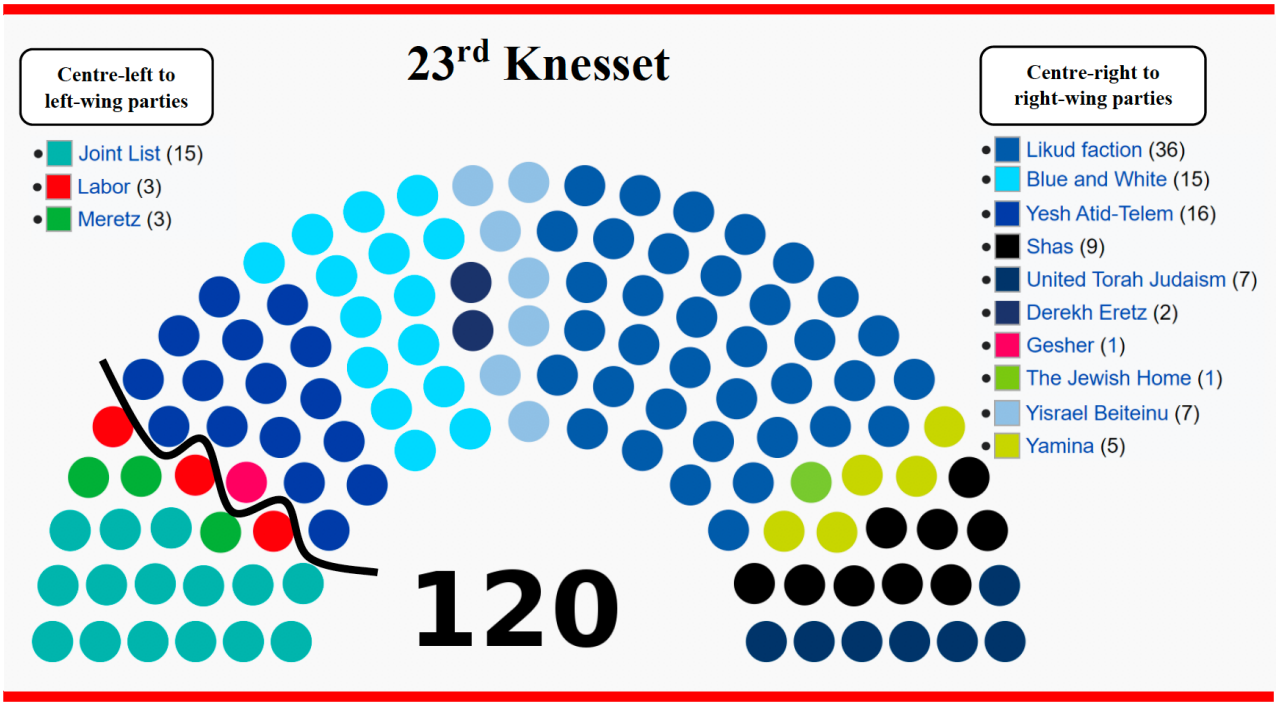

الفلسطينيين في إسرائيل في الانتخابات التشريعية. حتى القوى الإسرائيلية التي رأت في السابق مصلحة استراتيجية في هذه المُشاركة بالنسبة لها وبالنسبة لشرعية إسرائيل في العالم، عبّرت عن مواقف تستغني فيها عن هذه المُشاركة. وقد بلغ الأمر برئيس حزب العمل السابق آفي جابي أنه اقترح على عضو برلمان عربي في الحزب أن يستقيل. ويُشار إلى أن النُخب الإسرائيلية في العقود الأولى ـ حتى اغتيال رابين 1995 ـ رأت في هذه المُشاركة وفي اندماج الفلسطينيين في حياة الدولة ولُعبتها السياسية مصلحة عُليا تصبّ في تعزيز شرعية إسرائيل و/أو عملية جَتْمَعة وأسْرَلة للفلسطينيين من شأنها أن تخفّف من التوتّر وترأب الصدع القومي معهم. وبلغ الأمر بالنُخب الإسرائيلية أن تعتبرهم فلسطينيين بحدود ما، يُشاركون في اللعبة السياسية الإسرائيلية كي تستمدّ منهم شرعية لمشروعها وسياساتها. أما النُخب الحالية فقد جعلتهم فلسطينيين لتُقصيهم وتحرّض عليهم وتبني الهُوية الإسرائيلية السياسية من جديد من خلال جعلهم أعداء داخليين وتهديدا أمنيا وديمغرافيًا. وقد تجاوز الامر مستوى الخطاب السياسي وتطور إلى سلسلة تشريعات تستعديهم وتُقصيهم وتؤشّر إلى أن النُخب اليمينية المهيمنة تريدهم خارج السياسة الإسرائيلية، بمكانة أقلّ من مواطنين في وطنهم. وقد عبّرت النُخب الإسرائيلية عن توجّهها هذا في نصّ قانون "إسرائيل دولة الشعب اليهودي" عندما خفّضت من مكانتهم كمواطنين وألغت المكانة الرسمية للغة العربية ـ واللغة هي أبرز الحقوق الثقافية للأقليات القومية.

4. "الدولة العميقة" في قبضة اليمين الإسرائيلي

يُدرك قادة الكُتلة المُهيمنة في إسرائيل لحظة تفوّقهم على خصومهم السياسيين ولحظتهم التاريخية فيستثمرونها عبر سلسلة من التشريعات والإجراءات والسياسات. يستندون إلى حالة الوهن العربية في الإقليم عموما وإلى قوة الاقتصاد الإسرائيلي وإلى وجود أكثرية برلمانية راهنة وفي المستقبل المنظور لدفع مشاريع تغيّر من جوهر

النظام السياسي في إسرائيل لمنع حصول أي تداول مستقبلي على السلطة أو لتأجيل حصول ذلك قدر الإمكان. يبدو أن اليمين في إسرائيل يخطف الدولة إليه ويسعى إلى إلغاء كل آليات النظام السياسي لجيل المؤسسين والنُخب القديمة. ويبرز في هذا الإطار هجومه على الجهاز القضائي آخر المعاقل الجدّية التي تُعيق تقدّمه نحو حصر فلسفة الدولة بالشقّ الإيديولوجي اليميني للمشروع الصهيوني الذي يسدّ أي إمكانية لمفاوضات أو تسوية مع الفلسطينيين ـ أهل البلاد الأصليين. ولأنه لم يعُد في الخارطة الحزبية الإسرائيلية أي "خطر" جدّي على الكتلة اليمينية المُهيمنة نرى أن قياداتها تشن الهجوم تلو الهجوم على أوساط صحفية نقدية وعلى صحيفة "هآرتس" الليبرالية وعلى الجهاز القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان وعلى الأوساط الأكاديمية النقدية وكل موقع يُبدي معارضة أو ممانعة لتوجهات هذه الكُتلة حتى لو كان في المؤسسة الأمنية ـ جهاز الأمن العام أو الجيش. ولا تكتفي قيادات الكُتلة بخطاب هجومي فتعمل على تشريعات جديدة لخلق واقع تسيطر فيه على كل مفاصل الدولة لاستثمارها في تحقيق هيمنتها المُطلق ومشاريعها السياسية مثل التشريعات المتصلة بتقييد حرية منظمات المجتمع المدني، والحقوقية منها بوجه خاص.

لقد اتخذت الكُتلة المهيمنة ـ أي الحكومة ـ مؤخرا قرارا يقضي بالالتفاف على المحكمة العليا الإسرائيلية بوصفها قادرة على إلغاء قوانين تسنها الحكومة أو الكنيست خلافا لقوانين أساس دستورية مثل قانون كرامة الإنسان وحريته أو قوانين تتصل بتنظيم العلاقة بين مؤسسات الحكم أو استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة التشريعية والتنفيذية. ويقضي القرار بأن يتمّ تغيير الفقرات القائمة في قوانين الأساس التي تنص على عدم إمكانية تعديل هذه القوانين. ويأتي هذا القرار تتويجا لحملة يمينية متواصلة من عقود هدفها منع المحكمة العليا في إسرائيل من إلغاء خطوات السلطتين التشريعية والتنفيذية استنادا إلى قوانين دستورية أو إلغاء قوانين إذا عرّفتها المحكمة مناهضة لقوانين دستورية. ويذكر أن المحكمة العليا تأسست وتعزّزت مكانتها على أساس فرضية أن الدولة يهودية وديمقراطية في جوهرها الأمر الذي يجعلها في توتّر مع الكتلة المهيمنة اليمينية التي لا تُخفي رغبتها في أن تعكس المحكمة العليا والجهاز القضائي توجهات يمينية واضحة وغير ليبرالية كما تدعي الكتلة اليمينية المهيمنة

5. الديمغرافيا ورقة للاستثمار

في حالات كثيرة استقدمت المؤسسة الإسرائيلية مدارس دينية إلى قلب أحياء عربية في المدن المُختلطة مثل عكّا ويافا. وفي حالات أخرى استقدمت المتدينين المتزمتين وأسكنتهم في مستوطنات احتلالية عددها ثمانية أبرزها مثل "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت". وفي أحيان كثيرة استقدمت مستوطنين وفئات وسطى واستيطانا يهوديا يتطلّع إلى جودة الحياة خارج المدن الكبيرة، إلى جوار بلدات فلسطينية كبيرة لصدّ نموّها ومحاصرتها. بمعنى أن المؤسسة الإسرائيلية استعملت المواطنين وحاجتهم إلى مصدر رزق ومسكن وجودة حياة لتغيّر الديمغرافيا على الأرض خاصة فيما يتصل بمواقع وجود تجمعات فلسطينية كبيرة أو لغرض استبدال السكان الفلسطينيين بعد تهجيرهم. بل إن خارطة الاستيطان في مراحله الأولى استندت إلى رؤية استراتيجية تقول بوضعها في مواقع مفصلية في الجغرافيا كتلك التي تقطع التواصل السكاني الفلسطيني أو كتلك التي تشكّل مواقع عسكرية استراتيجية. بمعنى أن توزيع السكان انحكم أبدًا

إلى هواجس ديمغرافية لدى القيادات الإسرائيلية تتصل بالفلسطينيين المنتشرين على الأرض أو بالنسبة لليهود أنفسهم ضمن رؤية قائلة بضرورة تهويد المكان عبر استخدام السكان.

إن التزايد في عدد المتدينين المتزمتين والمتدينين القوميين مُضافا إلى الهجرة الروسية في سنوات التسعين غيّر هو كذلك من اصطفاف القوى السياسي داخل المُجتمع الإسرائيلي. وهناك مَن اعتبر أن المليون روسي الذين وصلوا إسرائيل في التسعينيات هو المليون الذي غيّر وجه السياسة الإسرائيلية وجرّها ناحية اليمين. لأنه مليون من السكان انخرط في الحياة الإسرائيلية من خلال اليمين خاصة وأنه جاء ضمن هجرة اقتصادية بالأساس وليس إيديولوجية، وأنه ـ المليون ـ رأى أن الأفضل له اقتصاديا أن ينخرط من ناحية اليمين وعبر بواباته. هذا ناهيك عن كونه مرتبطا في سنواته الأولى بعد هجرته بتقدمات الدولة ومشدودًا إليها وإلى تأثيرها. أما المتزمّتون من المتدينين اليهود فقد استثمرت أعدادهم المتزايدة في رفع وزنهم السياسي النوعي وقُدرتهم على اقتطاع موارد عامة لجمهورهم.

أمر آخر قرّب بين اليهود المتزمّتين وبين الحكومة اليمينية وهو مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي في تحقيق النموّ، ضالة النيوليبرالية المنشودة. وهنا تدخّلت الحكومة لجذب هؤلاء إلى سوق العمل والانخراط في دورة الحياة الاقتصادية خارج جدران المدارس الدينية. وقد أسهمت برامج حكومية كثيرة (بمعنى ميزانيات وتحويلات مالية) في هذا المضمار في التقريب بين هذه الأوساط وبين التوجهات اليمينية علما بأنها لم تكن صهيونية ولا قومجية وأبدت في السابق مواقف معتدلة بالنسبة للمسألة الفلسطينية.

إذا كان مشروع الحكومات الإسرائيلية الأولى هو صناعة الإنسان اليهودي الجديد البديل لليهودي الشتاتيّ في الدياسبورا، عبر ما سمّي "بوتقة الصهر" قد انتهى إلى نتائج محدودة فإن مشروع اليمين الإسرائيلي إنتاج الإسرائيلي الصهيوني الذي يخضع لجَتْمَعة تشدّ المجموعات السُكانية في الدولة ـ وليس اليهودية حصرا ـ إلى عقيدة اليمين القائلة بحق اليهود على كامل أرض إسرائيل وبإمكانية تصريف القضية الفلسطينية على نحو ما يضمن سيادة إسرائيلية كاملة بين البحر والنهر. ويبدو أن نظام الكتلة المُهيمنة يحقّق حتى الآن نجاحات لا بأس بها في هذا الاتجاه خاصة وأن الدولة أقوى اقتصاديا مما كانت عليه في عقودها الأولى.

تُشير المعطيات إلى الزيادة الطبيعية الكبيرة لدى المتدينين المتزمتين وإلى اتساع الفئات العمرية صغيرة السن عندهم الأمر الذي يرشّحهم إلى لعب دور سياسي أكبر كلما مضى عقد من السنوات. لكن من غير المتوقّع أن تتغيّر العقيدة والتوجهات الراهنة التي تصبّ في صالح العقيدة اليمينية. ولهذه الفئات أصلا مصلحة كبيرة جدا في معسكر اليمين السياسي. فهي تتفق معه تماما في ضرورة تقليص تدخّل المحكمة العليا في الشأن العام لا سيما في موضوع العلاقات بين المتدينين والعلمانيين وبين الدين والدولة في المجتمع الإسرائيلي. وهي علاقات صممتها المحكمة العُليا التي غلّبت مع الوقت اعتبارات مدنية ليبرالية على اعتبارات الإكراه الديني وهو ما وضع المحكمة والأوساط الدينية المتزمتة في مواجهة دائمة. وفي حال شعرت هذه الأوساط أن الساعة قد أزفت فستعزّز حلفها مع اليمين لأجل التخلّص من المحكمة العليا وتأثيرها على الحياة العامة في إسرائيل. وهناك مثار جدل آخر لا يقلّ أهمية بين المتدينين المتزمتين وبين المجتمع الإسرائيلي والدولة هو موضوع قانون التجنيد الإلزامي الذي تُحاول أوساط عَلمانية

ليبرالية فرضه على المتدينين الحريديم الذين كانوا إلى سنوات خلت محررين منه بفعل تفاهمات قديمة بينهم وبين القيادات الصهيونية المؤسسة لدولة إسرائيل. لقد بدأ تجنيد أعداد منهم جزئيا في السنوات الأخيرة بموجب قرارات المحكمة العليا وتشريع جديد الأمر الذي يُشكل مصدر توتّر لا يُستهان به بين أوساطهم وبين مؤسسة الجيش والدولة. ومع هذا لم يصل هذا التوتّر إلى حد فض الشراكة أو تراجع الحريديم عن الدخول شركاء في اللعبة السياسية مع اليمين الذي يميل إلى تحريرهم من عبء التجنّد حدّ الإبقاء على النظام السابق القائل بحقّهم في اختيار المدارس الدينية للاستزادة في التدين بدل التجنّد.

إن المصالحة التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي بين الفئات الوسطى الجديدة وبين مشروع الاستيطان الذي يشكّل محورها وتلك المصالحة بين المتزمتين المتدينين وبين الدولة والمشروع الصهيوني في راهنه بالتراكم مع اقتصاد نيوليبرالي تقوده أيديولوجية قومجية متشددة ـ كل هذا يصعّب كثيرا أي مراهنة على مخاطبة تقليدية للمجتمع الإسرائيلي.

6. إسرائيل ـ من انتظار اللحظة إلى اقتناصها

استنادا إلى ما تقدّم من استعراض للنزعات الإسرائيلية الراهنة فإن إسرائيل الرسمية كفّت عن انتظار اللحظة المُناسبة وانتقلت إلى اقتناص اللحظة التي وفّرتها لها السنوات الأخيرة لا سيما بعد العام 2011 الذي يُشكل بداية انكشاف الانهيار العربي الكبير مقابل الصعود الإسرائيلي الكبير إقليميا على كل المستويات. إن تزامن زوال التهديدات الوجودية على إسرائيل، وإن بقيت بعض التهديدات الاستراتيجية، مع التحولات البنيوية الداخلية في اسرائيل التي رصدناها، هو ما يُعطي لإسرائيل الرسمية نَفَسا طويلا في تمرير مشاريعها تجاه المسألة الفلسطينية بوجه خاص. وهي ذاهبة ـ وفق سياساتها المُعلَنة والمُطَبّقة على الأرض ـ إلى نوع من الأبرتهايد. فالسعي إلى إلغاء الخط الأخضر يتزامن مع السعي إلى إلغاء آليات الضبط والمراقبة والكبح التي حالت إلى الآن دون ضمّ المناطق المحتلة في العام 1967 والضفة الغربية بوجه خاص التي تراها إسرائيل الرسمية حيزا استراتيجيا واقتصاديا حيويا ومصدرا أساسيا للمياه الجوفية. نقول هذا في وقت يتزايد فيه الوعي الفلسطيني بأن الوضع الحالي من علاقة إسرائيل الرسمية بالفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر هو عبارة عن شكل ما من أشكال الأبرتهايد كما أسلفنا. أما تفاوت الشروط السياسية والمعيشية بين هذه المجموعة وتلك ما هو إلا ترجمة لأبرتهايد ذكيّ يستثمر هذه الفوارق والتباينات لإدامة السيطرة الإسرائيلية وتكريس مردودها، وإنها تدخل في إطار مناورات الأبرتهايد للسيطرة على فلسطين التاريخية أو الجزء الأساس منها دون دفع كلفة كبيرة لا سيما على صعيد المكانة الدولية لإسرائيل وعلاقاتها مع العالم.

تُشير المعطيات إلى الزيادة الطبيعية الكبيرة لدى المتدينين المتزمتين وإلى اتساع الفئات العمرية صغيرة السن عندهم الأمر الذي يرشّحهم إلى لعب دور سياسي أكبر كلما مضى عقد من السنوات

أمكننا أن نرى إلى اتفاقيات أوسلو وعملية التفاوض حتى اغتيال رئيس حكومة إسرائيل،

يتسحاق رابين، في العام 1995 محاولة محدودة الأفق ومُختلف عليها فلسطينيًا لتسوية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كان لهذه الاتفاقيات والخطاب الذي حفّ بها في إسرائيل نفسها أن تتحوّل إلى سيرورة نزع كولونيالية المجتمع الإسرائيلي وبداية تطبيع علاقته مع المجتمع الفلسطيني الأصلاني وأن تُفضي إلى مصالحة تاريخية مع الشعب الفلسطيني. واستكمالا لهذه القراءة يُمكننا أن نرى إلى ما حصل منذ فشل أوسلو على أنه كولونيالية إسرائيلية مُستأنفة لها مشروع توسّعي تمدّدي متجدّد في فلسطين التاريخية على حساب شعبها وحقوقه غايته الرفض القاطع لفكرة التسوية بالتفاوض مع الفلسطينيين ولمشروع تقاسم الأرض والاستحواذ بالكامل على فلسطين التاريخي. ونِشير في هذا السياق إلى الجهد الكبير الذي قامت به إسرائيل الرسميّة بقعد اغتيال رابية وسيطرة اليمين على مقاليد الحكم، في تحميل الفلسطينيين أنفسهم مسؤولية فشل مسار أوسلو لا سيّما الراحل ياسر عرفات بعد رفضه إملاءات مفاوضات كامب ديفيد الثانية مقابل رئيس الحكومة إيهود براك. وقد نجحت هذه الجهود إلى حد ما في تصوير الفلسطينيين كمضيّعين لفُرصة أخرى للتسوية.

7. بين نظامين من الأبرتهايد

ليس في الوقت الحالي ولا في الأفق المنظور ما يمنع تدحرج الحالة الإسرائيلية الحالية إلى فرض السيادة الإسرائيلية بالقوة على كامل التراب الوطني الفلسطيني من البحر إلى النهر. وهذا ما يستتبع باحتمال كبير نشوء نظام أبرتهايد مُعلن وصريح. وهو ما يقود بالضرورة إلى تعادل ديمغرافي سكاني بين اليهود والفلسطينيين في المساحة بين البحر والنهر. في مثل هذه الحالة واستنادا إلى ما هو حاصل في كل المستويات يُمكن أن تلجأ إسرائيل إلى شكلَيْن من الأبرتهايد: الناعم والمتوحّش. وهما سيناريوهان ممكنا الحصول سنحاول تقصي سيرورتهما لو حصَلَا. في الراهن وفي الواقع على الأرض ما يؤشّر على ذلك.

ليس في الوقت الحالي ولا في الأفق المنظور ما يمنع تدحرج الحالة الإسرائيلية الحالية إلى فرض السيادة الإسرائيلية بالقوة على كامل التراب الوطني الفلسطيني

1. في الضفة الغربية شبكة شوارع منفصلة للفلسطينيين وأخرى للمستوطنين والإسرائيليين.
2. هناك أسوار فاصلة بين بلدات الشعبين داخل إسرائيل، أيضا.
3. هناك الجدار الفاصل وعازل بين تجمعات فلسطينية كبيرة وبين التجمعات الإسرائيلية.
4. هناك جيتو غزة المحاصر والتحكّم بحركة التنقل منه وإليه وفيه.
5. هناك نظام منع التجول والحصار ـ في الأعياد اليهودية والمناسبات الوطنية الإسرائيلية ـ والإغلاق ومنع الفلسطينيين من التنقّل الحرّ.
6. هناك تبعية شبه تامة للاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي وسيطرة إسرائيلية شبه تامة على تنقّل البضائع والقوى العاملة والمال.

7. هناك الترحيل ـ ترانسفير ـ الذي حصل لحوالي 300 ألف من الفلسطينيين نتيجة لإقامة جدار الفصل العنصري وقطع صلتهم بمجتمعاتهم وعائلاتهم وأراضيهم.
8. هناك نظام متكامل من الحواجز والتأشيرات والتصاريح ومكاتب الاتصال التي تمنع حرية تنقّل الفلسطينيين من الضفة الغربية وإليها.
9. هناك تطبيقات وسياسات يومية إسرائيلية للسيطرة ووضع اليد ـ تملّكا وضمًا ـ على الأرض الفلسطينية الخاصة والعمة وعلى العقارات من أبنية خاصة وعامة.
10. هناك سياسات وتطبيقات يومية لاعتقال واحتجاز وسجن فلسطينيين بتهم أو على ذمة التحقيق أو إداريا بشكل تعسفي يُقصد به إحباط كل إمكانية للانتظام والنضال لا سيما في مواقع الاحتكاك مثل نعلين والنبي صالح والجهالين وسواها من مناطق.
11. يكاد لا يمرّ يوم دون أن يقتل الاحتلال من الفلسطينيين فتى أو فتاة أو عامل أو ناشط على جدار جيتو غزة. يتم تصعيد التقتيل من مرة لمرّة بالانتقال إلى القصف بالطائرات لأحياء ومراكز مأهولة بالمدنيين في غزة وريفها.
12. يُقيم جهاز القضاء الإسرائيلي فارقًا واضحا بين الفلسطيني وبين عقيدة الدولة وأهدافها وهو جهاز قلّما يُنصف الفلسطينيين أو يحميهم أو يصون حقوقهم لا سيما حقوق الملكية والتنقّل والحريات الأساسية.

كل هذه وغيرها ممارسات وتطبيقات وسياسات ناتجة بشكل واضح عن فكرة الفصل بين اليهود والفلسطينيين كجزء من فكرة التقسيم الجغرافي التي تأخذها إسرائيل الرسمية بمعناها العنصري وليس بمعنى حق تقرير المصير لتحوّلها في واقع الأمر إلى استحواذ على الأرض وسكانها الفلسطينيين بتطبيقات أبرتهايد واضحة ـ كما بيّنا. ونقدّر أن هذه التطبيقات ستتعمّق وتتفاقم تحتدّ كلّما تقدّمت إسرائيل الرسمية في مشروع الضمّ. لأن الأمر سيتطلّب منها تشديد سياسة التحكّم والسيطرة على مناطق فلسطينية وسكان إضافيين. ولا بدّ أن ينتج عن هذا الاحتكاك المدفوع بعقيدة الاستحواذ تعميقًا للإجراءات الإسرائيلية للسيطرة وفرض واقع أبرتهايد. فإذا فرضت سيادتها على فلسطين التاريخية وأرادت بكل قوتها تكريس التفوق القومي والعرقي اليهودي فإنه سينتج عن ذلك نظام أبرتهايد بنُسخة إسرائيلية.

في نهاية الأمر فإن الفلسطينيين قد يجدوا أنفسهم أمام واقع أبرتهايد المختلف في طبيعته ومآلاته عن واقع الاحتلال. صحيح أن المشترك بينهما هو وجود سيطرة إسرائيلية بالقوة على الأرض والسكان الفلسطينيين ومع هذا فهما مختلفان في طبيعة كل منهما. بمعنى أن الاحتلال في طريقه إلى الانتهاء لكن ليس لصالح انكفائه أو انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط الرابع من حزيران أو خطوط معدّلة عنها، بل لصالح تحوّله إلى نظام أعمق ودائم ـ من وجهة النظر الإسرائيلية في مركزه ترسيخ السيادة الإسرائيلية ليس بوصفها إدارة مدنية أو مكاتب اتصال بل بصفتها دولة مؤسسات وقانون وضمّ المناطق الفلسطينية بالقوة والتحكّم بمصير سكانها ـ الشعب الفلسطيني.

الفلسطينيين قد يجدوا أنفسهم أمام واقع أبرتهايد المختلف في طبيعته ومآلاته عن واقع الاحتلال

7.1 نظام الأبرتهايد الناعم

هو تطوير الوضع الحالي من السيطرة الإسرائيلية على فلسطين التاريخية بشكل تدريجي من خلال تعامل متفاوت مع التجمّعات الفلسطينية على الأرض. فالانسحاب من قطاع غزة يندرج في إطار الحرص على خلق تفاوت في الحالة الفلسطينية. فقد صورته إسرائيل رغبة منها في "إنهاء الاحتلال والسيطرة على مليوني فلسطيني" وتركهم لشأنهم فيما هي أبقت على إحكام في السيطرة على القطاع بوسائل أقلّ كُلفة بالنسبة لها بالتحكّم من خلال الاقتصاد والمعابر تحت الإشراف الأمني الإسرائيلي التام بما فيها معبر رفح وتحكّم بدخول السلع الأساسية وبمصادر الطاقة الكهربائية وسواها وما إلى ذلك من مظاهر العزل المكاني. وكذلك الإبقاء على الحالة الخاصة للفلسطينيين في إسرائيل مقابل التجمّعات الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية مثلا. قطع الوصل السياسي والاجتماعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتكريس الموقعين ككيانين منفصلين عن بعضهما البعض. قبول إسرائيل الرسمية لوجود سلطة وطنية فلسطينية تتولّى بعض شؤون الحياة في مناطقها وتتحمل بعض أعباء السيطرة وتدبّر أمر السُكان. أي يُمكن للوضع القائم أن يستمّر مع تعميق ذكي وتدريجي لنظام فصل عنصري يقول بتفوّق يهودي عرقي مدعوما بتفوّق عسكري وسلطة سياسية على الأرض تظهر دائما بمظهر التي تُريد ضمان أمنها والدفاع عن نفسها ـ كما هو في جيتو غزة مع انطلاق مسيرات العودة السلمية ومحاولة قمعها وقمع دلالاتها التاريخية والسياسية وما تفتحه من ملفات فلسطينية اعتقدت إسرائيل الرسمية أنها طوتها وأن الفلسطينيين قد تخلّوا عنها مثل قضية اللاجئين وتطلّعهم إلى ممارسة حقّهم بالعودة.

تكتفي أوساط إسرائيلية متنفّذة بطرح فكرة ضم مناطق "C" أولا ومدّ سريان القانون الإسرائيلي على المستوطنات في كل مجال ومجال لتفادي الصدام مع مسألة التعادل السكاني في هذه المرحلة على الأقلّ. أي أنها تخطّط لتنفيذ مشروع الضم وغاياته بأقلّ ما يُمكن من احتكاك أو صدام علما بأن الأمر قد لا يسير وفق مخطّطاتها إذا قرر الفلسطينيون المعنيون اعتراض ذلك بخطوات محسوبة كما يتوخّى التفكير الاستراتيجي أو كما هو مطلوب من "مشروع وطني فلسطيني جديد".

7.2 نظام الأبرتهايد المتوحّش

قد يتطوّر من اعتقاد إسرائيلي خاطئ بأن الفلسطينيين صاروا لُقمة سائغة تماما وأنّ لا أحد معهم وأنهم من الانقسام والتباين بحيث ينتفي وجود أي إرادة جامعة لهم وأي مشروع وطني موحّد. اعتقاد كهذا قد يدفع القوى الإسرائيلية المتنفّذة إلى التسريع في الاستحواذ على كل شيء في فلسطين التاريخية أو استعداء الفلسطينيين بإجراءات دراماتيكية كمصادرة جارفة للأراضي أو تنفيذ ترانفسير محدود في منطقة فلسطينية معيّنة أو قد يتطوّر من سيناريو الأبرتهايد الناعم عندما يتحدّاه الفلسطينيون إلى نظام توحّش يسعى إلى الإخضاع بالعنف والقوة الكامِلَيْن. إن عدم التردّد في قصف جيتو غزة أسبوعيًا، أو "المقاطعة" مقرّ السلطة الوطنية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، ورفض الراحل الرئيس ياسر عرفات

يتطوّر من سيناريو الأبرتهايد الناعم عندما يتحدّاه الفلسطينيون إلى نظام توحّش يسعى إلى الإخضاع بالعنف والقوة الكامِلَيْن

لإملاءات الإدارة الأمريكية وإسرائيل في حينه لهو دليل على وجود احتمالات للتصعيد بمبادرة إسرائيلية في المستقبل، أيضا. وهي احتمالات تتحدث فيها قوى إسرائيلية متنفّذة صارت في مركز السياسة الإسرائيلية ويقبلها جمهور إسرائيلي واسع. احتمالات تتغذى من المناخ الدولي الذي عادت إله مشاهد التوحّش المُطلق ـ في يوغسلافيا ورواندا والشيشان وسورية والعراق والصومال وليبيا وغيرها من مواقع. بمعنى أن في الجوار الفلسطيني وفي العالم تجارب "مُشجّعة" للجانب الإسرائيلي أن يجرّب هو أيضا، حظّه. سيناريو كهذا يعني أوتوماتيكا جيلا جديدا من اللاجئين والمهجّرين والنازحين الفلسطينيين. ويعني أيضا تدمير الحاضرة الفلسطينية للمرة الثانية في الضفة وغزة. وهذا يعني أن تشمل الإجراءات القمعية الإسرائيلية الفلسطينيين جميعا بين البحر والنهر بمن فيهم أولئك في الساحل والجليل والنقب. نقول هذا وفكر الترانسفير في إسرائيل قد تعزّز ويُجرّب بأشكال محدودة مقرونًا باتساع العنصرية الإسرائيلية والنزعات الكولونيالية في المشروع الإسرائيلي. سيناريو كهذا قد يأتي على حساب المملكة الأردنية وتسمية الأردن وطنا بديلا لفلسطين في إطار "الخيار الأردني" الذي طرحه الجانب الإسرائيلي مرارًا وقد يعود إليه في حالة كهذه ليضع الأردن أمام واقع جديد ترفضه تاريخيًا من منطلق حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني ـ فلسطين التاريخية.

8. الفِعل إسرائيلي والتحدي فلسطيني

لا تُخفي أوساط إسرائيلية في اليمين وفي الوسط أفكارها بشأن الترانفسير. ومنها مَن يصرّح بأنه لا مناص من ذلك لغرض التقليل من الحضور الفلسطيني في الحيّز. وهناك مَن يغسل الترانسفير بالحديث عن تبادل مناطق وتبادل سكان. وفي هذا الإطار تندرج فكرة توسيع قطاع غزة على حساب أرض سيناء المصرية كتعويض عن ضم مناطق في الضفة الغربية إلى إسرائيل. في الحد الأدنى الإسرائيلي هناك إجماع على ضرورة الاحتفاظ بالبؤر الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية علما بأن هناك سعيا محموما إسرائيليا لمنح الشرعية لكل البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى تلك التي أُقيمت خلافا للقانون الاحتلالي نفسه. وهذا مؤشّر على النوايا الإسرائيلية الحقيقية التي تفترض وجود "لحظة ذهبية" (ضعف عربي عام وانشغال العالم بقضايا كبيرة وسيولة شديدة في الشرق الأوسط مقابل تفوق إسرائيلي) لتحقيق أحلام اليمين الإسرائيلي.

النوايا الإسرائيلية الحقيقية التي تفترض وجود "لحظة ذهبية" (ضعف عربي عام وانشغال العالم بقضايا كبيرة وسيولة شديدة في الشرق الأوسط مقابل تفوق إسرائيلي) لتحقيق أحلام اليمين الإسرائيلي

حتى لو فرضنا أن الحالة الإسرائيلية ستتقدّم ببطء من نقطة الوضع القائم فإن مؤدّى التحولات سيكون تعميق حالة الفصل العنصري وهي الإمكانية الوحيدة تقريبا أمام إسرائيل الرسمية للسيطرة على الحيز الفلسطيني وسكانه. نفترض أن السيطرة لا تتمّ إلا من خلال إخضاع الفلسطينيين أو "حبسهم" و"شلّ" قدراتهم من خلال عزلهم في معازل صغيرة أو كبيرة. وهو ما يُمكن أن تحقّقه على نحو ما تطبيقات وسياسات عنف إسرائيلي متفاوت. وهي النتيجة العملية الوحيدة للسيطرة وفرض السيادة دون

منح الفلسطينيين ـ في الضفة الغربية ـ حقوق مواطنة كاملة. نقول هذا وفي الوعي حصول انحسار في حالة مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل نفسها. فإضافة إلى محاولات الاستغناء عن مشاركتهم السياسية في الانتخابات البرلمانية ـ ولها مدلولاتها ـ هناك تشريعات تستعديهم وتحوّلهم إلى "عدو" وتُسقط ليس فقط شرعيتهم السياسية بل شرعيتهم كمواطنين. وهو تطوّر سيلتقي حتما مع النزعة الأبرتهايدية في السياسة الإسرائيلية. والمحصّلة المتوقّعة من تطورات كهذه أن يُخيّر الفلسطينيون في إسرائيل الحالية بين الخضوع لأسْرَلة بمعناها اليميني أي التحوّل إلى "سكان" في إسرائيل يعيشون على زمنٍ مُستقطع بدون هويّة قومية جماعية، أو الانضمام من حيث مكانتهم ووضعيتهم الدستورية إلى أشقائهم الفلسطينيين في الضفة بعد شطب الخط الأخضر وفرض السيادة الإسرائيلية على كامل الجغرافيا الفلسطينية.

9. أكثر من مشروع اعتراض واحد

بمعنى ما، فإن مشروع الأبرتهايد الإسرائيلي المتشكّل بتسارع وثبات أمام أعيننا يضع أمام الفلسطينيين تحدّيًا مزدوجًا. فالتحدي الأول هو توضيح المشروع الفلسطيني القادر على اعتراض المشروع الكولونيالي الإحلالي وأداته الأبرتهايد الإسرائيلي؟ والتحدي الثاني هل ستتّحد القيادة والنُخب الفلسطينية المتحلّقة حولها على جانبي "الخط الأخضر" المرشّح للإلغاء من الجانب الإسرائيلي على الأقلّ (يبدو الجانب الفلسطيني إلى الآن متمسّكًا به) لمواجهة الأبرتهايد ضمن مشروع وطني واحد؟

المصلحة الفلسطينية الواحدة تتطلّب تكاملا بين التجمعات الفلسطينية حيث هي ـ بمعنى أن تعمل كل مجموعة حيث هي وضمن شروطها وخصوصيتها على خدمة المشروع الوطني

هناك من يجمع السؤالين في سؤال واحد رافضا كل فصل بين الأخوة على جانبي الخط الأخضر، ومع هذا فإن واقعيتنا السياسية تجعلنا واعين تماما للفروق في الشرط السياسي ـ الراهن على الأقل ـ وفي تصورات القيادة الفلسطينية والنُخب من حولها في الموقعين بالنسبة لآفاق الصراع والحلول. وسنفترض أن الفصل الذي أحدثه قيام إسرائيل بين هاتين الجماعتين الفلسطينيتيْن، سيظلّ مؤثرا وحاضرا في المدى المنظور. وهو ما خلصت إليه ورقة استراتيجية في هذه الموضوعة تحديدا أعدّتها مجموعة التفكير الاستراتيجي الفلسطينية في العام 2017. ورقة أعدّت من خلال استجواب قيادات فلسطينية في إسرائيل والأخذ برأي باحثين ومثقفين فلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. فقد رأت هذه الورقة أن المصلحة الفلسطينية الواحدة تتطلّب تكاملا بين التجمعات الفلسطينية حيث هي ـ بمعنى أن تعمل كل مجموعة حيث هي وضمن شروطها وخصوصيتها على خدمة المشروع الوطني والإسهام بقسطها في تحقيقه. بمعنى، أن العلاقة المتوخّاة بين التجمعات هي علاقة تكامل الإرادات وليس التناقض بينها الأمر الذي يستدعي نوعًا من التنسيق والتفاهمات.

تستدعي هذه الموضوعة خروجا واعيا من أنماط وأنساق التفكير في المسألة الفلسطينية. مثلا، لا يُمكن إبقاء المقاربات فقط في تخوم حل الدولتين أو تقاسم الأرض حيال الاندفاع الإسرائيلي العملي لضم المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية ـ مناطق "C" في أقلّ تقدير. كما لا يُمكن الإبقاء على فرضية أن المسألة الفلسطينية

هي شأن الذين لا دولة لهم وأن الفلسطينيين في إسرائيل راهنا محرّرون من الأسئلة باعتبار أنهم مواطنون في إسرائيل. ولو بسبب أن مواطنتهم هذه محفوفة بعلامات سؤال وتتعرّض لانتقاص منهجي يكاد يُفرغها من مضمونها الجوهري.

لأن اليمين الإسرائيلي (وبعض دوائر الوسط الإسرائيلي، أيضا) في عجلة من أمره نتوقّع أن يندفع أكثر وأكثر في سبيل تحقيق مشروعه الضمّي بصيغته المحدودة أو الشاملة ـ جزء من الأرض والسكان أو كل الأرض والسكان أو كل الأرض بدون السكان أو كل الأرض مع جزء قليل من السكان ـ فإننا ينبغي أن نكون أسرع في صياغة المشروع الاعتراضي باعتباره التحدي الأبرز في المستوى المنظور.

الفصل الثاني ـ فلسطين والإقليم

1. مدخل

لعلّ أبرز ما يحصل في الإقليم وقت كتابة هذا الجزء (النصف الثاني من العام 2019) هو استمرار مفاعيل الربيع العربي وما يُمكن أن نسميه الموجة الثانية منه لا سيما في لبنان والعراق وتونس والجزائر والسودان. وهو تطوّر محمود لجِهة تجسيد إرادة الشعوب واقتدارها وانعكاس ذلك على فلسطين الشعب والقضيّة. لكنّ هناك جوانب أخرى للسيولة في الإقليم تحمل في طيّاتها تهديدات لفلسطين (فلسطين في هذه التقرير تعني الشعب والقضية والأرض) مثل التوحّش الموجّه ضد الشعوب وإرادتها كما هو الحال في سورية حيث يستمرّ الاضطهاد والتدمير لكل تجمّع وحاضرة تُبدي ولو القليل من المعارضة لمشاريع وسياسات النظام (عن ذلك اقرأ لاحقًا). أو ذاك العنف المُفرط الذي تواجه به السلطة في العراق حراك الشعب هناك. ليس هذا فحسب فهناك انقضاض محموم للاعبين إقليميين ودوليين على الإقليم بقصد تصفية الموجة الثانية من الربيع وإجهاض حراك الشعوب باعتباره الوسيلة التي تضمن لهذه المحاور النفوذ والحدّ الأقصى من المصالح قبل حصول استقرار. بل هناك ضغط من هؤلاء اللاعبين كي لا يحصل الاستقرار، فتُتاح لهم أكبر الفرص وأطول مدّة لتحقيق مصالحهم ـ كما هو حاصل في سورية والعراق وليبيا واليمن ولبنان. ومن الجدير بالإشارة أن الثورة المضادة لا تتشكل فقط من قوى خارجية أو من ميليشيات استقدمتها القوى الخارجية ـ سورية والعراق وليبيا واليمن ـ بل من قوى "وطنية" تتحقق مصالحها فقط في دوام غياب أنظمة سياسية سويّة ومدنية وأوساط عقائدية لا تدين بالحريات وبالدمقراطية. ونحن على بعد مئة عام ونيّف على اتفاقية سايكس ـ بيكو (1916) نجد أنفسنا أمام توازنات قوى تتجاذب وتتنافر ذاهبة بنا إلى ترتيبات جديدة وتفاهمات مشابهة في المدى المنظور ـ تفاهمات واتفاقيات تتقاسم القوى المتنفذة بموجبها النفوذ والمصالح والموارد على حساب الشعوب وحقوقها. من المرجّح ألّا تقفز اتفاقية كهذه أو تفاهمات إقليمية بهذا الحجم على فلسطين. من هنا أهمية أن يحضر الفلسطينيون في الإقليم بقضيتهم وأن يفرضوا رقمهم من جديد ضمن المعادلات الآخذة بالتشكّل بفعل قوى لا تُدرج فلسطين على أجندتها أو خارطة مصالحها. بل العكس، قد تراها بعض القوى أو إحداها مجرّد طريقٍ إلى مصالحها أو عائق في الوصول إلى غاياتها.

السيولة في الإقليم هي سِمة المرحلة. والسيولة هي عدم ثبات الأمور السياسية لا داخل الدول ولا فيما بينها وغياب الاستقرار وتفجر صراعات داخلية وعبر الحدود تبلغ حد التدمير والتوحّش. وقد تكون في السيولة فُرصة لفلسطين أن تحضر من جديد بقوة، كما إنها تحمل في ثناياها تهديدات أن تغيب وتغمرها السيولة مارة فوقها. يسعى هذا التقرير إلى الدخول في تفاصيل هذه السيولة وما تحمله من مخاطر وفرص في المدى المنظور والبعيد. لكنها كغيرها من التقارير ـ مهما خاضت في التفاصيل وابتعدت عن المركز الفلسطيني فإنها موجّهة في نهاية المطاف إلى ما ينبغي أن يفعله هذا المركز أو لا يفعله لضمان مصالحه وحقوقه.

2. المراكز العربية المحيطة بفلسطين في تحوّلاتها

السيولة التي أشرنا إليها في السابق لا تعني مجرّد حركة في السياسة والوقائع وتوازنات القوى على الأرض في الإقليم بل تعني، أيضا، تحوّلات في المستوى الاستراتيجي. فقد كشفت أحداث الربيع العربي حقيقة استراتيجية قوامها تداعي المراكز العربية المحيطة بفلسطين أو ضعفها حد العجز. هو تداعي الدول والعواصم والمجتمعات كما حصل في مصر وسورية والعراق واليمن وليبيا ولبنان. لقد انشغلت كل المجتمعات العربية بما أصابها من تصدّعات وانهيارات في الفكرة والتطبيق، في الدولة والمجتمعات بحيث صار الحديث عن فلسطين ضريبة كلامية أو من قبيل إبقاء الرأس عائما فوق سطح الكلام.

ما حصل غيّب المراكز العربية عن ساحة الصراع مع إسرائيل وعن المحور الفلسطيني الذي تكشّف تمامًا وانتقلت التداعيات إليه على شكل انحسار وغياب نسبي عن ساحة الإقليم. الوطنيات العربية في الإقليم انكمشت على ذاتها غير قادرة أكثر على تشكيل شبكة وطنيات متفاعلة متعاضدة حول أهداف محددة كفلسطين مثلا. تحوّلات تاريخية لعبت في صالح الطرف الإسرائيلي الذي استراح من أعباء استراتيجية جسيمة واكتسب تفوّقا استراتيجيا غير مسبوق منذ قيام إسرائيل استثمره للتخلّص من استحقاقات التفاوض مع الطرف الفلسطيني والاتفاقيات الموقّعة معه والانتقال إلى تنفيذ مشروع ضمّ الضفة الغربية وعزل غزة وتصفية حقوق الفلسطينيين تحت السيادة الإسرائيلية (قانون إسرائيل دولة الشعب اليهودي). إن تحييد مصر من المعادلة الاستراتيجية منذ بداية الثمانينات مع توقيع معاهدة السلام معها وتدمير العراق وسورية وليبيا واليمن وإنهاك "الجسد العربي" بضربات قاتلة لا تزال تنزل به، منح إسرائيل فرصة تاريخية كي تقوّض مشروع "حلّ الدولتيْن" والانتقال إلى إدارة شؤون الفلسطينيين تحت سيادتها على نحو ما وإلى إلغاء الخط الأخضر وبسط سيادته بأشكال مختلفة على كل المساحة بين البحر والنهر وبدء الحديث عن تطبيق ضم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل.

الوطنيات العربية في الإقليم انكمشت على ذاتها غير قادرة أكثر على تشكيل شبكة وطنيات متفاعلة متعاضدة حول أهداف محددة كفلسطين مثلا

إن استعادة تونس لتوازنها النسبي (بعد انتخابات تشريعية وأخرى رئاسية) وبدء موجة ثانية من الربيع العربي على شكل حراك شعوب منتفضة في السودان ولبنان والعراق قد يُشعر الفلسطينيين بالأمل بأن الإقليم العربي حول فلسطين يُمكن أن ينهض مجدّدا ويشكل حاضنة لنهوض فلسطيني متجدد. مع تطورات كهذه يكمن الإغراء في الشروع بالبناء من جديد على الأشقّاء العرب لا سيما ممّن يستطيع منهم تجاوز المرحلة الحالية والتعافي، وعلى تطوير مفهوم جديد للصراع العربي الإسرائيلي في هذه المرحلة لا سيما الوعي لسياسات إسرائيل فيها أخذا بالاعتبار ما نشأت فيها من تغيرات داخلية ـ أنظر الورقة المتصلة بالجانب الإسرائيلي. مع هذا فإن الوضع الاستراتيجي لا يزال لصالح إسرائيل مع استمرار النزف في دمشق وبغداد وبيروت وصنعاء وطرابلس الغرب وبقاء الأردن وحيدة أمام مناورات إسرائيل وضغوطها.

3. حضروا هم وغابت فلسطين

ضمن المتغيّرات الاستراتيجية التي حصلت في الإقليم بروز الصراعات وبؤر التوتّر على حساب فلسطين. الثورات الشعبية أبرزت قضايا داخل الدول والمجتمعات وأرجأت فلسطين إلى أجل غير مسمّى. ان تحوّل هذه الثورات إلى حروب أهلية وإلى صراعات بالوكالة وإلى ساحات صراع بين القوى الإقليمية والدولية غيّب المسألة الفلسطينية أو أضعفها كمصدر زخم شحن الإقليم عقودا طويلة. ثلاث قضايا كبيرة غيّبت (إضافة إلى وقائع الانهيار والصراعات داخل الدول والمجتمعات) فلسطين أو أظهرتها جزئية ثانوية في السيولة التي عمّت الإقليم. **الأولى** - هي الصدام بين المحور الإيراني وبين محاور ناشطة في الإقليم لا سيما الأمريكي المتحالف مع إسرائيل ومع المحور السعودي ومع قوى دولية مثل أوروبا. هذا إضافةً إلى المحور التركي المتحالف مع تيار الأخوان المسلمين إقليميًا والذي يبحث لنفسه عن دور ومكانة. **الثانية** - هي ظهور داعش التي صنّفت فور ظهورها كحركة إرهاب إقليمية ودولية لا بدّ من تجنّد كل العالم لصدّها. وهو ظهور اعتبره الغرب استمرارا راديكاليا للإسلام السياسي الذي ينبغي محاصرته. **الثالثة** - الصراع المكشوف بين القوى الإقليمية والدولية حول الثروات في اليابسة - النفط والغاز في سورية وليبيا والعراق واليمن، وفي البحر، أيضا - الغاز في شرق المتوسط وخطوط الملاحة والموانئ في الخليج والبحر الأحمر. ثلاث مسائل برزت في الإقليم على حساب فلسطين وشعبها. ليس فقط من حيث ورود القضايا على أجندة الإقليم بل في المعاني الاستراتيجية، أيضا. وهذا هو الخطر بالنسبة لفلسطين. فقد أفضى اجتماع السياسات الإيرانية في الإقليم مع ظهور داعش وحركته في العراق وبلاد الشام إلى تغيّر في موقع إسرائيل الاستراتيجي بالنسبة للعالم وفي الإقليم حصرًا. فقد اعتُبرت إسرائيل شريكا طبيعيا لكل نشاط دولي وإقليمي يستهدف صدّ المشروع الإيراني من جهة وصدّ داعش. هذا الوضع أدخل إسرائيل أكثر وأكثر في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية كلاعب كامل الشرعية رغم استمرار الاحتلال وجرائمه. بالمقابل رأت بعض الفصائل الفلسطينية أن تصطفّ من حين لحين كفعل إيديولوجي أو مُناكف مع داعش أو مع الإسلام السياسي الراديكالي وما نجم عن تشكيلاته من عمليات. أعاقت هذه الحالة تطوير روح نضالية فلسطينية رأت أن أفقها مسدود وأنها ستُحسب على المعاني الاستراتيجية لداعش وإيران. وفي الخلفية - قبل ذلك بسنوات - نشاط تشكيلات القاعدة التي اعتُبرت على المستوى العالمي عدمية وإرهابية اضطرت الفلسطينيين أصحاب الحق العادل إلى التفكير في خفض نوعية نضالاتهم كي لا يُحسبوا على موجة التطرف والإرهاب الإسلامي في العالم آنذاك. تجدر الإشارة هنا إلى أن فلسطين في مركزها - السلطة الوطنية - استطاعت أن تُقيم الفصل بينها وبين الإسلام السياسي الراديكالي وما شكّله من تمثيلات مهددة للغرب رغم جهود إسرائيل في الربط بينهما. أفلحت في فك الارتباط وإبقاء فلسطين في منأى عن هذه التمثيلات ولو بثمن خفض الزخم الفلسطيني. هذا على الرغم من ارتباطات بمستويات متفاوتة بين تشكيلات فلسطينية في قطاع غزة من إيران ومشروعها في المنطقة.

هذا الوضع أدخل إسرائيل أكثر وأكثر في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية كلاعب كامل الشرعية رغم استمرار الاحتلال وجرائمه

إن الصراعات في الإقليم مهما كان طابعها استنفدت طاقات الشعوب والنُخب الأمر الذي

غيّب عُمق استراتيجي لفلسطين يتجسّد في شبكة عربية مناصرة. فلسطين بقيت وحدها تقريبًا في هذه المرحلة.

4. محاور في الإقليم ـ مراكز وأطراف

شبكة المحاور في الإقليم ليست جديدة والجديد هو التغيّر الحاصل فيها وعليها، في نشاطها وسياستها. هناك أهمية لتتبع التغيرات في تشكّلاتها وأكثر في السياسات الفاعلة على الأرض لتحقيق مصالحها. والمحور هو في العادة مركز قوي تدور حوله أطراف وهوامش أو هو خط بين مركزي قوة تَتَموْضع بينهما أطراف. تجدر الإشارة هنا إلى أن المحاور ليست بين دول في الإقليم فحسب بل هي بين دول كهذه وبين دول من خارجه أو هي بين دول وبين منظمات أو حركات سياسية أو تنظيمات شبه عسكرية لا دولانية كتلك المحاور التي تضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي ـ وهي مهمة للشأن الفلسطيني ـ وتلك التي تضمَ حزب اللّه مثلا أو التشكيلات شبه العسكرية على الأرض السورية.

تُنتج المحاور في نهاية الأمر توازنات قوى تُنتج بدورها أحداثًا ووقائع وعوامل وشروط تستفيد منها أطراف وتتضرّر أطراف أخرى، تتحقّق من خلالها مصالح على حساب أخرى. علينا أن ننطلق من فرضية عمل تقول باستحالة قراءة كل شيء مسبقا لكننا يُمكن أن نتقصّى مسار المحاور أو غاياتها الكُبرى. على أي حال يفترض التفكير الاستراتيجي امتلاك قُدرة على التعامل مع هذه المحاور ومتغيرات السياسات التي تعتمدها. والسيولة في الوضع تنسحب على السيولة في الأهداف والغايات والمصالح عند هذه المحاور. هذا لا يعني أوتوماتيكيا إمكانية اتقاء شرّها أو الاستفادة من مدّها ـ لأنها مصوّبة على الدوام تجاه تحقيق غاباتها هي.

4.1 ـ المحور الإسرائيلي

من نتائج السياسات الإيرانية في الإقليم لا سيّما الصِدامية أنها دفعت المحورين السعودي والإسرائيلي إلى التقارب أكثر مما يظهر لنا. فالمصادر الإسرائيلية تتحدث عن تحالف إسرائيلي خليجي (تقوده السعودية) ـ غير مُعلن ـ يُقصد به صدّ السياسات الإيرانية. بعض الأخبار في إسرائيل تحدثت عن أن إسرائيل شريكة على نحو ما مع السعودية في حربها في اليمن. وأخبار أخرى تتحدث عن مشاريع سعودية ـ إسرائيلية متطورة لضرب إيران أو مصالحها. من شأن هذا التقارب الحاصل، مهما يكن مستواه وعُمقه، أن يجعل من فلسطين لقمة سائغة في الإقليم لا وقت لها عند اللاعبين الإقليميين المشغولين بمسألة جسيمة مثل المشروع الإيراني ووجوب صدّه على مختلف الجبهات التي ينشط فيها مباشرة أو من خلال وكلاء محليين أو مرتزقة استقدمهم من مناطق نفوذه الفقيرة ـ كما هو حاصل في سورية والعراق. صحيح أن العربية السعودية عبر عقود أبدت التزامًا بقضية فلسطين إلا أن متغيرات الإقليم تشغلها بقضايا تعتبرها أكثر أهميّة ومصيرية بالنسبة لها في صراعها مع المحور الإيراني. وعندما نتحدث عن السعودية نتحدث عن محور سعودي خليجي يرى مصالحه مُتطابقة مع العربية السعودية ومستعدّ للذهاب معها حيثما تذهب بما في ذلك إلى تفاهمات غير مكتوبة مع إسرائيل. صحيح أنه من الصعب أن تُجاهر العربية السعودية بعلاقات مكشوفة مع إسرائيل في أي مستوى كان

إلا أن دولا محسوبة على هذا المحور قد تفعل كما رأينا. ويقينا أن مثل هذا التفاهم يعني في العمق علاقات اقتصادية وتجارية واستراتيجية تجعل من الصعب التعامل مع إسرائيل على أنها الدولة التي تحتل وتقمع وتضطهد وتسلب المزيد من الأرض العربية الفلسطينية. حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي يُنتج نفسه من جديد كلّ يوم يؤكّد ما ذهبنا إليه من أن مثل هذه الشراكات مع إسرائيل تُطلق يدها ولا تردعها. ومن عادة أقطاب اليمين في إسرائيل خاصة رئيس الحكومة أن يُباهي بأن إسرائيل تقيم علاقات مع دول عربية معتدلة وأن اتفاقيات سلام وأخرى اقتصادية وشيكة بين إسرائيل ودول خليجية.

من شأن تطور كهذا، إذا تعمّق، أن يؤثّر على نشاط هذا المحور في قضية فلسطين واستحقاقاتها. وقد نراه يقف موقفا مائعا من مشروع الإدارة الأمريكية المسمى "صفقة القرن". هذا إذا لم يؤيّد صراحة تسوية ضمن هذا المشروع وضغط على الفلسطينيين أن يقبلوا. أو قد يخفض سقف التعامل مع إسرائيل وسياساتها فتُعتبر مثلا قضية داخلية إسرائيلية وليست قضية صراع إسرائيلي ـ عربي وحق تقرير مصير لشعب تمّ تهجيره من وطنه يُناضل لإقامة دولته المستقلّة.

لو أن السعودية أرادت التعامل مع الصراع فلن يأتي تعاملها معه على أن إسرائيل هي عدوّ ومحتلّ بل كطرف شريك في مسألة ونختلف معه في أخرى

أمر آخر يجسّد خطورة إضافية في تفاهم سعودي ـ إسرائيلي بشأن إيران ومسائل استراتيجية أخرى، وهو أن حلفًا معلنا أو ضمنيًا من شأنه أن ينفي عن إسرائيل صفة "العدو" في السياسات السعودية وغير السعودية. بمعنى أنه لو أن السعودية أرادت التعامل مع الصراع فلن يأتي تعاملها معه على أن إسرائيل هي عدوّ ومحتلّ بل كطرف شريك في مسألة ونختلف معه في أخرى. في منظومة كهذه يُتوقّع أن يكون الموقف السعودي تواسطيًا وليس عربيا مساندا بالكامل لفلسطين. وهو ما حصل لأوساط عربيّة أخرى بدل أن تكون في صفّ فلسطين وقضيّتها. علينا أن نقرّ إن توجّهات بهذه الروح بدأت منذ اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل أوائل الثمانينيات واستمرت مع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين ومع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن في أواسط التسعينيات.

مع هذا، يبقى الأساسي في المشروع الإسرائيلي هو الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة على الحد الأقصى من مساحة الإقليم. يتمّ الأمر بهدوء لكن بخطوات ثابتة. وهو مشروع يستخدم كل الأدوات والاستراتيجيات الممكنة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية. رأيناها في اتفاق كامب ديفيد الأول الذي استهدف تحييد مصر ثم اتفاق السلام مع الأردن والإسهام في تفكيك العراق وجيشه وكذلك في سورية. وهو ما يعكس جوهر المشروع الإسرائيلي في المنطقة الذي تشكّل فلسطين خط المواجهة العربية الأول معه. من هنا فإن علاقة العرب بفلسطين ليست علاقة مشاعر وتعاطف بل هي علاقة مصير ومصلحة استراتيجية مشتركة ـ ومن هنا فقد كانت فلسطين ولا تزال لبّ الصراع الإسرائيلي ـ العربي ـ وهكذا ينبغي أن تعود.

تحاول إسرائيل تحقيق مشروعها من خلال مواجهة مع محورين آخرين هما المحور التركي وذاك الإيراني. وهي محاور متنافسة وقد تتواجه في هذا المستوى أو ذاك ـ لكنها محاور حذرة في أن تصطدم ببعضها وجها لوجه أو تذهب إلى "كسر العظم". قد تتواجه عبر وكلاء لكنها متّفقة أن تحقّق مصالحا في الحيز العربي دون تكاليف أو أثمان

قد تفرضها مواجهة صدامية. هذا خاصة أن بين هذه المحاور مصالح استراتيجية كأن تتفق إيران وتركيا على منع قيام كيان كردي مثلا.

4.2 ـ المحور التركي

هو ذاك المحور الإقليمي الذي يدور حول تركيا وسياساتها في الإقليم. يُمكننا أن نسمّي دولة قطر وحركة الإخوان المسلمين في الإقليم وأوساط من الإسلام السياسي في فلسطين في فلك هذا المحور. وقت كتابة هذا التقرير كانت تركيا مشغولة بفرض استقرار في المناطق التي غزتها في سورية خاصة تلك التي احتلتها من القوات الكردية بعد تشرين الأول 2019. فالمشروع التركي في سورية يستحوذ في هذه المرحلة على جلّ الاهتمام السياسي التركي في الإقليم. هناك قضايا أخرى في الإقليم تشغل تركيا وأبرزها الآن، ليبيا حيث تسعى تركيا إلى ضمان وصولها إلى الغاز الطبيعي والنفط هناك عبر تحضيرات لإرسال جيشها إلى هذه الدولة التي تتصارع فيها الحكومة المعترف بها دوليا مع قوات اللواء حفتر. وهناك قضية مشابهة تتصل بالغاز تُعنى بها تركيا تتمثّل في محاولة إسرائيلية ـ يونانية ـ قبرصية لاستبعادها من الوصول إلى الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط. هذا يعني تراجع المسائل الأخرى في الأجندة التركية الإقليمية. أما فلسطين فهي مهمّة بالنسبة لسياسات أردوغان بقدر ما تخدم مشروعه في الإقليم كاستثمارها لمناكفة إسرائيل والمناورة بها. وهو ليس الوضع النهائي لسياسات هذا المحور فقد تعود إلى الواجهة قريبا تلك المسائل المتصلة بالدائرين ضمن هذا المحور ـ كحركة الإخوان المسلمين لا سيما في مصر التي لا تبدو مستقرّة إلى الآن منذ الإطاحة بالرئيس المُنتخب محمد مرسي. بمعنى أن الوضع هنا ينطوي على احتمالات حصول متغيرات. لكن من شأن الغزو التركي لشمال سورية وانتشار جيشها هناك أن يدلّنا على طريقة عمل المحاور. فهي في حال "المصلحة الوطنية العليا"، وهنا الحيلولة دون إقامة نواة لكيان كردي على الحدود من المناطق الكردية في شرق وجنوب تركيا، أو في سبيل تحويل اللاجئين السوريين في تركيا إلى دروع بشرية في الشريط المحتلّ، فإن المحاور مستعدّة لتغيير الواقع جذريا بالعمل العسكري. وعندما أرادت أن تحضر في الخليج بناء على طلب من حليفتها قطر أحد أبرز منتجي الغاز في العالم ـ أرسلت فصائل من جيشها لترابط هناك تأشيرًا لكل الجهات لا سيما العربية السعودية التي تقود محورا يناهض قطر ودورها. مجرّد التواجد هناك يخدم الهيمنة التركية في الإقليم ويمنحه حضورا مرئيًا.

أما فلسطين فهي مهمّة بالنسبة لسياسات أردوغان بقدر ما تخدم مشروعه في الإقليم كاستثمارها لمناكفة إسرائيل والمناورة بها

مهم أن نرى علاقة هذا المحور بإسرائيل. قطر وهي شريك في هذا المحور، في تفاهم مستقرّ مع إسرائيل الرسمية يبدو أنه سيستمرّ خاصة وأن لقطر دورها في التوسّط بين إسرائيل وحركة حماس في غزة. ولها أدوار غير معلنة في سياسات إسرائيل الخليجية لا سيما الاقتصادية منها. أما تركيا ـ وهي الأهمّ هنا ـ فترتبط بعلاقات متوتّرة مع إسرائيل في مستوى التصريحات والتراشق الكلامي (كما حصل مع غزو المناطق تحت السيطرة الكردية في سورية) لكنها مستمرّة في النواحي الاقتصادية إلى الآن. الجاري لا يُخفي شرخًا جدّيا كامنًا في العمق ينبع من تصادم حقيقي في المشاريع ـ وإن شهدنا

توافقات في المستوى التكتيكي. فتركيا هي قوة عسكرية اقتصادية وسياسية فاعلة تتوق وتعمل على توسيع نفوذها وسطوتها في كل موقع من مواقع الإقليم على نحو يصطدم بمشروع إسرائيلي مشابه أو منافس في بعض الحالات. وفيما تعتقد تركيا أنها أولى بإقليم مسلم يُمكن أن يكون حيّزا مريحا لوجودها تعتقد إسرائيل أن هذا بالذات يشكّل خطرا على مصالحها. لنرى مثلا إلى الاقتراح بأن تنشئ تركيا ميناء في ساحل غزة ـ وهو ما يتم تداوله مؤخرًا في إطار الحديث عن تهدئة طويلة بين إسرائيل وحماس. على المستوى التكتيكي لا مانع لدى إسرائيل أن تستقرّ تركيا في شمال سورية. فالأمر يشكّل عائقا أمام تمدّد إيراني في تلك المنطقة وسلطة تُخضع منطقة واسعة من سورية لحُكمها الذي يعمل انطلاقا من مصالح دولة واعتباراتها. ومجرّد حضورها هناك يُضعف قبضة إيران على هذا القُطر.

في مستوى آخر رأينا التوتّر بين تركيا وإسرائيل في الحوض الشرقي للمتوسّط. فقد استغلّت إسرائيل النزاعات التاريخية بين تركيا وكل من اليونان وقبرص وأسست معهما علاقات استراتيجية وصلت حدّ التفاهمات بشأن تصدير غاز تُنتجه إسرائيل من مجمعات غاز شرق البحر المتوسط إلى الدولتين ومناورات عسكرية مشتركة بين الجيش الإسرائيلي وقوات يونانية وقبرصية.

أما فيما يتعلّق بقوى الإسلام السياسي في فلسطين فإن تركيا تشكّل محورا تدور حوله هذه التشكيلات بما فيها الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني. فحزب العدالة والتنمية يشكّل أنموذجا سياسيا لهذه الحركات، وهو في الوقت نفسه داعم وحاضن. ومن هنا مواقف هذه التشكيلات من الغزو التركي لشمال سورية. وهي التشكيلات التي دعمت حراك الشعب السوري من أجل تغيير النظام الأسدي وجدت نفسها تُدافع عن الغزو وتجد له المبررات. حالة يُمكن أن تدلّنا على خطر الارتهان للمحور الإقليمي والابتعاد عن "المركز الوطني" ـ عن ذلك اقرأ في مكان آخر).

يُمكن استثماره في التحشيد الدولي لفلسطين لكن ينبغي أخذ الحذر هنا أيضا لأن الدعم لفلسطين مشتقّ من المشروع التركي وليس من فلسطين

المحور التركي يعمل على نار هادئة مقابل إسرائيل في هذه المرحلة وإن بدا ملتزمًا بقضية فلسطين مستعدًا لدعمها في المحافل والهيئات الدولية. يبدو الأمر إيجابيًا ويُمكن استثماره في التحشيد الدولي لفلسطين لكن ينبغي أخذ الحذر هنا أيضا لأن الدعم لفلسطين مشتقّ من المشروع التركي وليس من فلسطين.

4.3 المحور الإيراني

يعمل بنشاط وفاعلية أكبر من المحور التُركي في تمدّده هنا وهناك في الإقليم وخارجه، وفي فعله واستعداده للصدام مع قوى تعترض مشاريعه. فإضافة إلى مشروعه النووي المقصود به الإقليم والحلبة الدولية أيضا، هناك مشروعه بالنسبة للإقليم. ومنه ما هو موضعي مثل ضمان منفذ له إلى البحر المتوسّط، ومنه ما هو إقليمي كتحصيل مكانة مفتاح الملاحة البحرية لا سيما ما يتصل بالإمدادات النفطية والغازية في الخليج العربي وفي جنوب البحر الأحمر. في هذا وذاك من المستويات يحرص هذا المحور على الحضور عسكريا واللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة وإلى الصدام مع الشعوب في الأقاليم التي يدخلها ابتداءً من العراق مرورًا بلبنان وصولا إلى اليمن وغزة. قد يكون لطبيعة

النظام الشمولي أثر في تشكيل هذا التوجّه الصدامي تجاه الخارج اعتمادًا على وكلاء محليين قريبين من المذهب الشيعي كما هو حاصل في سورية ولبنان واليمن والبحرين حيث أراد التصعيد وتم صدّه بتدخل سعودي خليجي.

يحاول هذا التيار مواءمة مصالحه الواسعة مع تلك الموضعية، واستثمار منجزاته في موقع هنا في تحصيل منجزات في موقع آخر. هيمنة حزب اللّه وكيله في لبنان، تُستعمل للضغط على إسرائيل ولتثبيت أقدامه في الأرض السورية. وتوغّله في سورية مستثمر لإقامة تواصل مع تواجده في العراق. وكل هذا مُستعمل للضغط في جبهات مواجهة أخرى مثل اليمن والخليج والبحر الأحمر مقابل المحور السعودي وفي غزة على إسرائيل ومصر، أيضا.

هذا المحور الذي يشمل منظمات وحركات وأقليات في الإقليم مستعدّ لزيادة التوتير والاشتباك على عدة جبهات دفعة واحدة ـ في لبنان وسورية وفي اليمن وفي غزة. في حروب محدودة بالوكالة تخدم في المحصّلة المركز الإيراني وغاياته الاستراتيجية. وهو يطلب من وكلائه المرتبطين بالمحور ارتهانًا شبه تام. يمنحهم هامشًا للمناورة في مواقعهم لكن ليس بعيدا عن تخطيطاته وأفق مشروعه.

فلسطين في المشروع الإيراني غالبا ما تكون ورقة لعب غير قائمة بذاتها

فيما يتصل بالمسألة الفلسطينية هناك وضوح في الموقف الإيراني الذي يعتمد خطابا عاليًا وممارسة مُنخفضة. فهو يشدّ كل من منظمة الجهاد الإسلامي وحماس إلى مشروعه بعيدا عن بقية الفصائل وعن السلطة وعن جهود المصالحة الفلسطينية والتهدئة. فلسطين في المشروع الإيراني غالبا ما تكون ورقة لعب غير قائمة بذاتها بل مرهونة ومشروطة بأهداف المشروع الإيراني وحيثياته. ومن هنا خطابه الدعائي المتصل بـ"تحرير القدس".

أما بالنسبة لإسرائيل في مستوى الاصطفاف والخطاب السياسي في الإقليم ـ فمن الواضح أن إيران تستفيد من عدوانية إسرائيل ومن الشحن اليميني القومجي فيها بالضبط مثلما تستفيد حكومات إسرائيل من التوتير الإيراني اللفظي والفعلي والحديث عن "إبادة إسرائيل". فهي بمثابة العدوّ الخارجي الذي تُشحن الجماهير الإسرائيلية مقابله وحيال مهاتراته خاصة عندما يُهدّد بمحو إسرائيل عن الخريطة.

ما يتصل بفلسطين هنا علينا أن ننتبه لوجود ميل لدى أوساط شعبية فلسطينية للتهليل لمثل هذا الخطاب الأمر الذي يُستعمل في الحرب الكلامية بين إسرائيل وفلسطين. لكن الأخطر أن يظلّ فرقاء فلسطينيون مثل حماس والجهاد أسرى هذا المحور وغاياته التي لا تتماشى مع فلسطين ومشروعها الوطني.

4.4 ـ المحور السعودي: تقوده السعودية ذات التوجّه الغربي

خلافًا مع إيران التي تبدو متصادمة معه ـ وتسعى من خلاله إلى تعظيم قدرات المملكة ونفوذها لا سيما الاقتصادي ـ السياسي وصدّ السياسات الإيرانية لجهة تأمين حركة الملاحة النفطية والتجارية في الخليج العربي والبحر الأحمر وحماية منشآتها النفطية وحيّزها الحيوي بما في ذلك دول خليجية من ضغوط إيرانية حاصلة أو ممكنة. وقد سعت السعودية دائما وأكثر بالدبلوماسية والمال إلى تطوير شبكة من الوكلاء في الإقليم من لبنان في الغرب حتى اليمن في الجنوب وصولا إلى السودان ومصر. لكن

يبدو واضحا أن هذا المحور يتأثّر بما ينتج عن المحاور الثلاثة المذكورة ويرد فعل على ما يبدر منها.

في خلفية المواجهة مع المحور الإيراني مصالح اقتصادية تتصل بالنفط وكمّيات إنتاجه والسيطرة على مصادره وتجارته ومصالح تتصل بالأمن القومي السعودي. وفي هذا الإطار تأتي محاولات السعودية ـ مثل إيران ـ الشحن على خلفية مذهبية: محور سنيّ مقابل محور شيعي. والقصد هو ضمان وكلاء لهذا المحور ابتداء من باكستان في الشرق وصولا إلى المغرب في الغرب مرورا بفلسطين وبالأردن ومصر.

إن دخول إيران ووكلاء محورها إلى مناطق متوترة هي لصق الحدود السعودية لا سيّما في اليمن يقضّ مضجع المحور السعودي ويجعله عصبيًا بعض الشيء يحاول أن يَتَموْضَع من جديد مقابل إيران ومقابل العالم وتحسين أدائه وصورته تجاه مواطنيه كجزء من إجراءاته لاحتواء ما يُمكن أن ينشأ من التصعيد الإيراني ضدها.

إن هذا التصعيد بدوره كغيره من توترات في الإقليم لا يُحسن لفلسطين بل يُؤجّلها إلى موعد لاحق أو يُضعفها. وهو كما أشرنا في صالح الطرف الإسرائيلي الذي يجد نفسه متفاهما مع أطراف عربية منفتحة عليه، الأمر الذي يحرّره من سؤال فلسطين في كل تفرّعاته أو يُخفف عنه الضغط.

يتسم هذا المحور بردود فعل متوترة وغير متّزنة في معالجته للتحديات التي تفرضها إيران مثل شنّه الحرب في اليمن، وتقديمه جملة من الإغراءات للولايات المتحدة في عهد ترامب بهدف تغيير موقفها من إيران وخاصة الاتفاق النووي وصولا إلى إلغائه من جانب الإدارة ألأمريكية. وتضمّنت الاغراءات تلك صفقات الاسلحة الخيالية والموقف المائع من "صفقة القرن".

4.5 ـ محور مصر والأردن (دول الطوق)

قد لا يكونا محورًا لكن تبدو الدولتان متفاعلتيْن متفاهمتيْن في كثير من المسائل المتصلة بالإقليم لا سيما فلسطين التي ترتبطان معها بحدود وبتاريخ. مصر مثل الأردن وباقي دول الإقليم مشغولتان كثيرا بمسائلهما الداخلية المترتّبة عن تداعيات الانهيارات والتوتّرات في المنطقة. فمصر لم تخرج من توتّراتها الداخلية بعد بدلالة أن النظام لم يستقرّ بعد. والأردن يعيش ضغوطا من داخله بسبب من الأداء الاقتصادي الفاتر وانعكاساته على الفئات الشعبية وضغوطًا خارجية كجزء من الضغط على فلسطين كي يقبل بتسوية ما ولو كانت "صفقة القرن".

مصر مشغولة بفلسطين من جهة قطاع غزة المُحاصر ـ تحاول ألّا يظل القطاع مثار متاعب أمنية وإنسانية وسياسية لها فتلعب دور مُطفئ الحرائق كلّما شبّت مُدركة أن المخطط الإسرائيلي يرمي إلى إعادة غزة إلى أحضان مصر أو تحويلها لكيان مستقلّ. والأردن ـ يسعى بكل طاقاته أن تسوّى قضية فلسطين وفق حلّ الدولتيْن كي يحفظ استقرار المملكة وديمومتها.

قد تصل الدولتان إلى استنتاج باستحالة مساندة فلسطين حتى قيامها دولة مستقلّة. عندها ستقبلان تسويات أخرى شرط عدم تهديد مصالحهما. وكلاهما في موقف ضعف. فالنظام المصري بقيادة السيسي سيظلّ محتاجا إلى الدعم الخارجي الدولي والإقليمي طالما ظلّ غير مستقر تماما في الداخل. والمملكة الأردنية ستظلّ محتاجة إلى الاستقرار

حتى بثمن تقديم تنازلات على جبهة فلسطين. علما أن المسألة بالنسبة للأردن مركّبة أكثر وأن استقرار الأردن وفق العقيدة الاستراتيجية القائمة إلى الآن مرتبط بحلّ معقول للمسألة الفلسطينية أو بحلّ يكون الفلسطينيون راضين عنه. يكفي أن نتذكّر أن فشل حلّ الدولتين يعني أوتوماتيكيا ورود "الخيار الأردني" كحلّ لقضية فلسطين خاصة في أوساط متنفّذة في إسرائيل والولايات المتحدة. وقد يأتي على شكلين، الأول ـ أن تكون الأردن وطنًا للفلسطينيين أو أن تُضم إليها او تدير مناطق في الضفة في إطار فدرالية فلسطينية ـ أردنية. وهذا ما يستشعره الأردن في السنوات الأخيرة وما يعبّر عنه في الأروقة وفي العلن من أنه غير مرتاح أبدا للمشاريع والسياسات الإسرائيلية وأنه لن يقبل بها.

5. متغيّر الوعي والخطاب

هو متغيّر مؤثّر بشكل كبير على روح الإقليم وبضمنه فلسطين في هذه المرحلة. إنه "الحالة النفسية الذهنية" إذا صحّ التعبير للإقليم التي توجّه المواقف والقناعات وتصمم الوعي والسلوك السياسي. نقصد بالوعي هو هذه القناعات أو الأفكار أو التوجّهات التي أنتجتها أحداث الإقليم آنفة الذكر لا سيما بلوغ التوحّش درجة مُرعبة كما في سورية والعراق. الوجه الآخر لهذا التوحّش هو ضحاياه بالملايين بين قتيل وجريح ومهجّر ولاجئ ونازح. فقد بلغ عدد العرب الذين هُجروا من بيوتهم عنوة في تطهير عرقي أو بضغط الحروب نحو عشرين مليونا في سبع سنوات. وتمّ تدمير جزء كبير من الحاضرة السورية ـ من مدن وريف ومزارع وأرض مفتلحة. كذلك في الدول الأخرى التي اجتاحتها الثورات الشعبية ولم يتجاوب معها العسكر أو الحكّام. لا يقلّ تأثيرا في الوعي هي تلك الأدوات والطرق التي استُعملت في النزاعات والصراعات كاستعمال النظام السوري الطائرات والصواريخ والقوة النارية والسلاح الكيماوي والتطهير العرقي في إطار حربه ضد المعارضة. يشمل هذا تلك الإعدامات الجماعية التي تمّ إخراجها داعشيا كأفلام رعب بالغة الأذى تكوي الوعي الجماعي بموقف صعب تبديله. تشمل سحق المدنيين سحقا وانتهاك كرامتهم وإنسانيتهم مع كل بادرة معارضة أو احتجاج.

لهذا المحور جانب آخر يتمثّل بتسجيل السوابق والمسار المتصل بتسوية الصراعات. فقد رأينا بوضوح تأثّر الخطاب الإسرائيلي بمشاهد العنف التي رسمها عرب بحقّ عرب وأنظمة عربية بحق مواطنين وأكثرية بحق أقلية وشروعه بطرح أفكار عنيفة وجرائمية لتسوية الصراع مع فلسطين عبر الترانسفير أو إلغاء مواطنتهم في إسرائيل (قانون القومية) أو سحقهم كما في غزّة. بمعنى أن الطرف الإسرائيلي قد يزيد من قمعه وعدوانيته التي عهدناها منه كجزء من سياق إقليمي يسمح بذلك الآن.

بالنسبة لأعداد اللاجئين في الإقليم ـ يكفي أن تمرّ في رؤوسنا الفكرة في أن الطرف الإسرائيلي قد يكون في هذه اللحظات يفكّر في إضافة 4-3 ملايين من اللاجئين الفلسطينيين إلى الجداول ـ مَن سيسأل والإقليم في سيولة وكل مركز مشغول بأعبائه وقضاياه الحارقة؟ ـ للقول إن الإقليم زوّد الطرف الإسرائيلي بأفكار وحجج وتبريرات مُسبقة لإجراءات جذرية في فلسطين لا تنفكّ بعض الجهات الإسرائيلية تفكّر فيها بصوت عالٍ. الترانسفير لم يعد فكرة في الأطراف السياسية الإسرائيلية بل في المركز الإسرائيلي خاصة وأن الطرف الإسرائيلي يشعر بأنه كسب مقابل التوحّش العربي الحرب الأخلاقية إضافة إلى الحرب العسكرية والتاريخية والكلامية. علينا أن ننتبه إلى أن ما حصل في

الطرف الإسرائيلي يشعر بأنه كسب مقابل التوحّش العربي الحرب الأخلاقية إضافة إلى الحرب العسكرية والتاريخية والكلامية

الإقليم في محور الوعي والخطاب هو أنه زوّد إسرائيل بمبررات لمزيد من التوحّش الذي قد تلجأ إليه والجرائم الاحتلالية التي لم تتوقّف.

يُمكن لانتصار الموجة الثانية من الربيع العربي أن تؤثّر في الخطاب بعكس الاتجاه المُشار إليه أعلاه. بمعنى أن الانتصار إذا تأتّى لمُحدثي هذه الموجة أن يُشيع موجة أمل جديدة وثقة بالقدرة على النهوض من جديد رغم العنف والتدخلات الخارجية في أحداث المجتمعات العربية. وضمن هذا النهوض قد تتعزّز مكانة فلسطين باعتبارها لبّ الصراع الإسرائيلي ـ العربي. وفي الخلفية سعي إسرائيلي جاد لجعله صراع إسرائيلي ـ فلسطيني وليس حول حق تقرير المصير وإنما حول حق في الخدمات وتلبية احتياجات.

6. سيناريوهات ممكنة في الإقليم

سنحصر حديثنا في السيناريوهات الرئيسة لأن كل موقع ودولة مفتوحة على سيناريوهات خاصة بها. السيناريوهات التي نوردها هنا هي تلك المتصلة بالوضع الجيو ـ استراتيجي في الإقليم.

6.1 سيناريو المواجهة الواسعة بين إيران وإسرائيل

الشحن على خط المواجهة بين إيران وإسرائيل قد يُفضي إلى اشتباك أوسع من الذي رأيناه عبر أصحاب التفاهمات مع إيران في غزة (حماس والجهاد) أو في لبنان (حزب اللّه) أو في سورية (ميليشيات إيرانية). بل أن أزمة المحور الإيراني في لبنان والعراق وإيران نفسها قد يدفع باتجاه هذا السيناريو الذي لا تستبعده إسرائيل التي تبدو مستعدّة له خاصة وأنها تحظى بتأييد أمريكي منقطع النظير في إدارة ترامب الحالية (أجرت مؤخّرا تجارب على الصواريخ الباليستية بعيدة المدى).

على أي حال، كلّما اتسع الصدام وعدد المشاركين فيه كلّما صغرت فلسطين قضيةً ورُقعةً جغرافيةً

أما تحالفها غير المُعلن مع العربية السعودية في هذا الملفّ بالذات وتطابق مصالحها مع محور السعودية فقد يشجّعها على خوض المواجهة الواسعة بشراكة مع المحور السعودي إضافة إلى الولايات المتحدة ومن يُمكن أن تجنّده من شركاء في حالة كهذه.

في الخلفية رغبة مُعلنة لتوجيه ضربة لإيران تدعو إليها العربية السعودية بعد التغيير الذي حصل في سدّة حكم المملكة واعتماده سياسات صقرية هجومية فيما يتصل بإيران التي باتت ضاغطة في عدة مواضع ـ في سورية ولبنان وغزة واليمن والقرن الأفريقي والخليج العربي وباب المندب، أي في حيز جغرافي واسع نسبيا لا يُمكن تجاهله. وهو ضغط قد يوسّع من حجم الصدام معها ومن عدد الأطراف المشاركة فيه. خاصة أنه ضغط يضرّ بمصالح أطراف عديدة في الإقليم. لكن سيكون كل هذا خاضعا كما دوما لسياسات المحور الداخلية. مثلا، الانتخابات الرئاسية في أمريكا أو استمرار أزمة الحكم في إسرائيل أو البحث عن اللحظة المناسبة لذلك. على أي حال، كلّما اتسع الصدام وعدد المشاركين

فيه كلّما صغرت فلسطين قضيةً ورُقعةً جغرافيةً.

سيناريو كهذا، خاصة إذا انخرطت فيه منظمّتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في غزة، من شأنه أن يضرّ أيّما ضرر بالقضية الفلسطينية ناهيك عن التسبّب بتأجيلها بادئ الأمر ثم يتم الانعطاف نحو تسويتها بروح هذا التحالف الثلاثي وإملاءاته. هذا يعني إمكانية ابتلاعها كمسألة ثانوية في الإقليم أو ضحية على مذبح تحالف ثلاثي كهذا.

6.2 سيناريو نجاح الموجة الثانية من الربيع العربي

نقصد هنا نجاح الشعبين في لبنان والعراق كما في تونس أكثر والسودان أقل اللتين استطاعتا العودة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية كجزء من إعادة بناء الاجتماع والدولة والمؤسسات بروح مدنية دمقراطية (خلاف الطائفي والعرقي والفئوي) تقوم على عقد اجتماعي منفتح أساسه العدل والحريات والحقوق الاجتماعية والتعددية السياسية ودعم الفئات المُستضعفة. في حال النجاح ستتأثّر شعوب عربية ومراكز أخرى كسورية مثلا فتحاول السير في الطريق ذاتها خاصة وأن التضحيات كانت جسيمة ضاغطة كي يتمّ استثمارها وتوظيفها من جديد لبناء دولة سيادية لعموم المجموعات والمواطنين. ما أن تسلّم الرئيس التونسي الجديد، قيس سعيّد، مهام منصبه حتى أعلن موقفا واضحا من فلسطين وصوّب موقف بلاده وشعبه فيما يتصل بها رافضًا أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل ـ إشارة هامة في واقع إقليمي ضبابي.

نجاح كهذا إذا ما تأكّد وتعزّز في الأقطار الثلاثة ـ لبنان وسورية والعراق ـ يعني انحسار المحور الإيراني حدّ كبح قدراته في الأطراف ومنها فلسطين. ضعف كهذا سيخفّف الضغط عن فلسطين لجهة بناء إرادتها الجامعة ومشروعها الوطني الموحّد الذي يجمع بين غزة والضفة من جديد انطلاقا من مركزها وتجربتها لا من مشاريع إقليمية.

6.3 سيناريو السيولة المستمرّة

هناك إمكانية استمرار السيولة في الإقليم بين محاوره وبضغط من المحاور الدولية على نحو لا يستقرّ فيها الإقليم لا سيما حول فلسطين. أو قد يستقرّ في موضع ويستعر في آخر. حالة السيولة بحد ذاتها لا سيئة ولا جيدة لفلسطين بل طبيعتها هي التي تحدّد مدى التأثّر بهذا الاتجاه أو ذاك. استمرار السيولة لجهة زيادتها وتصعيد موجات العنف والتدمير وإنتاج موجات مهجّرين ولاجئين من شأنه أن يغيّب فلسطين لأن هذا ـ إذا حصل ـ يعني نشوء بؤر توتّر حارقة سينشغل الإقليم والعالم بها. أو قد تأتي على حساب فلسطين كأن تستمرّ المواجهات العسكرية بين حماس والجهاد الإسلامي من جهة وبين إسرائيل بدعم إيراني أو أن يستمر النزف السوري ويتصاعد وهكذا وصولا لليمن أو ليبيا. استمرار السيولة تعني استمرار النزف وتآكل الطاقات التي يُمكن أن تؤازر فلسطين، وتعني في احتمال آخر تأجيل آخر لفلسطين ومنح الاحتلال مهلة أخرى لقضمها.

7. الإقليم ـ القفز فوق الحافة

ما حصل في الإقليم ترك ظلاله الثقيلة وتأثيراته على فلسطين. فهي أضعف قُدرة وأقلّ وزنًا. لأنها فقدت أبعادًا في عمقها الاستراتيجي ـ المراكز العربية الداعمة. ولأن

عملية إنتاجها للإلهام والأمل والعنفوان قد تراجعت. كما أن عملية تغذيتها من الخارج بهذه المقوّمات قد تراجعت هي، أيضا. ليس هذا فحسب، فإن السيولة الشديدة في الوضع وانشغال المراكز بدواخلها يحوّل الإقليم إلى هوّة مفتوحة تقف فلسطين على حافتها وحيدة إلى حدّ ما.

من هذه الحافة يُمكن أن تتقدّم فلسطين نحو الشراكة في السيناريوهات الأوسع على نحو مغاير كلّيا لما افترضه النضال الفلسطيني منذ بدأ. ففرضية النضال تقوم على مطلب حق تقرير المصير في دولة مستقلة في حدود ما قبل حزيران 1967. لكن سيناريوهات الصراع المفتوح في الإقليم بين المحاور الكبيرة فيه.

فإن السيولة الشديدة في الوضع وانشغال المراكز بدواخلها يحوّل الإقليم إلى هوّة مفتوحة تقف فلسطين على حافتها وحيدة إلى حدّ ما

يُمكن التقدّم من الحافة إلى الهوّة التي يُمكن أن تظلّ مفتوحة ردحًا طويلا من الزمن بفعل الاختلاف الشديد بين المحاور في الراهن على الأقلّ وعدم اتفاق المحاور الدولية على خارطة مصالح في الإقليم. علينا أن نذكر مثلا المسألة الكوردية التي لا تزال غائبة في هوة السيولة في الإقليم غير قادرة على تثبيت رجليها على الأرض علما بأن الكورد أكبر عددا بكثير من الفلسطينيين. فالسيولة يُمكن أن تتسع للمسألة الفلسطينية موزّعة في الجغرافيا غير قادرة على التشكّل في جسم واحد لأن مراكز القوى في الإقليم غير معنية بذلك أو لا يضرّها أن بقيت فلسطين بهذا التوزيع.

ومن هنا أهمية مصارحة الذات ومكاشفتها بأثر أحداث الإقليم على حاضرها ومُستقبلها بالاتجاهين، باتجاه فتح فرص أو انسداد الأفق:

7.1 ما يسدّ الأفق

ما حصل في الإقليم يُغري بالاستسلام أو الركون لليأس من حيث أثر محور الوعي والخطاب على فلسطين.

- انحسر العمق الاستراتيجي للصراع مع إسرائيل حدّ تلاشيه بغياب عواصم كانت ضاغطة على إسرائيل حتى ولو لم تكن على وفاق تام مع فلسطين.
- مراكز عربية لم تعد تعتبر إسرائيل عدوّا بل تتعامل معها كشريك استراتيجي ـ العربية السعودية ومصر والأردن ودولة الأمارات وقطر.
- المحاور المناوئة لإسرائيل ـ تركيا وإيران بالأساس غير معنية بفلسطين إلّا بالقدر الذي يخدم مشاريعها ومصالحها وامنها هي وإن كان هناك تفاوت في ذلك بين محور تركيا وإيران.
- الدول الملتزمة بمسألة فلسطين قد تجد نفسها مضطرة إلى التراجع لتسلم هي وأمنها واستقرارها تاركة فلسطين لنفسها إذا ما تواصل الضغط عليها من المحاور الإقليمية أو الدولية ـ صفقة القرن مثلا.

- فلسطين لم تعد في رأس سلّم أولويات الإقليم، وإن بتفاوت من بلد لآخر، ولم تعد مسطرة قياس المواقف والسياسات في الإقليم ـ بل هناك من يبثّ أنها صارت عبئًا أمام ما فتحته أحداث الإقليم من فُرص لهذا المركز أو ذاك.
- الأصدقاء الاحتماليون في خارطة الإقليم موجودون لكنهم مؤجّلون على شكلين. هم من الخاسرين حتى الآن وغير قادرين على نصرة فلسطين. هم من المراكز المشغولة بذاتها التي لا تستطيع ترجمة "صداقتها" إلى سياسات عملية تسند فلسطين وتقوّيها.
- انغلاق مساحات وحريّات التعبير أمام أوساط عربية شعبية وحزبيّة مؤيدة لفلسطين، بسبب الحكومات الدكتاتورية المنخرطة في المحاور الآنفة الذكر أو لغياب الديموقراطية، أو الارتباك الشديد في أوساطها تجاه كيفية الاعلان عن تأييدها لفلسطين التي ارتبك مشروعها بعد فشل منظومة أوسلو.

7.2 ـ ما يفتح الأفق

- أحداث الإقليم أجّجت من جديد مسألة اللاجئين الفلسطينيين خاصة في ضوء دكّ مخيّم اليرموك في سورية عاصمة اللجوء الفلسطيني ومركز حماية حقّ العودة وفي العراق، أيضا. من شأن هذا التطوّر المدمّر بالنسبة لأصحابه المباشرين ـ سكان المخيّم ـ الناجم عن كارثة تدمير اليرموك وتهجير اللاجئين فيه للمرة الثانية والثالثة، أن يشحن القضية بعوامل حياتها من جديد، خصوصا في الشتات ومواقع اللجوء الجديدة في أوروبا.

أحداث الإقليم أجّجت من جديد مسألة اللاجئين الفلسطينيين

هذا وإن يُمكن اعتبار ما حصل ضربة أخرى موجعة للشتات الفلسطيني تُضعفه وتُضعف دوره في رفد فلسطين بزخم المخيّمات التي تبثّ حقّ العودة وتُبقيه على نار حامية.

- نجاح الموجة الثانية من ربيع الشعوب العربية من شأنه أن يضع هذه الشعوب وما تُنتجه من أنظمة في مسار جديد داعم لفلسطين وفاتحا لها أفقًا جديدا مقابل الطرف الإسرائيلي.
- إن ضعف المحاور وضغطها وتحرر فلسطين من "الحبّ الخانق" للأشقّاء العرب غير المتفرّغين الآن للحبّ من شأنه أن يشكل فُرصة لفلسطين لأن تُنتج ذاتها بذاتها بعيدا عن عقائد ومشاريع إقليمية كانت في السابق ثقلا على صدرها وقيدا أعاق حركتها وإن كان في جوانب منه ساندها ودعمها
- اكتشفت المملكة العربية السعودية في السنوات الثلاث الأخيرة أنها لا تستطيع الاعتماد على الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب لأنه يعدم عقيدة

واضحة. ولا على إسرائيل الرسمية، أيضا. فقد تعرّضت المملكة العربية السعودية إلى الضغط العسكري الإيراني من الجنوب في اليمن وعبر البحر وتعرّضت منشآتها النفطية لهجمات إيرانية أو بإيعاز إيراني دون أن تحرك أمريكا أو إسرائيل ساكنا. وهو ما يدفع السعوديين إلى إعادة النظر من جديد في توقعاتها من هاتين القوتين في الإقليم.

- إن ما يحصل في الإقليم الآن عمّق القناعة الفلسطينية المتنامية بأن لا أحد غير الفلسطينيين يُريد أو يُمكن أن يقوم بالعمل نيابة عنهم. يُمكن الاستعانة بشبكة الحلفاء والأصدقاء والمؤيدين لكن المبادرة والاقتدار والفعل ينبغي أن تظلّ كلّها من صنع فلسطيني.

- إن أحداث الإقليم تعمّق الشعور الفلسطيني بالحاجة إلى بناء المشروع الوطني من جديد بشكل يفرض نفسه على الإقليم أو يحضر في سيولته ولا يغيب ـ أنظر ورقة فلسطين بذاتها.

- من المهم الاهتمام الخاص بما يقوم به الجيل الشاب الفلسطيني (الثالث بعد النكبة) وبؤر الحراك التي تنشأ في أكثر من موقع سواء في فلسطين او الشتات، وتفرز جيلا وامكانيات وطرق نضال جديدة، خاصة في سياق الاعلام الاجتماعي والتواصل والحملات والضغط التي تحفظ فلسطين في الذاكرة وفي القلب وفي السلوك اليومي والأهم في اللغة الرقمية العالمية.

- مهم في هذه المرحلة أن تعمل فلسطين على التشبيك مع الشعوب العربية كجزء من التمهيد للمشروع الفلسطيني وشبكة حلفائه الجديدة. وهو ما يستدعي استثمار الطاقات في التحشيد الشعبي وبناء القدرات الشعبية في المدينة والريف والشتات والتشبيك مع مبادرات شعبية ومدنية في الإقليم عموما.

الفصل الثالث ـ فلسطين والعالم

1. مدخل

الرائي إلى المنظومة الدولية سيشعر بأنّ العالم "يُفلت من وثاقه" الذي دخل فيه بُعيد الحرب العالمية الثانية وكجزء من الدروس والعِبر من ويلاتها وفظائعها. من إشارات هذا "التحرّر" هو استعداد القوى الدولية المتنفذة إلى تحويل صراعاتها من المستوى الدبلوماسي إلى المستوى العسكري من خلال حروب مباشرة أو بالوكالة بوتيرة متقاربة. هناك من يقول أن مصدر "التحرّر" هو العولمة بما تعنيه من سيرورات تُضعف الدول وتزيد الأقوياء قوة والمستضعفين ضعفا وبما تعنيه من حركة حرّة للرأسمال بين البورصات وللبضائع والسلع ودكّ أنظمة الحماية الوطنية وزيادة تنقّل البشر والأيدي العاملة ضمن هجرة مشروعة وأخرى غير مشروعة والأفكار والأنماط والقِيَم عبر ثورة الاتصالات. هناك من اعتبرها انتصارًا مظفّرًا للرأسمالية المتوحّشة على الاشتراكية بنموذجها السوفييتي ـ انتصار أنهى الحرب الباردة وأطلق سيرورات العولمة في اندفاعة جديدة جعلت العالم كلّه بمجتمعاته ودوله ومفاهيمه كلّها عُرضة لضربات قوى السوق التي تسعى إلى تحقيق الربح من كل شيء بما فيه الدول والاجتماع والسياسة ومراكز القوة والضعف.

سنفترض إنها العولمة على كل ما تعنيه، هي التي قوّضت الاجتماع البشري وكوابحه التي تشكّلت ما بعد الحربيْن العالميتين وما رافقهما من ظواهر التقتيل والتدمير وجرائم ضد الإنسانية. لقد شهدت البشرية بعد الحرب العالمية الثانية وكاستخلاص العِبَر من الحربين، جهدًا كونيًا محمودا داخل الدول وفيما بينها لتنظيم الاجتماع البشري الوطني والدولي، داخل الدولة وفيما بين الدول على أساس قانوني قوامه قانون دولي وسلسلة لا تنتهي من المعاهدات والمواثيق ومعاهدات لإنهاء استعمار عدد من الدول. تطوّر، أسهم بشكل ملموس في بعث الاستقرار النسبيّ والضبط داخل الدول وبينها. ضبط الدولة كوحدة الاجتماع الرئيسة وضبط العالم بوصفه مجموعة كبيرة من الدول ومن العلاقات المعقّدة المتعددة المستويات المحكومة بأعراف ونصوص قانون ومعاهدات وترتيبات متفق عليها. اشتغلت البشرية في صياغة نصوص حفظت توازنات القوى ونظّمتها وأدارت على نحو متفق عليه الخلافات من خلال المحكمة الدولية في هاج مثلا، أو هيئات الأمم المتحدة كمجلس الأمن واللجان والبعثات وصولا إلى المحكمة الجنائية الدولية التي أُقرّ دستورُها قبل سنوات قليلة. ليس هذا فحسب بل طالت المعاهدات والتفاهمات مواضيع خلافية على مستوى الكون كلّه مثل قضايا البيئة والانحباس الحراري وأثره في الطبيعية البشرية وتلوّث مصادر الحياة كالهواء والماء والمخاطر المحدقة بالطبيعة وثرواتها. واللافت أن غالبية دول العالم (ولا نقول كلّها) وقّعت وأقرّت المواثيق والمعاهدات خاصة المتصلة بحقوق الشعوب الأصلانية والأقليات على اختلافها وبحقوق الإنسان الجماعات والأطفال والنساء وحالات الحرب والصراع وغيرها. بمعنى أن العالم في حركته الأساسية نزع إلى قبول ـ ولو في مستوى إعلان النوايا ـ النظام العالمي الجديد القائم على مواثيق ومعاهدات تنظّم الاجتماع البشري لجهة التسوية والتدخّل في مناطق النزاع لحلّ الصراعات دون تكبيد البشر والبشرية خسائر وفظائع عانى منها المجتمع البشري. هذا، علما بأن هذه المعاهدات والترتيبات والنصوص الضابطة ظلّت هي أيضا خاضعة لتوازنات القوى الدولية وتحوّلاتها ولن يتمّ الالتزام بها بشكل كامل.

وهذا يعني أن شعوبًا بقيت مظلومة ومن بينها الشعب الفلسطيني. ربّما أن قيام النظام الدولي على أساس القطبين والحرب الباردة وتوازناتها أسهم في التقليل من الصراعات أو في ضبطها وتطويقها عندما كانت تتفجّر.

كانت هذه النزعة في أساس العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية في نهاية الثمانينات من القرن الفائت. تأثّر النظام الدولي بتوازنات القوى خلال الفترة المذكورة وسار في إثرها. واتسم الخطاب الكوني باستناد إلى لُغة ما تمّ الاتفاق عليه من مواثيق وأعراف وإلى "لُغة أممية" أنتجتها أروقة الأمم المتحدة ودستورها ورؤاها في حالات السِلم وحالات الحربِ والنزاعات. تعزّز خلال هذه الفترة مفهوم "الشرعية الدولية" والسياسات الدولية النابعة منه وصارت هناك "لُغة دولية" سائدة في حالات السلم والحرب يحتكم إليها الفرقاء ويقضي بها المحكّمون. لُغة مُلزمة أو محددة للمواقف وناظمة لعلاقات الدول تسيّر المنظومة الدولية بخطوطها العامة وإن ظلّت آثر ما قبل الحرب وسنوات الحرب ظاهرة في العلاقات الدولية وتحوّلاتها. وبدت أحكام "الشرعية الدولية" مرجعية للمواقف ومطلب المظلومين والمتضرّرين من اختلال التوازن. ونُشير في هذا السياق إلى ما كسبته فلسطين وقضيتها في ظلّ الشرعية الدولية كما صاغتها حقبة ما بعد انتهاء الاستعمار وبروز خطاب حق تقرير المصير للشعوب، وحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الحرب الباردة. فقد تمكّنت القيادة الفلسطينية في هذه الحقبة الزمنية من المناورة وكسب التأييد للمشروع الوطني الفلسطيني واستراتيجيات النضال، في ضوء انسجام قضية فلسطين في مضمونها وشعاراتها مع قضايا حقوق الشعوب والإنسان وأيديولوجيات حركات التحرّر على مدار العالم وفي المحافل الأممية والعقائدية العالمية.

تعزّز خلال هذه الفترة مفهوم "الشرعية الدولية" والسياسات الدولية النابعة منه وصارت هناك "لُغة دولية" سائدة في حالات السلم والحرب يحتكم إليها الفرقاء ويقضي بها المحكّمون

إلا أن العالم يظهر كأنّه يُفلت من هذا النظام وهذا الوثاق بفعل متغيرات جذرية في أساسها:

- اتضاح سيرورات العولمة بما تعنيه من سرعة تنقل البضائع والرأسمال وخطوط الإنتاج وموجات الهجرة العاملة وغير الشرعية والأفكار والمعايير بوصفها تعبيرا عن نفوذ الأقوياء واكتساحهم للمواضع الأضعف على حساب مفاهيم دولة الرفاه السيادة الوطنية و"حق تقرير المصير" والسياسات الوطنية على ما تعنيه من عمليات اتخاذ قرار وتطبيقها وقرار الحرب والسلم.
- ثورة الاتصالات بما تعنيه من وسائط ميديا وشبكات تلفّ العالم وتربط بين سكانه كأنه "قرية صغيرة". لقد سرّعت هذه الثورة من انتقال الأفكار والصور والعقائد والمعايير بين الشريكين في المجتمع البشري بدرجة هائلة. وقد صار الفضاء الافتراضي ساحة لعب مركزية لتبلور وعي الأفراد والجماعات وتحديد سلوكهم. إن السرعة في التواصل المرئي والكلامي والصوتي أنتج حالة جديدة مكّنت الجماعات من "الحضور" والتنظّم والفعل. وهي الإمكانية التي استثمرتها الدول والقوى الاقتصادية الدولية للتأثير على وعي الناس

على حساب مفاهيم دولة الرفاه السيادة الوطنية و"حق تقرير المصير" والسياسات الوطنية

ـ أنظر مجال الاستهلاك التجاري أو استهلاك المعلومة أو جولات الانتخابات ـ وعلى إراداتهم لا سيما عندما يتم حجب شبكات التواصل عن المواطنين أو عندما يتمّ تزويد الشبكات بالأخبار الملفّقة الكاذبة التي يُراد بها حرف اهتمام الناس أو تضليلها. ويُشير الباحثون في هذا المجال إلى حقيقة أن الحكومات أو "القوى" الخفية المعنية قادرة أكثر من أي وقت مضى على كي وعي الناس وتوجيهها كما كان أشار الفلاسفة اللغويون عن قُدرة "السلطة" الإنشائية على خلق الواقع أو تصميم الوعي من خلال الكلام. لقد لعبت الشبكات والوسائط التكنولوجية الحديثة دورا هامًا في الثورات العربية والربيع العربي ولا زالت تلعب هذا الدور إلى يومنا هذا وإن كان يُمكن أن تلعب دور الثورة المضادة كما رأينا. لكن لا يُمكن لأي جماعة أو نضال أو مجتمع أن يعيش بعد الآن بدون هذه الوسائط وهذا الحيز المفتوح على كل الاحتمالات.

- توسّع الاتحاد الأوروبي كوحدة نقدية اقتصادية مستقلّة هائلة القوة لها سياساتها ومصالحها التي قد تلتقي أو تتصادم مع سياسات لاعبين دوليين مركزيين لا سيما الولايات المتحدة. هنا برزت النزعة الأوروبية في تطوير رؤى خاصة بها مستقلّة عن المركز الأمريكي وما يعنيه من توجهات في السياسة والاقتصاد، مع ملاحظة تعرّض الاتحاد لهزّات قاسية مؤخرا منها خروج المملكة المتحدة وغياب سياسة جامعة في ظل الاختلافات بين الدول الأعضاء ومطالبة البعض بإصلاحات في دستور «الاتحاد» وانعدام سياسات جامعة أو متكافلة في مواجهة وباء الكورونا.

- بروز الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي مع مستويات نمو قياسية في فترة زمنية قصيرة نسبيًا وتطور نزعة صينية للتمدّد نحو الخارج والمزاحمة بقوة في الأسواق وعلى مواقع النفوذ والثروات. وهذا بالتحديد ما وضعها في مواجهة مباشرة مع القوة الاقتصادية الأكبر ـ الولايات المتحدة التي بدأت بالاحتياط لتمدّد الصين وإمكانية تحوّلها إلى القوة الاقتصادية الأولى عالميا من حيث الحجم والقدرة على النمو. وهو ما دفع الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية وزيادتها لا سيما في المواقع التي ترى فيها الصين مصالحها الحيوية،

الولايات المتحدة التي بدأت بالاحتياط لتمدّد الصين وإمكانية تحوّلها إلى القوة الاقتصادية الأولى عالميا من حيث الحجم والقدرة على النمو

- انضمام الهند إلى كبرى الاقتصادات في العالم ومعها البرازيل في أمريكا اللاتينية الأمر الذي وضعها في مركز التسابق على كسب تأييدها أو التحالف معها أو الارتباط باتفاقيات اقتصادية معها،

- بروز شركات عالمية أقوى من دول وحكومات وفاعلة في الاقتصادات الوطنية من خارجها الأمر الذي يجعلها قادرة أكثر على توجيه الاقتصادات

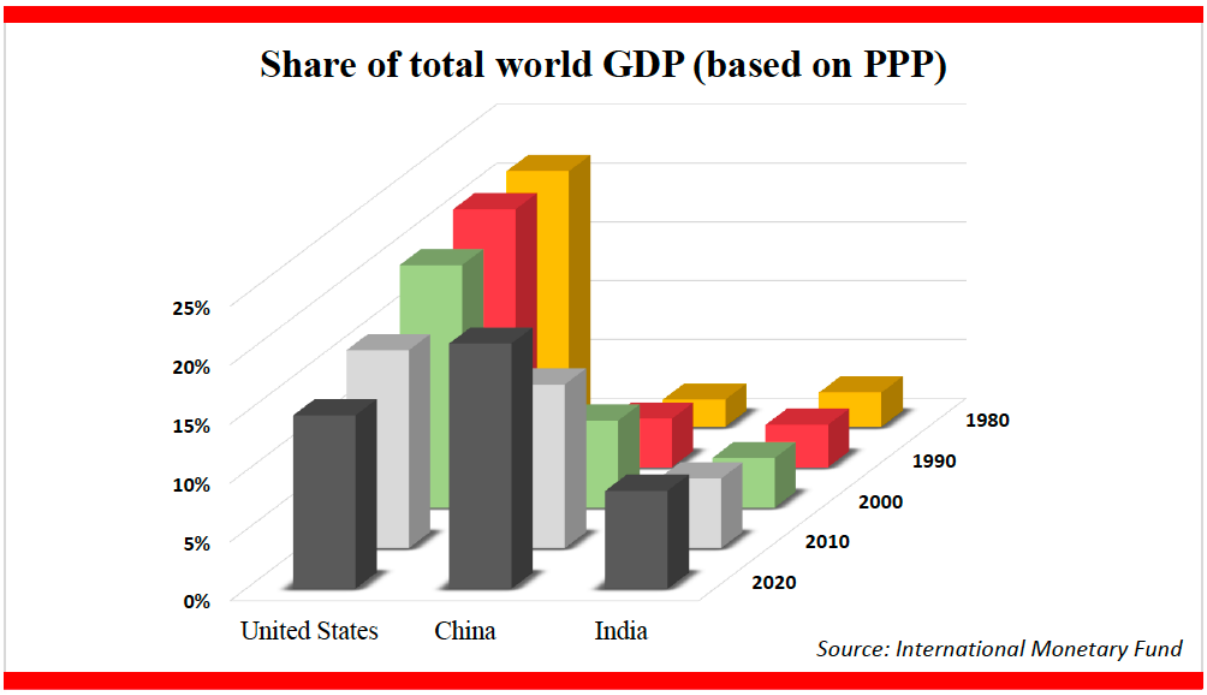

الوطنية والتأثير على صانع القرار فيها،

- ضعف الفكرة الدمقراطية التمثيلية والليبرالية كناظمة للاجتماع والعلاقات وبروز رأسمالية متوحّشة غير معنية بالدمقراطية باعتبارها حقوق للجميع بل اختزلتها إلى حقوق وحريات للرأسمال وقوى الإنتاج حصرًا. وقد عبّرت عن ذلك قوى في الولايات المتحدة برئاسة ترامب وأخرى في بعض الأقاليم عبر العالم. وهي قوى يمينية النزعة في كل المستويات في السياسات الداخلية وتلك الخارجية كما هو الحال في البرازيل والهند وهنغاريا مثلا،

- انحسار مفهوم دولة الرفاه واضطراره للانكماش كجزء من استحواذ قوى السوق على الحيز الدولاني وصنع القرار فيه وإضعاف الاقتصادات الوطنية وشدّها بتبعية إلى مصالح قوى السوق ومصادرة إمكاناتها وتحكمها في موارد الدولة،

- حروب تجارية يتمّ من خلالها تغيير قواعد التجارة العالمية كما تمّ الاتفاق بشأنها من قبل خاصة فيما يتصل بالضرائب والجمارك المفروضة على أنواع محددة من البضائع ولإحداث تغيير في الموازين التجارية بشكل إداري لصالح هذه الدولة وضد تلك ـ أنظر الحرب التجارية الراهنة بين الولايات المتحدة من جهة وبين كل من الصين والاتحاد الأوروبي وكندا،

- ظهور سيولة في التحالفات والمحاور عالميًا في السباق على المصالح والثروات والممرات البحرية وخوض الحروب لأجلها مباشرة أو بالوكالة الأمر الذي قوّض الاستقرار العالمي لا سيما في الأقاليم التي تتوفّر فيها الموارد الطبيعية لا سيما النفطية والغازية كالشرق الأوسط،

- ظهور مكثّف لـ"جيوش المرتزقة" حتى لدى المحاور الدولية المتنفّذة كالولايات المتحدة

ظهور سيولة في التحالفات والمحاور عالميًا في السباق على المصالح والثروات والممرات البحرية

وروسيا وبريطانيا وحتى لدى المحاور الإقليمية كإيران وتركيا. إنها عودة الأقوياء للقتال بالمستضعفين ومصائرهم. بمعنى أن هناك اتساع لظاهرة خصخصة الحروب، أيضا، وإن بدت الحكومات والدول من ورائها،

إن هذه المتغيّرات خلخلت النظام الدولي على ما يعنيه وأبرزت تنظيرات تقول إننا نقترب من حرب كونية جديدة، أو نحو نظام يقوم على قُطبيْن متصارعيْن هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وطرف ثالث أو رابع أقلّ محوريّةً كروسيا مثلًا، وأنه سيكون على الدول والمجتمعات أن تصطفّ إلى جانب هذا القُطب أو ذاك. وأخرى تقول إن القوى المتنفّذة عالميا في السياسة والاقتصاد مستفيدة أيما استفادة من غياب الاستقرار ومعنية به لأنه يُمكنها من كسب جولات وموارد ومصالح أكثر. وهناك مَن يلفت الانتباه إلى أن الوضع الراهن من المزاحمة والصراع أضعف هيئات الأمم المتحدة ومكانة السكرتير العام - وهو المنصب الذي اعتُبر هاما ومفصليا في العلاقات الدولية فيما مضى وتحوّل إلى منصب شكلي في العقد الأخير. ومن علامات التحوّل في التوازنات الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة هو التداول الواسع لفكرة توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن لتشمل دولا كألمانيا والهند واليابان كجزء من متغيرات القوى الدولية وبروز مراكز قوى جديدة. إلّا أن الفكرة اختفت من التداول العلني في السنوات الأخيرة لصالح تصعيد في سياسات الصدام الأمريكية والروسية والصينية وبعض المحاور الإقليمية في إطار الصراع على المصالح. يبدو أن الوضع الراهن في عضوية مجلس الأمن ودستوره ما يسهّل أكثر على الأطراف المتصارعة إنجاز صراعاتها بما يضمن لها أكبر قدر ممكن من المصالح. وهي تفعل ذلك بتجنيد كل طاقاتها ومواردها وسياساتها على حساب نزاعات إقليمية مزمنة كالنزاع في الشرق الأوسط. وغير مرّة شوهدت تستثمر هذه الصراعات في إطار السعي لتحقيق مصالحها على حساب شعوب واقاليم كاملة كما يحصل في بعض المواقع في الإقليم.

2. الحرب الكونية من جديد

السوق الحرة بوصفها النظام التحتي للسياسة الدولية أنتج قوة دفع تفك شبكات الربط (الوثاق) وتهتكها في كل حيز نعرفه انحكم سابقا للوثاق المُشار إليه الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. ونحن إذ نؤكّد أثر العولمة بوصفها سوقا عالمية حرّة القوي فيها يأكل الضعيف (يُذكّرنا المشهد بما أشارت إليه أدبيات العقد الاجتماعي من إن الحالة قبل العقد هي حالة طبيعية لا أمن فيها ولا أمان وإن القوي فيها يأكل الأضعف منه أو يستغلّه) لا ننسى، أيضا، الخلل الذي أصاب خارطة المصالح بعد انتهاء الحرب الباردة واضطرار القوى الفاعلة إلى محاولة رسمها من جديد من خلال صراعات مباشرة أو بالوكالة عبر قوى تابعة. وهو ما نستدلّ عليه من خارطة الصراعات على مدار العالم الذي زاد تعداد الدول فيه بنحو 40 دولة منذ انتهاء الحرب الباردة. إن انهيار نظام عالمي قائم على قطبين ونشوء عالم ذي قطب واحد أساسي ومجموعة مراكز قوى إقليمية فاعلة كان ينبغي أن يُترجم إلى تقاسم جديد للمصالح ومناطق النفوذ والقوة الأمر الذي انعكس في سلسلة من التحولات في العديد من المواقع من أمريكا اللاتينية إلى شرق وجنوب أوروبا إلى الشرق الأوسط إلى أواسط آسيا إلى شرق آسيا.

صحيح إن المكونات الأضعف في النظام المُعوْلم هي التي كانت الأكثر تأثّرًا من هذه

التحولات ـ العالم العربي مثالا وبضمنه فلسطين كشعب وقضية ومشروع وطني ـ لكن هذه التغيرات أنتجت مفاعيلها في الدول المركزية، أيضا، كالولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين والهند. واتخذت هذه المفاعيل أشكالا خاصة يُمكن تبيان بعض ملامحها مثل: 1 ـ انحسار قوة فِكرة الدمقراطية الليبرالية في معاقلها واستحقاقاتها. 2. عودة اليمين العالمي المتشدّد إلى الواجهة بقوة. 3. بدء التراجع عن اتفاقيات حفظ البيئة العالمية والالتزام بمعاهدات الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري. 4. تعديل وضرب اتفاقيات التجارة الدولية وخرقها بمبادرة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب. 5. اندلاع حروب إقليمية في مواقع الصراع وانهيار العديد من الدول أو إضعافها إلى حدّ بقائها بالاسم فقط مثل أفغانستان وسورية والصومال وفنزويلا واليمن إلى آخر القائمة.

يبدو واضحًا أن النظام الدولي المعولّم هو نظامٌ أكثر قُدرة على قبول كيانات هي أقلّ من الدولة السيادية وأكثر قبولا لفكرة إدارة الصراعات لا حلّها. بالأساس، لأن مركز العالم انتقل إلى السوق الحرة التي تبنّتها قوتان إضافيتان هائلتان لهما وزناهما في الساحة الدولية هما الصين وروسيا وريثة الاتحاد السوفييتي. إن مراكز القوة الاقتصادية المتحالفة مع مراكز سياسية ومواقع صنع القرار في العالم صارت من القدرة بحيث تستطيع قبول حالات سيولة أو مناطق الفوضى الخلّاقة كجزء من إنتاج بُنى اجتماع تزيد من تحكّمها وتحقيق مصالحها. بدأ هذا جليًا في غزو العراق وسلسلة من القوّات العسكريّة التابعة للدول القوية المتنفّذة إلى مواقع كثيرة لضمان المصالح ـ فرنسا في غرب أفريقيا وروسيا في سورية وأمريكا في كثير من المواقع ودول الخليج في البحرين واليمن وتركيا إلى قطر وليبيا وسورية واليابان إلى الخليج العربي.

يبدو واضحًا أن النظام الدولي المعولّم هو نظامٌ أكثر قُدرة على قبول كيانات هي أقلّ من الدولة السيادية وأكثر قبولا لفكرة إدارة الصراعات لا حلّها

صحيح أننا لم نشهد حربًا كونية ثالثة بمفهوم الحرب التقليدية لكننا نشهد صراعات العمالقة بالوكالة وفي أراضي شعوب وقارات أخرى وإن شهدنا بعض الحروب على تخوم روسيا مثلا أو بجوار تركيا أو على حدود السعودية. وهي حروب وصراعات متعددة الأطراف تقصد أطرافها إما حماية مصالحها أو الاستحواذ على مصالح وموارد من الآخرين. بمعنى أننا حيال جهد كوني للقوى المتنفّذة كونيًا لتقاسم موارد العالم من جديد. نظرة إلى ما يحصل الآن في شمال سورية وفي العراق سيجعلنا مدركين أننا حيال صراع شديد على الموارد النفطية والغازية في هذه المنطقة. كذلك الأمر إذا ما نظرنا إلى ليبيا أو اليمن أو إلى ما يحصل في فنزويلا أو نيجيريا. مثل هذه التحولات الاستراتيجية تترك أثرها في كل مكان وبضمنها فلسطين إذ كان في مستوى الأفكار أو في مستوى الوقائع على الأرض. ويُلاحظ أن إسرائيل تستفيد من هذا المناخ وما أنتجه من أفكار تجدّد الصراع على المصالح والانتقال إلى سياسات إدارة الصراع مع الفلسطينيين بدل حلّه والذهاب مع اليمين العالمي لجِهة تكريس أفكار داروينية تقول بأن البقاء للأقوى وأن الأقوى يستأثر بكل شيء على حساب المُستضعف ـ الفلسطينيين. مهما يكن بعد انتهاء أزمة وباء الكورونا فإننا نرجّح أن قوى اليمين النيوليبرالي لن تفرّط بسهولة فيما حقّقته في المواقع التي تهيمن فيها على صناعة القرار والسياسات والأفكار باتّجاه أكثر توحّشًا إذا صحّ التعبير.

3. اللاعبون الدوليون المرئيون وغير المرئيين

اللاعبون الدوليون كُثر، قسم منهم معروف وقسم غير مرئي. لا تزال الولايات المتحدة بما تعنيه من بيت أبيض وإدارة وما تعنيه من قوة اقتصادية وعسكرية هائلة ومصالح على مدار الكرة الأرضية، تلعب دورا مركزيًا في الحلبة الدولية مع تغيير في استراتيجياتها السياسية من حين لحين. ويسود الاعتقاد أن سياساتها الاقتصادية أكثر تأثيرا ونفاذا من سياساتها العسكرية بدلالة أنها لا تزال الاقتصاد الأكبر عالميا. لكنها قد تجد نفسها في مواجهة استراتيجية مع الصين العملاق الاقتصادي والعسكري الذي أصبح القوة الاقتصادية الثانية عالميا لكنه يتفوّق على الولايات المتحدة في العديد من المكوّنات الاقتصادية ـ نسبة النمو العالية في الصين على مدار ثلاثة عقود، الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الذي يميل لصالحها، تمدّد شبكة الاستثمارات الصينية إلى مرافق مفصلية في العالم، قُدرة أكبر للحكومة الصينية في توجيه السياسات الاقتصادية للبلد نحو أهداف استراتيجية كونية، أعداد أكبر للفئات الوسطى الصينية كقوة إنتاج واستهلاك. من هنا ارتباك السياسات الأمريكية الاقتصادية أمام العملاق الصيني ومحاولة تغيير مجرى التاريخ عن طريق قرارات رئاسية أمريكية تحاول ضرب التجارة الصينية وعمليات الإنتاج في هذا البلد. بالمقابل، تسعى الصين إلى أن تصير القوة الاقتصادية الأولى عالميا في غضون سنوات قليلة الأمر الذي يُعطيها وزنًا أكبر في الحلبة السياسية الدولية. وما يُميّزها هو اعتمادها على الاستثمار الاقتصادي في مواقع عدة من العالم لا سيما المناطق الواعدة مثل أفريقيا وعلى تخصصها الإنتاجي في كل مرافق الاقتصاد التي يعرفها العالم لا سيما التكنولوجيا العالية والاتصالات. وهي في الوقت نفسه تتخذ إجراءات استراتيجية عسكرية في بحر الصين (تجهيز قواعد والسيطرة على جزر خالية لهذا الغرض) حماية لحيزها الوطني ولمصالحها في هذه المنطقة البالغة الأهمية تجاريا واستراتيجيا.

أما روسيا الضعيفة اقتصاديا قياسا بدول عُظمى أخرى فتحاول استثمار قوتها العسكرية للحفاظ على صدارة دولية وإن بدا لُعبها محصورا في المناطق المتاخمة لروسيا وحيزها الجغرافي وصولا إلى الشرق الأوسط. ومن هنا هذا التلويح المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة بخصوص أنظمة السلاح النووي والرغبة في تجديد بعضها في إطار عودة محدودة لسباق التسلّح كترجمة لعودة الصراع المفتوح ـ خلاف المضبوط ـ على المصالح والموارد.

هناك متاعب لدى الاتحاد الأوروبي لا سيما مقابل بريطانيا التي أقرّت نهائيًا الخروج من «الاتحاد». وهناك ضغط في أوساط أمريكية على جهات أخرى داخل أوروبا كي تحذو حذو بريطانيا (إيطاليا وهنغاريا وتشيكيا مثلا) الأمر الذي يُزعج مراكز صنع القرار في "الاتحاد" لا سيما فرنسا وألمانيا اللتين تعوّضا على ذلك بجدول زمني محسوب لانضمام دول جديدة للاتحاد من شرق أوروبا

من المهمّ في هذا السياق التوقّف عند المحور الأوروبي وخصوصيّة موقف «الاتحاد» من فلسطين في العقود الأخيرة. فقد شكّل «الاتحاد» الشريك الاستراتيجي الرئيسي لفلسطين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو خصوصا من ناحية المساعدات المالية والتنموية. كما يُمكننا أن نرى بعين الرضا إلى انحياز أوساط شعبيّة وأكاديمية وسياسية واسعة نسبيًا في البُلدان الأوروبيّة وإن بتفاوت، لقضية فلسطين وإلى تأييد هذه الأوساط لنشاط لجنة المقاطعة الدولية لإسرائيل ـ "B.D.S". على صعيد آخر هناك مسؤولية

أوروبية تاريخية وأخلاقية تجاه فلسطين كون أوروبا ساهمت بشكل مباشر في نكبة الشعب الفلسطيني من خلال وعد بلفور البريطاني واضطهاد يهود أوروبا على أيدي النازية المسؤولة عن محرقة الشعب اليهودي الذي قادته الحركة الصهيونيّة إلى تحويل الفلسطينيين وفلسطين إلى ضحيّة ضحايا المحرقة. وهذا، ما يُفسّر مشاعر الذنب الأوروبية، خاصة في ألمانيا وفرنسا، تجاه اليهود في العالم والتساهل حيال سياسات إسرائيل الاحتلالية الاستعمارية في فلسطين التاريخية. كما من النافع أن نرى تباينات المصالح والمواقف للدول الأعضاء في «الاتحاد الأوروبي» فيما يخصّ الصراع هنا. وهو ما يظهر جليًا في التعامل مع الملفّ الفلسطيني، حيث تقوم بعض الدول الصغيرة التي تربطها مصالح استراتيجية واقتصادية وإيديولوجية بإسرائيل مثل هنغاريا والتشيك بوظيفة «العصا في الدولاب» أمام أي إجماع أوروبي بشأن إنصاف فلسطين ونُصرة شعبها.

هناك، أيضا، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسياساتهما التي شكّلت ولا تزال أداة اقتصادية في أيدي الدول المتنفّذة والولايات المتحدة بالدرجة الأساس للتأثير على اقتصاديات الدول وشدّها إلى العجلة الأمريكية أو إخضاعها لاعتبارات هذه العجلة وقوانين اللعب التي تحددها وفي رأسها انسحاب الدول من دورة الاقتصاد الوطني لصالح القطاع الخاص وهو معولم أكثر من أي حقبة سبقت في التاريخ. وهو عادة ما يكون وكيلا للشركات الأمريكية أو الشركات الأمريكية الكبيرة نفسها.

تباينات المصالح والمواقف للدول الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي" فيما يخصّ الصراع هنا

وهناك، أيضا، الشركات الكونية في كل المرافق لا سيما في مجال التكنولوجيا العالية والاتصالات ومجال النفط والطاقة ومجال الأغذية والصناعات الثقيلة. هذه الشركات لها وزنها في السياسات الدولية وصنع القرار في الدول المختلفة. فهي تبدو أقوى اقتصاديا من غالبية الدول وقادرة على تغيير واقع أو صنعه في هذه البقعة من العالم أو تلك. قد لا تكون كيانا دولانيًا لكنها بالضرورة ضالعة بقوة في السياسات خاصة فيما يتعلّق بالحروب والتوتّرات والسيطرة على مصادر الطاقة هنا أو هناك أو في تغيير حكومات هنا وهناك كما يتّضح من كل الجولات الانتخابية في العالم حيث يتضح في كل مرة حجم تدخّل جهات خارجية، حكومات وشركات وجهات اقتصادية، في العمليات الانتخابية لهذا الحزب أو ذاك المرشّح. القوى الدولية الفاعلة عديدة تتحالف أو تتصارع فيما بينها جاعلة العالم كلّه ساحة لعب ومحاولة استثمار الدول والشعوب والمجتمعات وقوى فيها لأجل تحقيق مصالحها ـ هكذا يعمل العالم وهكذا تتحرّك المنظومة الدولية التي تتحرّك فلسطين فيها.

4. مصالح أكثر وشرعية دولية أقلّ

إن تجدد الصراع الكوني على الموارد والمصالح والجغرافيا وما تحتويه ليس جديدا. لكنه يجري بغير قوانين أو من خلال خرق قوانين الصراعات كما وضعها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. هناك أولوية لتحقيق المصالح على حساب الأعراف والقوانين والمعاهدات. وهذا واضح من عودة التوحّش وجرائم التطهير العرقي والإبادة ـ جرائم ضد الإنسانية بامتياز. صحيح أن العالم ظلّ مشغولا ببروتوكول المحكمة الجنائية الدولية إلى سنين خلت بقصد إنجازها والاتفاق عليها ـ لكن هذا الحدث لا يتعدّى كونه قوة استمرار

فالولايات المتحدة وغيرها من أطراف خرقت نظام مجلس الأمن الدولي حينما بادرت إلى عمل عسكري بدون قرار فيه أو إذن

لأفكار ما بعد الحرب العالمية الثانية بينما السياسات الدولية المتصلة بالصراعات تجاوزت هذه الأفكار ومؤسساتها بما في ذلك مجلس الأمن وأحكام نظامه. فالولايات المتحدة وغيرها من أطراف خرقت نظام مجلس الأمن الدولي حينما بادرت إلى عمل عسكري بدون قرار فيه أو إذن منه في أفغانستان والعراق وسورية ليس لوقف صراع أو إنقاذ شعب وإنما لتحقيق مصالح وكسب موارد. هذا فيما امتنعت هي ودول العالم الأعضاء فيه من التدخّل في سورية مثلا رغم أن النظام خرق كل بنود مجلس الأمن التي تحتّم التدخّل لإنقاذ المدنيين والمواطنين من جرائم حرب ضد الإنسانية ارتكبها النظام وحلفاؤه.

على الصعيد نفسه تبدو الدول التي تستخدم القوة العسكرية ضد مواطنيها أو دولة أخرى محرّرة تمامًا في استخدام القوة التدميرية دون أي كابح أو ضابط خاصة تلك التي تتصل بالأسلحة المحظورة دوليا ـ القنابل الفوسفورية كما فعلت إسرائيل في غزة أو السلاح الكيماوي كما فعل النظام السوري ضد مواطنيه. كما شاهدنا عمليات حصار بقصد التجويع حتى الموت وقصف متعمّد للمستشفيات والملاجئ والمدارس حيث اختبأ المدنيون في مواقع القتال المتعددة. ليس هذا فحسب، تبدو الصراعات منفلتة تمامًا تنزع إلى استخدام القوة المفرطة بقصد إحداث تدمير مطلق للأهداف وإن كانت مدنية كما تفعل روسيا في سورية. وهناك استخدام متزايد للمدنيين كدروع بشرية. من هنا القلق المتزايد في أوساط منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة الدولية التي لم ينجُ نشطائها من عنف الدول والحروب في كل مواقع عملهم. أكثر ـ لقد مُنعت طواقم الحقوقيين وطواقم الإغاثة من إيصال معوناتها إلى المحتاجين من مدنيين أو مجموعات مُحاصرة بالعمليات العسكرية. وكلّ ما قُلناه عن الدول في هذا المجال رأيناه يحصل بأيدي منظمات قتالية غير دولانية كداعش وجبهة النُصرة في الشام وبأيدي منظمة "بوكو حرام" في الغرب الأفريقي.

5. استشرف الآتي دوليًا

تتّسم المنظومة الدولية اليوم بالصراع على المصالح لا بالاتفاق عليها، وهي تعدم الاتفاق على كيفية تصريف الصراعات وإدارتها. تبدو القوى المتنفّذة فيها معنية بذلك في هذه المرحلة كجزء من ترجمة مباني القوة التي تميل لصالحها إلى آخرها من خلال القفز فوق الأعراف والمواثيق والقانون الدولي وأحكام "الشرعية" كما عرفناها وأشرنا إليها من قبل.

مهما يكن فإن الاجتماع البشري المُعوْلَم هو اجتماع مغاير ويفترض منظومة قيم وأعراف وتوازنات وسياسات تتجاوز العالم الذي عرفناه! أو بكلمات أخرى فإننا حيال "نهاية ثانية للتاريخ" وهذه المرة بفعل انتهاء اجتماع الدولة وبداية الاجتماع المُعولم. وهو عالم يُنشئ دولا وكيانات إذا احتاجها أو يهدم دولا وكيانات إذا اقتضت مصالحه أو أبقاها في حالة بينية، قائمة على الخارطة وعضوة في الأمم المتحدة لكنها غير سيادية ولا تملك مصيرها.هذا علما ببروز تنظيرات في ضوء وباء الكورونا الذي يجتاح العام تقول بأن الوباء وما أعقبه من تدابير حماية ووقاية قد يكون مؤشّرا على "انتهاء" العولمة أو

بداية "تعديلها".

لا تزال المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية قائمة ولم تُلغَ. يُمكن الاحتكام إليها وإلى منظوماتها وتقاريرها ـ لكن علينا أن نقرّ بأنها أقلّ إلزاما وفاعلية من ذي قبل وأن المحاور الدولية لا تجد صعوبة في خرقها أو إدارة الظهر لها. بل أن التوازنات القائمة الآن أو السيولة يُمكن أن تُجهض بسهولة ويُسر قرارات دولية أو تمنع تطبيقها أو تحول دون اتخاذ قرارات نافذة وملزمة في مجلس الأمن عبر حق النقض الفيتو الذي تتمتع به الدول الدائمة العضوية في المجلس. وقد لمست فلسطين على جلدها مرات عديدة يُسر اللجوء إلى الفيتو لإجهاض قرارات دولية تُنصفها أو تردّ الأذى عنها وعن شعبها.

لا تزال المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية قائمة ولم تُلغَ. يُمكن الاحتكام إليها وإلى منظوماتها وتقاريرها ـ لكن علينا أن نقرّ بأنها أقلّ إلزاما وفاعلية من ذي قبل

ومع هذا تؤكّد هذه الورقة أهمية التمسّك الفلسطيني بما يتوفّر دوليًا من شرعية مصدرها هيئات الأمم المتحدة ومواثيق ومعاهدات وقوانين دولية لا تزال سارية المفعول ويُعمل بها. هذا مع الانتباه إلى مآلات التحولات الدولية واتجاهات الريح القادمة في المستقبل المنظور. وسيكون على فلسطين أن تقرأ هذه التحوّلات وتعرف كيف تناور لتجنّب الأذى أو تحقيق الكسب السياسي لصالح المشروع الوطني وركائزه.

5.1 سيناريوهات الاجتماع المُعوْلم

المنظومة الدولية في سيولة شديدة ضمن صراعها على المصالح وسعيها إلى أخذ ما يُمكن أخذه. والحروب الدائرة اليوم وإن بدا صراعات محلية أو قومية فإنها ترجمة لصراعات بين قوى دولية أو لصراعات تشارك فيها هذه القوى. هناك مزاج دولي غير قلق من الحروب بل يبدو معنيّا بها. أو يُمكن قول ذلك بشكل واضح أنها منظومة تحقق مصالحها من خلال حروب متنقّلة. ومن هنا فهي منظومة تحتاج إلى "لاعبين" يُشاركون في تحقيق المصالح الاستراتيجية خاصة الاقتصادية منها. هذا يعني أن القوى المستضعفة غير ذات أهمية لهذه المنظومة. هذا يعني إمكانية أن يتم التعامل معها بطريقتين متناقضتين ـ إما إهمالها وإهمال مصالحها وإرادتها والمرور فوق جثثها ـ كما حصل في العراق وسورية واليمن وليبيا والصومال، أو عدم معارضة إمكانية أن تحقق هذه المجموعات المُستضعفة مصالحها إذا لم تتعارض مع المنظومة الدولية وتوازناتها في المنطقة المعنية ـ الشرق الأوسط مثلا. ويبدو من مجريات الأمور في العقد الأخير أن المنظومة الدولية غير جادة بما فيه الكفاية في إيجاد حلّ عادل لفلسطين ولا تملك في الراهن إرادة سياسية للقيام بذلك.

5.2 سيناريو استمرار الصراعات الكبرى وتأجيل الصُغرى

يُمكن أن يستمرّ صراع القوى الدولية الكبيرة على المصالح الاستراتيجية ـ نفط وغاز الشرق الأوسط وخطوط الملاحة والتجارة والمواقع الاستراتيجية والقواعد العسكرية. إما عبر اقتتال مباشر أو صدام في السياسات وإما بالوكالة عبر جيوش مرتزقة أو شركات

قتال متخصصة أو قوى محليّة مُستضعفة. في حالة كهذه سيتمّ تأجيل الصراعات الصُغرى أو ابتلاعها خاصة إذا ما اتسعت الصراعات لتشمل مناطق أوسع واحتدت إلى إمكانية نشوء حروب أوسع وأشمل. مثلا، في حال عمدت الولايات المتحدة إلى مواجهة إيران من خلال تحالف مع إسرائيل وتعاون فعّال من دول عربية في الشرق الأوسط، فإن ذلك قد يُفضي إلى تأجيل فلسطين إلى أجل غير مسمّى أو ابتلاعها في هذا الصراع الكبير والواسع رقعة جغرافية وزمنًا.

5.3 سيناريو التفاهمات الدولية

في سورية توصلت القوى الدولية والإقليمية إلى تفاهمات مؤقّتة بخصوص المصالح وتقاسمها فمالت دالة العنف هناك إلى الهبوط. وقد تتسع دائرة التفاهمات عبر سورية إلى مواقع أخرى ـ تفاهمات تنطوي على غبن حقوق شعوب ومجتمعات كما حصل في سورية في السنوات الأخيرة. هي تفاهمات بين اللاعبين "الكبار" على حساب "الصغار". بقدر ما يتمّ إقناع اللاعبين الدوليين بمركزية فلسطين بقدر ما يُمكن إدراجها في إطار سيرورة التفاهمات مع الحذر أن يتمّ إدراجها على أساس احترام حقوق الشعب الفلسطيني وتطلّعاته. نقول هذا مع تأكيد وجوب الحذر الشديد من أن تقفز التفاهمات فوق فلسطين وشعبها ـ فـ"صفقة القرن"، بما رشح من معلومات عن مضمونها، توحي بأنها صفقة تفاهمات كهذه تعتبر فلسطين "معاملة تجارية" أكثر من كونها قضية شعب وحقّ تقرير المصير.

5.4 سيناريو استمرار السيولة دون تصعيد

استمرار المواجهات عبر العالم والصراعات بالوتيرة الحالية إلى أمد منظور. وهو يعني غياب أي نوع من التفاهمات لا في مستوى ثنائي ولا في مستوى هيئات الأمم المتحدة أو المؤسسات التابعة. مثل هذه السيولة تسدّ أبواب التدويل أو تحدّ من انفتاحها أمام فلسطين في الراهن لكن قد تنفتح في المدى الأبعد، بعد أن يقتنع المتصارعون أن لا بدّ من طرف ثالث هو الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للمساعدة في تسوية الصراعات بما فيها فلسطين.

5.5 سيناريو الحضور والغياب

إن الاجتماع المُعولم يُنتج سيرورتيْن متناقضتيْن على مستوى العالم. سيرورات حضور اللاعبين الدولانيين وسيرورة اختفائهم. في الأولى ـ نشهد نشوء كيانات كبيرة مثل اتحاد مجموعة من الدول (الاتحاد الأوروبي) أو تلاشي دول في إطار انضوائها التام تحت لواء محور دولي كبير أو نشوء تحالفات دولية أو إقليمية قوية البناء والتنظيم والعلاقات. الثانية ـ تفكك دول واختفائها وتلاشي سيادتها وتحوّلها إلى مناطق نفوذ وحروب لقوى دولية ونشوء مراكز قوة "تحت دولانية" تؤدي وظائفها في الاجتماع المُعوْلم. نزعتان واحدة نحو بناء كيانات أكبر وواحدة نحو الكيانات الأصغر التي تقوم بوظائف محددة في المجتمع المُعولم أو ضمن توازنات القوى الدولية القائمة الآن. لفلسطين مكان ضمن السيرورتيْن ـ يُمكن أن ترى نفسها ضمن كيان أكبر مما تصوّرت نفسها يضم الأردن ويرتبط بفيدرالية مع إسرائيل. ويُمكن أن ترى نفسها أقلّ من دولة فاعلة وتقوم

بدورها ضمن المنظومة المُعولمة وترجماتها الإقليمية.

5.6 سيناريو العالم الرصين

صحيح أن الصراعات والحروب في العقود الأخيرة جلبت الثراء والغنى والسؤدد لقوى دولية لكنها في الوقت ذاتها زرعت الدمار والقتل في بقاع كثيرة. من شأن تأثيرها المتراكم على الشعوب أن يفجّر طاقات الشعوب المتضرّرة في نضالات داخل المحاور القوية أو تلك المُستضعفة من أجل وقف التصعيد والعودة إلى كبح جماح الصراعات وتقنينها من خلال تعزيز آليات أممية ودولية والعودة إلى تطوير منظومة تطويق الصراعات وحلّ بؤر التوتّر. ومن المعروف أن عملية التدخّل لوقف الصراعات تبدأها القوى التي تتضرر مصالحها ومكاسبها. علينا أن ننتبه للقوى العالمية حكومات وشعوبًا ومنظمات غير حكومية تسعى إلى تعزيز هذا التوجّه وتطويره كخيار بديل. أمكننا أن نعتبر الاتحاد الأوروبي جهة ذات أهمية خاصة تعبّر من حين لحين عن هذا التوجّه وتمارس سياسات دولية بهذا الاتجاه. بيد أن المنظمات المعنية غير الحكومية ذات الحضور العالمي هي الأكثر معنية بهذه النزعة وهذا الأفكار. وهي مثابرة وجادة رغم أن قوتها محدودة في هذه المرحلة لكنها لا تزال قادرة على المساءلة ـ مساءلة الدول والحكومات والعالم. هذا سيناريو للمدى البعيد ينبغي أخذه بالحسبان والاستعداد له كما لو أنه يحصل غدا. فلسطين مرشّحة لأن تكون إحدى موضوعاته الأساسية لأسبقيتها وقِدمها ولما تعنيه من رمزية دينية للعقائد التوحيدية ومع هذا من الضروري أن تنافس على موقعها ضمن هذا الخطاب لا سيما وأنها تطرح ـ وفق اجتهاد مجموعة التفكير ـ نفسها من جديد كتحد وكمشروع وطني.

6. "فلسطين الغريبة"

تبدو فلسطين صغيرة وغريبة في نظام دولي مُعولم سِمته الأساس في الراهن الصراعات على المصالح والموارد والإفلات من كوابح المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية. بل تبدو ضحية متكرّرة لعالم كهذا لا يُحاسب إسرائيل على استمرار جرائمها اليومية ضد الشعب الفلسطيني. وهو العالم نفسه الذي لا تزال بعض دوله مستعدّة لاعتقال جنرالات حرب أو ضباط جيش شاركوا في جرائم الاحتلال في حال وطئت أقدامهم أرضها. يبدو هذا مشجّعا إذ أنه انتصار لضحايا الاحتلال لكنه لا يصل حدّ إنصاف فلسطين كمشروع لشعب .

فلسطين التي راهنت من قبل على توازنات القوى الدولية والإقليمية ستجد نفسها مرة أخرى مضطرة لمواصلة التعامل مع عالم ومع منظومة دولية هذه سِماتها وطبيعتها. ستظلّ غريبة عندما تأتي إلى أبواب الحكومات ونقاط العبور لتطلب إنصافها تاريخيًا لأن هذا العالم يبحث عن تسويات لا عن العدل حتى بصيغته النسبية المحدودة. ستجد نفسها غريبة وهي تتحدث عن العدل والإنصاف بينما هم يتحدثون عن تسوية عملية لقضيتها ـ تسوية لا تحلّ مشاكل الفلسطينيين تحت الاحتلال بقدر ما تحلّ للأطراف الدولية مشاكلها مع بعضها. وسيكون عليها أن تحسم أمرها وتخوض في لغة المنظومة الدولية ولعبتها ـ غريبة تبحث عن موطئ قدم في عالم متحوّل لا يُقيم

وسيكون عليها أن تحسم أمرها وتخوض في لغة المنظومة الدولية ولعبتها

للدول وزنا ولا يأخذ الشعوب على محمل الجد إلّا بقدر ما يخدم مصالحها وإلا إذا أثبتت الشعوب بنضال مرير وشاق وتضحيات جسام أنه جدير بالاهتمام.

7. الأمم المتحدة ـ نقطة الارتكاز

مسار انتساب فلسطين إلى الأمم المتحدة بدأ من مدّة وحقّق بعض المكاسب. السلطة الفلسطينية تحاول أن تجعله تصعيديًا في إطار الضغط الموضعي على الطرف الإسرائيلي في هذه القضية أو تلك. فيما يسعى هذا الأخير إلى قطع هذا المسار أو صدّ تقدّمه. وفي مناسبات عديدة عبّرت إسرائيل عن قلقها الشديد من هذا المسار حدّ اعتباره أحد التهديدات الاستراتيجية على إسرائيل. موقف ينبغي أن يكون مفهوما في الجانب الفلسطيني وحافزًا للعمل على إنجاز السير في هذا الطريق إلى آخره. مثلا، على فلسطين أن تعمل على زيادة عدد الدول لا سيما المركزية المعترفة بفلسطين. وهذا ضروري في إطار العمل الإسرائيلي الجاد لحشد تأييد سياسي اعتراضي يُترجم إلى قرارات برلمانات أوروبية تنصّ على اعتبار نقد سياسات إسرائيل أو تأييد مقاطعتها ضربا من اللاسامية. وقد نجحت إسرائيل في ذلك مع البرلمان الألماني والبرلمان الفرنسي وتسعى إلى تعميم هذا النجاح في دول أوروبية أخرى.

فلسطين أن تعمل على زيادة عدد الدول لا سيما المركزية المعترفة بفلسطين

لا تزال نصوص الأمم المتحدة والمواثيق الدولية والمعاهدات والقوانين شريكة في إنتاج اللغة المتداولة عالميا في القنوات الدبلوماسية والأممية. ولا تزال للأمم المتحدة هيئاتها وشبكاتها التي تُعنى بقضايا الدول والشعوب في شتّى المجالات. مهم الانتساب إلى هذه الشبكات كفاعلين أعضاء فيها وليس فقط كمواضيع بحث أو تحقيق أو مواضيع لتقارير. لا يُمكن لفلسطين أن تظلّ خارج العالم أو دونه. ينبغي أن تنضمّ اليه على علّاته لأنه ليس هناك عالم موازٍ يُمكن المراهنة عليه. حتى لو امتلأت أروقة الأمم المتحدة بالسياسات والاعتبارات التي لا تتماشى مع هيئة دولية ـ لكن لا بدّ من السياسة إذا أرادت فلسطين الحضور في العالم المتحوّل. عالم الصراعات هذا قد يُنتج فرصا لفلسطين كي تمرّ وإن كان أحيانا يصدّها.

الانضمام لهيئة الأمم المتحدة بصفة عضو مراقب بداية طيبة ينبغي استكمالها في كل محطّة وهيئة يُمكن الانتساب إليها كعضو كامل. استراتيجيًا لا يُمكن لفلسطين أن تكون دون العالم أو غائبة عنه في مؤسسة تجمعه ولو بروتوكوليا. إن ضعف عصبة الأمم المتحدة في مرحلة ما لم يمنع تعزيز مكانة هيئة الأمم المتحدة في مرحلة لاحقة بفارق عقدين أو ثلاثة. بمعنى أن مكانة الأمم المتحدة التي انحسرت في ضوء صراعات العولمة وتحرّر الدول من مواثيقها، قد تشهد عودة إلى الصدارة في المنظومة الدولية في المدى المنظور. وهو ما ينبغي أن يكون ضمن اعتبارات استكمال المسار وتحويل الأمم المتحدة بكل أذرعها نقطة ارتكاز المشروع الفلسطيني المتجدد. فهي ساحة لبناء علاقات ثقة وشراكات وتنسيق مع دول وحكومات لا يزال الشأن الفلسطيني يعنيها. وهي حيز عالمي للحضور والإقناع من أجل محاولة كسب "الحروب" التي تخوضها فلسطين ليس في مواجهة الطرف الإسرائيلي فحسب بل في مواجهة العالم ـ الحرب السياسية

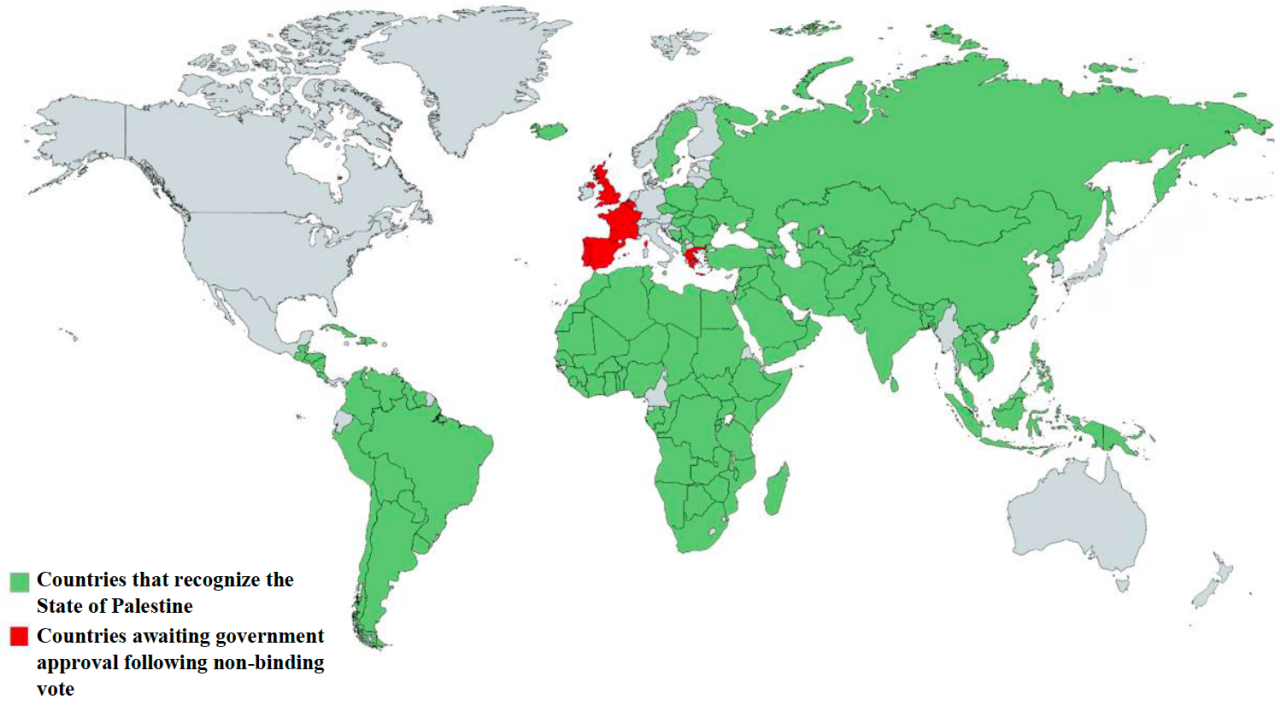

والحرب الكلامية والحرب الأخلاقية.

إن تمدّد فلسطين في الأمم المتحدة من شأنه أن يعوّض فلسطين في هذه المرحلة بالذات عن تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بها ـ ولو من أجل نفسها ـ والتمهيد لمرحلة قادمة ينطلق فيها مشروع فلسطين من جديد.

بمعنى آخر لا مفرّ لفلسطين من الاعتماد على "الشرعية الدولية" وإن كانت محدودة الضمان في هذه المرحلة. فهي مرجعية سياسية وقانونية وأخلاقية لفلسطين التي من صالحها العودة إلى هذا الخطاب والتأسيس عليه.

بمعنى آخر لا مفرّ لفلسطين من الاعتماد على "الشرعية الدولية" وإن كانت محدودة الضمان في هذه المرحلة

حتى في حال إعادة النظر في بعض الأمور من الأفضل أن تتم على أساس الشرعية الدولية المتمثّلة بسلسلة قرارات أممية تناصر الحق الفلسطيني، بدءًا من قرار التقسيم في العام 1947 وانتهاء بقرار أصغر لجنة أممية بشأن حقوق الفلسطينيين تحت الاحتلال. سياسات فلسطينية تستند إلى "الشرعية الدولية" ستلتقي حتمًا بتوجهات دولانية وشعبية ـ مجتمع مدني ـ وحقوقية عالمية وبأوساط على مدار العالم لا تزال تعتقد بجدوى حديث الشرعية الدولية وردّ الاعتبار لها بالذات لمواجهة تحولات العولمة وما أنتجته من ظواهر وأفكار في السياسة.

لقد راهنت فلسطين ردحًا طويلا من الزمن على الولايات المتحدة كلاعب أساس لتطبيق أحكام الشرعية الدولية ورعاية عملية التفاوض مع الطرف الإسرائيلي. وهو أمر يتّضح الآن أكثر من أي وقت مضى أنه لم يجلب للفلسطينيين سوى الضرر أو في أقلّ تقدير لم يقرّبها إلى أهدافها. في نهاية الأمر لم يجلب للفلسطينيين الدولة بل أعاقها. أما إدارة ترامب فقد رأت أن تطلّق اللغة الدبلوماسية وتنحاز إلى جانب الطرف الإسرائيلي

نهائيًا مستثمرة مناخ دولي أشرنا إليه ـ نقل السفارة إلى القدس ونزع الصفة غير الشرعية عن الاستيطان الاحتلالي ومحاولة تفكيك وكالة غوث اللاجئين وخطاب "متصهين". بهذا تكون قد تخلّت هي بنفسها عن مكانة الراعي والوسيط. وهو أمر ينبغي لفلسطين أن تستثمره بقوة وأن تتحدّاه عبر الشرعية الدولية وإشراكها في المسؤولية عن الصراع. كما إن الإدارة الأمريكية في الراهن على الأقلّ بدت غير "مُخلصة" لشركاء عرب آخرين كالعربية السعودية مثلا وهو ما يخلق مناخا مريحا لفلسطين كي تتحرّك وتطرح موقفها في هذه المسألة بقوة.

هنا تبرز ضرورة أخرى وهي العودة إلى تدويل الصراع مع الطرف الإسرائيلي كأنه بدأ الآن ـ

جدير بنا أن نلتفت إلى المشرع الإسرائيلي ـ الأمريكي الهادف إلى تصفية قضيّة اللاجئين الفلسطينيين التي لا تزال تشكّل مصدر ضغط قويّ على المحافل الدولية بخصوص فلسطين

بمعنى الاحتكام للشرعية الدولية ومؤسساتها وأطرافها وإعادتها إلى القنوات الدبلوماسية لتعثّر القنوات الأخرى بما فيها الأمريكية. اللاعبون الدوليون منفردون و/أو مجتمعون هو خيار فلسطين في هذه المرحلة بوصفهم ممثلين للشرعية الدولية وأحكامها.

ونحن ذاهبون إلى ذلك جدير بنا أن نلتفت إلى المشرع الإسرائيلي ـ الأمريكي الهادف إلى تصفية قضيّة اللاجئين الفلسطينيين التي لا تزال تشكّل مصدر ضغط قويّ على المحافل الدولية بخصوص فلسطين، لا سيّما مع وجود قرارات دوليّة مؤيّدة للعودة وحقوق اللاجئين. وهو مشروع بدأ قبل وصول ترامب إلى البيت الأبيض بسنوات وفي أساسه تصفية شطب هذا الملفّ من التداول عبر عدّة إجراءات ومنها:

A BRIEF TIMELINE OF PALESTINE AT THE UNITED NATIONS

14 OCTOBER 1974
The **Palestine Liberation Organization (PLO)** was recognized by the UN General Assembly as **the representative of the Palestinian people** and granted the right to participate in the deliberations of the General Assembly on the question of Palestine in plenary meetings.

22 NOVEMBER 1974
The PLO was granted **non-state observer status**, allowing the PLO to participate in all Assembly sessions, as well as in other UN platforms

15 DECEMBER 1988
UN General Assembly **Resolution 43/177** "acknowledged" the Palestinian Declaration of Independence of November 1988 and replaced the designation "Palestine Liberation Organization" by **the designation "Palestine"** in the United Nations system.

23 SEPTEMBER 2011
President Mahmoud Abbas on behalf of the PLO **submitted an application for membership** of Palestine in the United Nations

29 NOVEMBER 2012
The General Assembly granted Palestine **non-member observer state status** in United Nations General Assembly **Resolution 67/19**.

17 DECEMBER 2012
UN Chief of Protocol Yeocheol Yoon decided that "the designation of **'State of Palestine'** shall be used by the Secretariat in all official United Nations documents".

26 SEPTEMBER 2013
President Mahmoud Abbas was given the right to sit in the United Nations General Assembly's beige chair which is reserved for **heads of state** waiting to take the podium and address the General Assembly.

15 JANUARY 2019
President Mahmoud Abbas says he plans to reactivate an **application** for Palestine to have **full membership** at the United Nations

10 FEBRUARY 2020
President Mahmoud Abbas **shelves plan for UN vote** on Trump's Middle East plan, instead using his speaking slot to rail against the US administration

تجفيف موارد الأونروا؛ المحاولات الأمريكية - الإسرائيلية لإعادة تعريف منظّمة الأونروا لـ " اللاجئ فلسطين» بما يحول دون توريث الصّفة القانونية للجوء لأبناء اللاجئين في العام 1948 وأحفادهم بُغية تقليص أعداد اللاجئين وتقليص سعة حقوقهم؛ تصفية الأونروا من خلال العمل على دمجها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR. وهي خطوات يستهدف هذا المشروع منها ـ كما أشرنا ـ إلى تصفية قضية اللاجئين وحقّ العودة. أما الهدف الأبعد فهو منع تغيير الوقائع الديموغرافية على الأرض الفلسطينية في المستقبل وتقليل كُلفة التعويضات للفلسطينيين ـ ضمن أي تسوية مقبلة ـ إلى الحدّ الأدنى.

مهمّ جدا أن تكون هذه القضيّة في صُلب أي تحرّك دولي أو ألّا تغيب عن تجديد المساعي الفلسطينية لدى المحافل الدولية من أجل إحقاق الحقوق الفلسطينية على ملفّاتها كافة بما فيها مسألة اللاجئين. هذا من الإقرار بأهميّة هذا المحور في أي مشروع فلسطيني وطني جامع في المدى المنظور.

وهذا يتطلب أن نتخذ من الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية المستندة إلى القانون الدولي نقطة ارتكاز للدفاع عن هذه القضية.

8. المجتمع المدني العالمي ـ نصير فعلي وبالاحتمال

في النظر إلى المنظومة الدولية الراهنة ينبغي عدم إغفال المجتمع المدني في العالم الذي يؤشّر بين الفينة والأخرى على أنه لم ينس سؤال فلسطين. فيُقاطع إسرائيل أو بضائع مستوطناتها الاحتلالية أو يمتنع عن التعامل مع جهات إسرائيلية. بل أن تجربة الـ "B.D.S" القصيرة نسبيًا أثبتت أن فلسطين لا تزال قضية سياسية أخلاقية في أوساط مدنية واسعة في أوروبا وأمريكا الشمالية وهي مناطق مؤثّرة في الرأي العام العالمي وحيث ينشط الطرف الإسرائيلي. لقد اتضح استعداد أوساط ثقافية وأكاديمية وسياسية (في برلمانات وأحزاب ومنظومات عقائدية) واسعة إلى نصرة الحق الفلسطيني أو مناهضة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره غير شرعي وغير أخلاقي. ينبغي رؤية هذه الأوساط كصديقة بالاحتمال وبالفعل ومواصلة العمل مقابلها بروح مشروع وطني متجدد قابل للحياة في غايته وفي وسائله. بمعنى أنه ينطوي على مقولة أخلاقية، أيضا، وليس سياسية فحسب. مثل هذه القوى يُمكن أن تتحرك مقابل العالم والسياسة الدولية ومقابل دولها وحكوماتها ومجتمعاتها، أيضا. ولننتبه أنها قوى لا تفعل ما تفعله لأنها تحبّ فلسطين وشعبها فقط بل لأنها تنشط وتنطلق من مبادئ القانون الدولي وأحكامه فيما يتعلّق بحقوق الشعوب أو مناهضة الاحتلال والقمع والجرائم ضد المدنيين. بمعنى إنها شريكة مبدئية تحرّكها القيم والمبادئ ويُمكن البناء على مواقفها لأمد بعيد.

9. مشروع فلسطيني ومشروع اعتراض إسرائيلي

ينبغي أن تلتفت فلسطين إلى حقيقة أن الجهد الإسرائيلي الأساس في الحلبة الدولية يتمحور في تقويض الرواية الفلسطينية ونفيها ـ كما فعلت الحركة الصهيونية عشية إقامة إسرائيل. إن غياب رواية يعني، أيضا، غياب الشعب الراوي أو تغييبه. تفعل إسرائيل ذلك من خلال عمل مكثّف على ثلاثة محاور هي:

أ ـ توكيد الرواية الصهيونية للصراع على الأرض في الراهن وهو توكيد لـ"حق" إسرائيل في الوجود بما فيها المستوطنات في المناطق المحتلة وبما فيها حقّها في مواصلة محاصرة غزة والشعب الفلسطيني فيها ومواصلة الاحتلال. ومن هناك الخطاب الذي يعتبر المستوطنين مجموعة أصلانية وأن الفلسطينيين إنما يهددون حقوقهم ووجودهم. وفي الداخل الإسرائيلي إقامة الأوساط الصهيونية الإيديولوجية شبكة من "منظمات حقوق الإنسان" الاستيطانية كبديلة لتلك القائمة في إسرائيل ـ ومنحتها حق المثول أمام المحاكم والمرافعة واستقدام التمويل. وهي منظمات تنشط في إسرائيل والعالم على جبهة قلب الحقائق والواقع وجعل "المستوطنين" جماعة تُدافع عن نفسها من الفلسطينيين!

ب ـ تقويض الرواية الفلسطينية للصراع بكل فصولها وشن حرب شعواء ضد فكرة مقاطعة إسرائيل أو بضائع تُنتجها المستوطنات الاحتلالية من خلال توظيف مجموعات لوبي وصرف عشرات الملايين من الدولارات كل عام على ذلك خاصة في الأوساط الأوروبية بما فيها البرلمان الأوروبي الذي تسعى مع الإدارة الأمريكية إلى السيطرة على أكثر من ثلثه لإجهاض كل إمكانية لاتخاذ قرارات مناهضة للسياسات الإسرائيلية فيه وللمستوطنات. الهدف تغييب كامل للرواية الفلسطينية من الإعلام ومن الحيز ومن الخطاب حيث تستطيع ذلك. وهو يبدأ من حرب ضد منظمات يهودية مناهضة للاحتلال وبقمع الرواية الفلسطينية أو المؤيّدة لفلسطين وصولا إلى حرب في كل الهيئات الدولية ضد فلسطين وحضورها. من هنا هذا السعي المتعدد المستويات إسرائيليا وأمريكيا إلى شطب قضية اللاجئين أو جعلها مسألة إغاثة إنسانية وليس جزءًا من قضية شعب يُطالب بحقه في تقرير مصيره.

ج ـ ربط فلسطين بالإرهاب الدولي أو باللاسامية. وهو نشاط إسرائيلي عبر العالم هدفه نزع شرعية فلسطين الأخلاقية وتجريم العمل الفلسطيني في الخارج بربطها القسري بالإرهاب الدولي وباللاسامية في أوروبا وغيرها من الحيّزات الدولية. القوى الإسلامية السياسية ـ العسكرية في غزة تسهّل على إسرائيل مهمّتها. إذ تحاول إسرائيل دائما أن تُقيم مطابقة بين هذه القوى وبين داعش أو منظمات راديكالية تستعمل العنف تحت غطاء الإسلام أو أن إسرائيل الرسمية تربط بين هذه المنظمات وبين الخطاب الإيراني الرسمي المتبجح بقدرته على "محو إسرائيل عن خريطة العالم". ينبغي الإشارة هنا إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية حققت إنجازات هامة في إفشال هذا المسعى الإسرائيلي باعتماد سياسات تأخذ بالحسبان هذا العامل. على المستوى ذاته تحاول إسرائيل أن تُقيم مطابقة بين مفهوم اللاسامية وبين كل نشاط سياسي دولي أو شعبي مناهض لإسرائيل والاحتلال. فقد أفلحت في التأثير على البرلمان الألماني وذاك الفرنسي مثلا لاتخاذ قرار يعتبر مقاطعة إسرائيل والحثّ على ذلك إجراءً لا ساميا يُحاكم عليه القانون الألماني. وهي تسعى للأمر ذاته في فرنسا وغيرها من دول.

في ضوء هذا السعي الإسرائيلي المتجدد لتصفية الرواية الفلسطينية والقضية وملفّاتها ـ اللاجئون مثلا ـ ينبغي على فلسطين أن تُدير المسار الدولي بحذر ودراية لأهميته ولوجود مشروع إسرائيلي اعتراضي في هذا المضمار.

10. ما العمل الآن ـ اتجاهات ممكنة

التفكير استراتيجياً في كل المستويات ـ فلسطين في ذاتها وفلسطين وإسرائيل وفلسطين والإقليم وفلسطين والعالم، برزت أهمية البناء من جديد انطلاقا من الذات الفلسطينية بُغية امتلاك الاقتدار للتعامل بشكل فاعل مع ما يُحيط بفلسطين من سياقات ومنظومات مؤثّرة ومع ما يحصل من أحداث وتحوّلات لها انعكاساتها على فلسطين.

تقديرنا هو أننا كفلسطينيين بدأنا نعي ما نحن فيه الآن خاصة بعد ما رأيناه من سياسات إسرائيلية تريد تصفية كل الحلول التفاوضية والانتقال إلى حلول من جانب واحد كدفع مشروع الاستيطان الإحلالي إلى ذروته وضمّ الضفة الغربية كليًا أو جزئيًا. ومن مؤشّرات الوعي المتنامي في صفوف الشعب الفلسطيني مسيرات العودة في غزة والمكانة المتنامية للجنة المقاطعة "بي. دي. إس." ونشاطها في العالم وكذلك الخطاب المتنامي بين الفلسطينيين في إسرائيل وبعض تظاهراتهم لا سيما في حيفا والتي لا تتحدث عن تضامن بل من مصير مُشترك و"عن حيفا تلاقي غزة" وما يعنيه الأمر من عودة اللُحمة ولو في الأمنية والوجدان بين شقيّ الشعب الفلسطيني، في إسرائيل وفي الضفة الغربية وغزة. كما يُمكننا أن نرى هذا الوعي منعكسا في كتابات الفلسطينيين ومن ضمنهم صنّاع الرأي وعامة الناس في الشبكات ومنصات التعبير عن الرأي. لقد صارت مقارنة إسرائيل بجنوب أفريقيا العنصرية في سياق النضال الفلسطيني متداولًا وشائعًا ولم يعد ثانويًا خاصة على مرأى التوحّش الإسرائيلي في قمع مسيرات العودة والحراك الشعبي في جيتو غزة وردود الفعل في العالم خاصة جنوب أفريقيا التي ردّت بسحب سفيرها من تل أبيب. وفي هذا رمزية كبيرة تدعم النضال الفلسطيني وتصِم السياسة الإسرائيلية بيد موقع تاريخي خرج من تجربة الأبرتهايد وفظائعها، أو في تواصل حملة مقاطعة إسرائيل لا سيما في أهل الفن والثقافة تجاوبًا مع نشاط منظمة الـ "بي. دي. إس".

لقد صارت مقارنة إسرائيل بجنوب أفريقيا العنصرية في سياق النضال الفلسطيني متداولًا وشائعًا ولم يعد ثانويًا

إن تعزيز المقاومة الشعبية بين صفوف الفلسطينيين هو ضرورة لكل السيناريوهات المحتملة المرغوبة وغير المُستحبّة. ويسود التقدير لدى مجموعة التفكير الاستراتيجي أن مقاومة كهذه ـ ونقصد تلك التي شهدتها الانتفاضة الأولى ـ شعبية منظمة ميدانيا يُشارك فيها الشعب الفلسطيني بكل قطاعاته وأماكن وجوده على أرض فلسطين من شأنه أن يشكّل استراتيجية فاعلة تحيّد جزئيًا التفوق الاستراتيجي العسكري على الأرض. لننتبه أن إسرائيل الرسمية تُقيم لهذه المقاومة وزنًا وتحتسب لفاعليتها بأن عرّفتها كفعل إرهابي سمّته "الإرهاب الشعبي" وهي تسمية تُطلقها إسرائيل على كل عمل نضالي يقوم به الفلسطينيون الخاضعون للاحتلال. بمعنى أن المقاومة الشعبية مثلها مثل الخيار الدبلوماسي في الأمم المتحدة يُمكن أن تشكّل عاملا مؤثّرا في المستقبل الفلسطيني.

قبل الحديث عمّا ينبغي القيام به فلسطينيًا حريّ بنا أن نتمعّن في التحولات الحاصلة في الجانب الإسرائيلي لا سيّما تلك التي تعزّز من قدراته أو تعكس هذه القُدرات.

أ ـ الوعي الإسرائيلي المتزايد بالتفوّق على الجانب الفلسطيني وعلى دول الجوار العربي في مستوى صراع تاريخي منذ مئة سنة ونيّف. وعي مقرون بشعور جماعي بأن هناك فرصة تاريخية تأتت من الفارق الهائل بين قدرة الدولة العبرية وبين "ضعف فلسطين"، بين تفوّق الدولة العبرية كانعكاس للمشروع الصهيوني في فلسطين، وبين الضعف

العربي وأفول الحركة القومية العربية وبضمنها الفلسطينية ـ فرصة لحسم الصراع على الأرض من خلال ضمّ الضفة الغربية والحيلولة دون تنفيذ المشروع الفلسطيني المدعوم عربيا ودوليا ـ لتقاسم الأرض الفلسطينية لغرض قيام كيانيْن سياديين ـ إسرائيلي وفلسطيني.

ب ـ انضمام إسرائيل إلى نادي الدول المُنتجة للغاز الطبيعي بعد أن تمّ في السنوات الأخيرة اكتشاف هذا المورد باحتياطي هائل يجعل إسرائيل مصدّرا للغاز. وهي مرتبطة باتفاقيات تصدير كهذه مع الأردن ومصر ومع اليونان وقبرص في المستقبل كما هو مخطط له. هذا التطوّر يعزز قدرات إسرائيل في ثلاثة مستويات وهي ـ المستوى الأول ـ المستوى الاقتصادي المباشر من خلال زيادة الإيرادات الإسرائيلية وتعزيز قُدرات الاقتصاد الإسرائيلي. المستوى الثاني ـ من خلال تحويل الغاز إلى قوة تربط اقتصادات أخرى بإسرائيل وتجعلها قادرة على التأثير في الاقتصاد والسياسات في هذه الدول على الأقلّ. في المستوى الثالث ـ ينشأ لإسرائيل أبعاد جديدة في حضورها الدولي وفي علاقاتها مع دول أخرى لجِهة تحسين المواقف من الدولة العبرية وسياساتها.

إن تعزيز المقاومة الشعبية بين صفوف الفلسطينيين هو ضرورة لكل السيناريوهات المحتملة المرغوبة وغير المُستحبّة

ج ـ تحوّل إسرائيل بالرغم من الاحتلال وسياسات القوة والقمع بحق الفلسطينيين وربّما بسببه إلى "نموذج" في مواجهة "الإرهاب" وإلى قدوة لليمين العالمي العنصري الذي يتحلّق حولها ويُناصرها. هذا فيما تعتمد إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية سياسات جديدة في سبيل استغلال مظاهر اللاسامية في أوروبا وأمريكا الشمالية لشن هجوم كاسح على كل منتقدين لسياساتها وعلى كل المناهضين للصهيونية وسياساتها ـ وليس لليهود كدين وجماعة ـ وهو ما يُموْضعها من جديد في الساحة الأوروبية وبعض الأطراف في أمريكا اللاتينية كدولة "تُدافع عن نفسها ومواطنيها في وجه أولئك الذين يُريدن إبادتها". وهي في هذا تستفيد من هجمات صاروخية على أهداف مدنية فيها حول غزة ومن الخطاب الإيراني العالي القائل بأن إيران في طريقها إلى إبادة إسرائيل. وتستفيد أيضا من حضور "الإرهاب العالمي" وتصطفّ مع التحالفات العاملة على مكافحته.

في ضوء هذه التحولات وغيرها يرى واضعو التقرير أهمية أن تتخذ القيادات الفلسطينية خطوات عملية في كثير من المستويات لا سيما الحرب الكلامية وعلى الأرض وفي المستوى التنظيمي وفي مستوى إعادة بناء المشروع الوطني أخذا بالاعتبار الوقائع المُشار إليها آنفا.

- التنظير للصراع من جديد على أساس أن الجانب الإسرائيلي استأنف ما بدأه وحقّقه من مشروعه الاستعماري الإحلالي وانسحب من مسار التفاوض والتسويات وأنه يسعى إلى تصفية أي حلّ يتأسس على الشرعية الدولية وقراراتها والتملّص من استحقاقاتها. هذا بينما الفلسطينيون متمسكون بروايتهم وبثوابتهم مرِنون في موقفهم من الحلول مستندون إلى الشرعية الدولية. في الحقل توجّه يُنادي بالعودة إلى نُقطة البداية وهي قرار التقسيم والقرارات الدولية بشأن الصراع واللاجئين وتثبيت المُطالبة بحلّ الدولتيْن سيما أنه لا يزال يحظى بدعم دولي وعربي وتتداوله النُخب الفلسطينية.

ويؤكّد أصحاب هذا التوجّه على أن إحداث تغيير في مبنى القوة الحالي لصالح الفلسطينيين على أرض فلسطين من شأنه أن يفرض على الجانب الإسرائيلي العودة إلى هذا الخيار. وهناك توجّه آخر يتداوله الفلسطينيون يقول بأهمية طرح تحديات جديدة على الجانب الإسرائيلي والعالم والذهاب إلى طرح مشروع الدولة الواحدة الثنائية القومية في فلسطين التاريخية على ما يعنيه ذلك من تعديلات في المشروع الفلسطيني. ويذهب البعض أبعد من هذا وذاك بطرح خيار المُصالحة التاريخية في فلسطين بوصفه إطارًا أوسع لإحقاق الحقوق الوطنية.

- إنهاء الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة لأن الانقسام في صيغته ومؤدّاه يُغذي الأبرتهايد ويتماشى معه ومع إجراءاته وتدابيره طوعًا ويلعب لصالحه ولصالح مشاريع ترحيل القضية الفلسطينية إلى سيناء أو الأردن. وهذا ما يتطلّب من الجميع العودة إلى إنتاج إرادة واحدة تسعى إلى تحقيق مشروع واحد هو التحرر والعودة والمساواة.

- إعادة بناء القاعدة التنظيمية للمشروع الفلسطيني من جديد بروح دمقراطية تشاركية وصولا إلى كل تجمعات الشعب الفلسطيني والأخذ بقضاياها ووجهات نظرها. ريثما يتمّ ذلك من المطلوب أن تبادر السلطة الوطنية إلى إجراءات تعمق روح الدمقراطية والمشاركة الشعبية في القرار وفي النضالات. زيادة التنسيق في المرحلة المقبلة مع الفلسطينيين في إسرائيل وقياداتهم على اعتبار إننا مقدمون جميعا على اعتراض مشروع الأبرتهايد الإسرائيلي ذاته وإن اختلف عمقه بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية أو داخل إسرائيل.

- إعادة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية التكاملية بين كل تجمعات الشعب الفلسطيني من خلال استثمار نقاط القوة في كل مجموعة لا سيما لدى الجاليات الفلسطينية في الدول المختلفة على مدار الكرة الأرضية، ورفد هذه القوى في تثبيت أقدام فلسطين من جديد في واقع من السيولة إقليميا ودوليا. بالإمكان استثمار وجود هذه الجاليات لإعادة بناء العلاقات مع الدول التي تعيش فيها أو مع أوساط شعبية ومدنية فيها خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ قارتان كانتا بغالبية الدول مصدر دعم هام لفلسطين وقضيتها.

- استثمار العلاقة بين فلسطين مهد المسيحية ومعالمها التاريخية للربط مع أوساط شعبية وكنسية ومع دول تقليدية في علاقتها بالكنيسة وشدّها إلى السردية الفلسطينية المتجددة.

- الشروع بتدويل الحقوق الفلسطينية استثمارا لكون فلسطين عضوا مراقبا في هيئات الأمم المتحدة واللعب بهذه الورقة بشكل مدروس من خلال التأكيد على عدم شرعية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. ساحة الأمم المتحدة أرض خصبة تستند دبلوماسيا إلى الشرعية الدولية وإن خضعت هذه الشرعية إلى توازنات القوى الدولية والسياسات التي عطّلتها أو حرفتها. مهم جدا تفعيل هيئات دولية في مواجهة السياسات الإسرائيلية الراهنة

كما حصل مع محكمة الجنايات الدولية في "هاغ" مؤخرا. فقد استجابت المدّعية العامة هناك إلى طلب فلسطيني وأقرّت فتح تحقيقات بجرائم العنف الإسرائيلي ضد السكان في قطاع غزة. وهو أمر استنفر إسرائيل الرسمية وأدخلها في حالة دفاع وتبرير لكنه ردع الحكومة الإسرائيلية مؤقتا على الأقلّ من تنفيذ ترانفسير ضد عائلات فلسطينية في منطقة الخان الأحمر قرب القدس.

- تطبيع العلاقة بين جهود فرض المقاطعة متعددة الأشكال على إسرائيل وبين القيادات الفلسطينية في المؤسسات الوطنية القائمة وسائر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والاستعداد التام لدفع أثمان قد تحاول إسرائيل فرضها مقابل مثل هذا التحرك الفلسطيني.

- توجيه كل الجهود ومقدرات الشعب الفلسطيني ومؤسساته إلى كشف المشروع الإسرائيلي العنصري ـ الاستعمار الإحلالي والضمّ وأداته الأبرتهايد وترحيل السكان وقضيتهم، أيضا، وإلغاء حقوقهم التاريخية والمواطنية. ومن هنا أهمية تصويب الإعلام الفلسطيني والإعلام الحليف خاصة العربي والعالمي إلى هذا المحور باعتباره مرحلة جديدة من الصراع فتحتها إسرائيل ويردّ عليها الفلسطينيون.

- توجيه جهد خاص الآن إلى القارة الأوروبية حيث أفلحت إسرائيل في إقناع برلمانيْن هاميْن فيها ـ البرلمان الألماني والبرلمان الفرنسي ـ باتخاذ قرار يُطابق في التعامل بين مُناهضي الصهيونية ومُنتقدي سياسات إسرائيل بما فيها مؤيدي المُقاطعة الاقتصادية والثقافية لها وبين اللاسامية. هنا ينبغي على فلسطين بذل جهد خاص لتقويض هذا "الإنجاز" الإسرائيلي وتأكيد الحق الفلسطيني ومناصريه في التحرر والنضال بشتى الوسائل المشروعة دوليا ضد استمرار سياسات إسرائيل القمعية والاحتلالية وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم لا سيما حق تقرير المصير.

- بناء السردية الفلسطينية من جديد على أساس الشرعية الدولية وخطاب أخلاقي لا يُساوم قوامه الحريات والحقوق للشعوب والجماعات والقضايا العادلة المنسجمة تماما مع أحكام القانون الدولي وما أنتجته الإنسانية من نصوص ومواثيق ومعاهدات تحفظ السلم والعدل. هذه الاستراتيجية، في شقها الثاني تعني اتخاذ موقف مناهض للظلم وغياب العدل ولانتهاك الحقوق والحريات في كل مكان.

وأخيرا:

نؤكّد في الختام أنه يظلّ أمام شعبنا الفلسطيني خيار تحقيق الاستقلال الوطني وتجسيد حق تقرير المصير والعودة من خلال عملية تراكمية على الأرض وفي السياسة الخارجية تسعى لمحاصرة توسّع إسرائيل الاستعماري وبسط الوجود والسيادة الفلسطينية بطرق إبداعية. ولا يغيب عنّا أن مثل هذا الخيار يتطلّب إعادة بناء النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والوطنية والشعبية الفلسطينية لتخرج من مأزق متطلّبات والتزامات

العملية التفاوضية التي باتت جزءًا من استدامة الأمر الواقع، وتتواءم مع عملية فرض الاستقلال والحقوق الوطنية.

ينطلق هذا الخيار من اعتقاد وثقة بقُدرة الشعب الفلسطيني في المدى المنظور ـ عقد من السنوات ـ على بناء قاعدته ومنظماته وهيئاته الشعبية إلى جانب تعزيز المؤسسات القائمة وقُدرتها إلى تصريف شؤون الشعب واحتياجاته في إطار مواجهة قريبة. هذا على أن تعمل القيادات في موازاة ذلك، على تهيئة الشعب وتعبئته وإعداده ذهنيًا وسياسيًا للمرحلة المقبلة التي يكون فيها قادرًا على الانسحاب من منظومة أوسلو وتفاهماتها والانتقال إلى مرحلة صناعة الأمل والتغيير. وهذا ما يتطلّب في المرحلة المقبلة صبرًا واحتواء سياسات الجانب الإسرائيلي. وهذا ما يستدعي تغييرًا في نهج السياسة الخارجية الفلسطينية لاستثمار الجهد الدولي لفرض القانون الدولي وتوظيفه كجزء من عملية فرض الاستقلال على الأرض، من خلال استكمال الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، مثلًا، والانضمام للمؤسّسات الدولية وتعظيم الاستفادة من أدواتها السياسية والاقتصادية والقانونية.